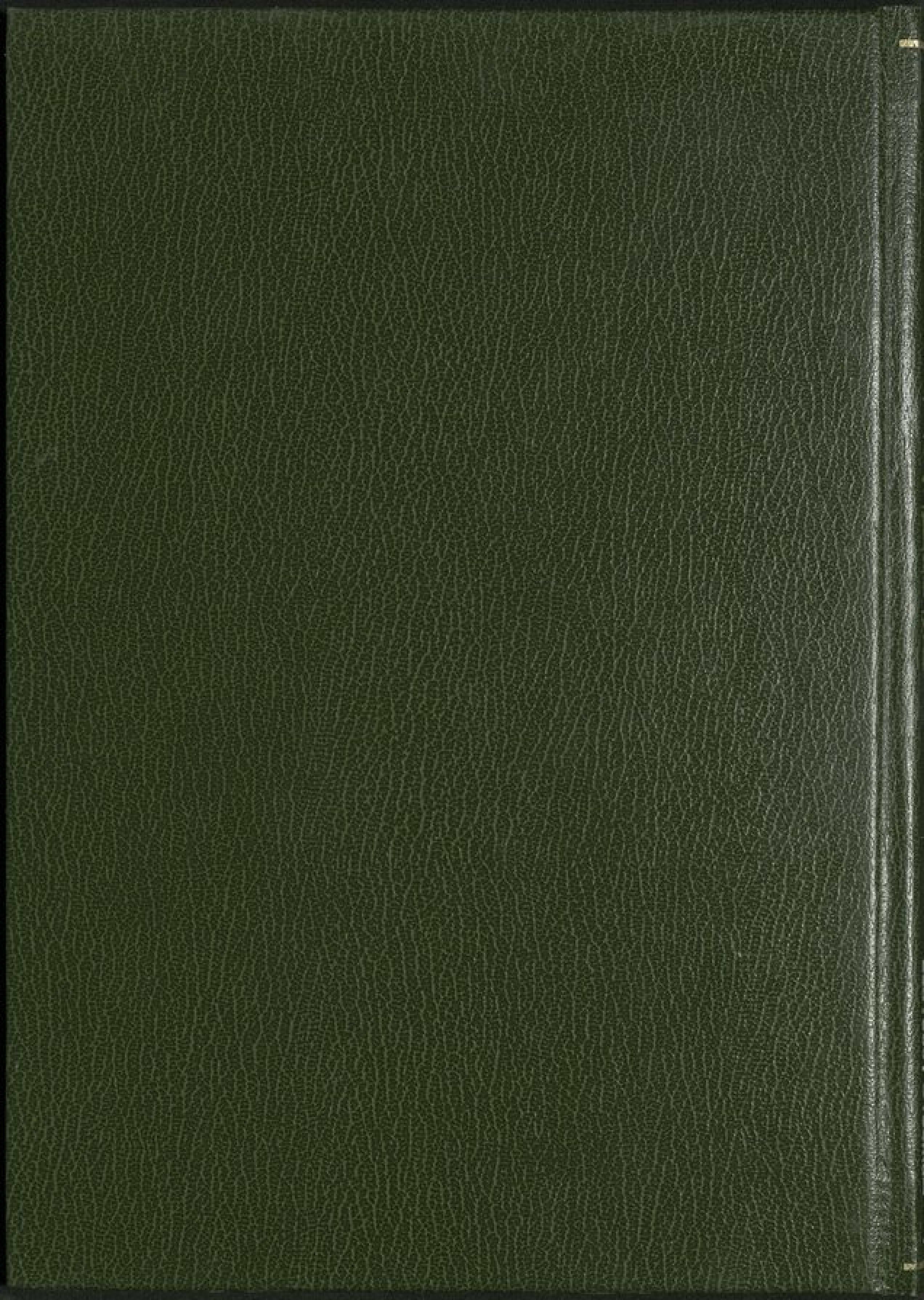
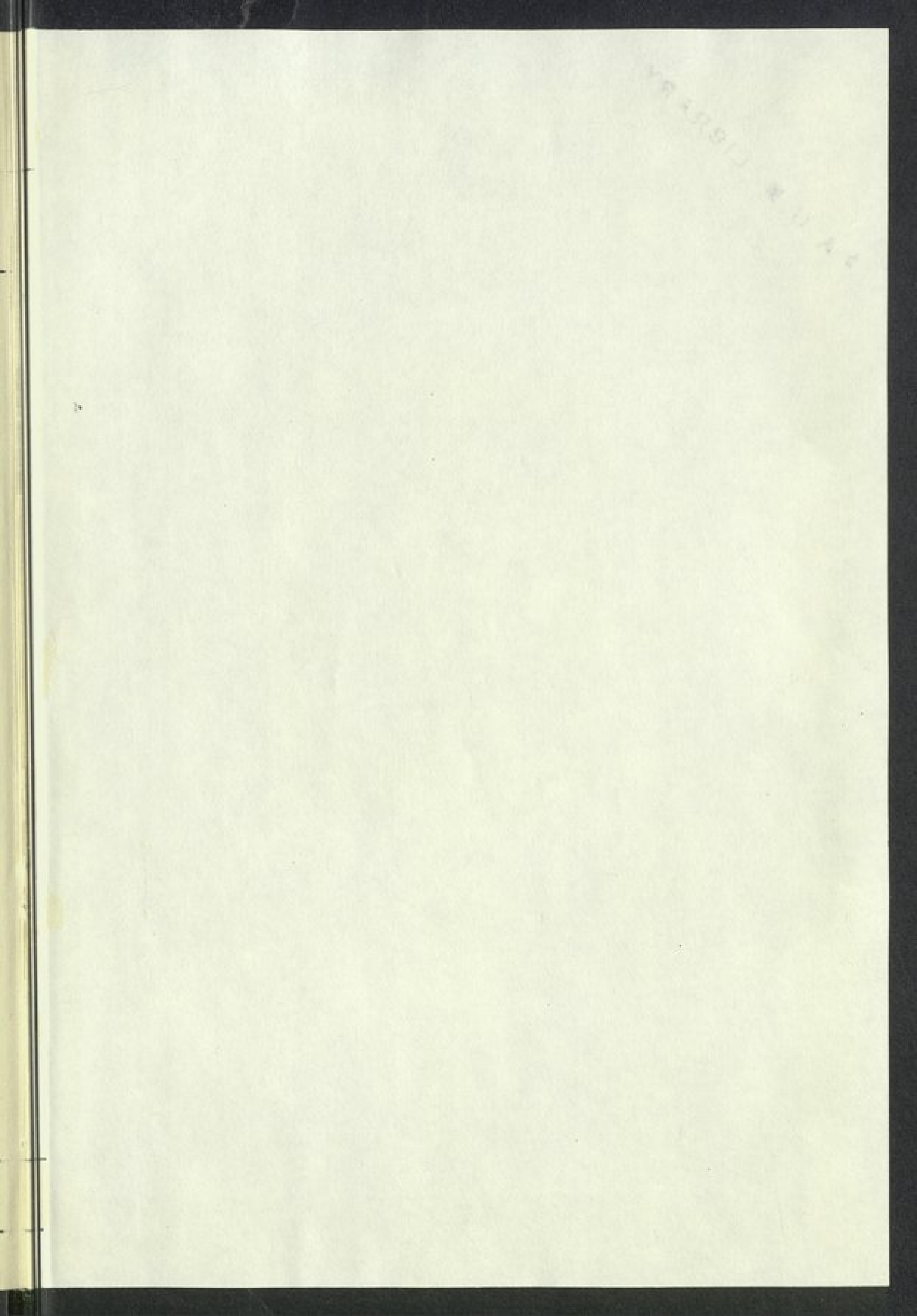



AMERICAN
UNIVERSITY OF
BEIRUT
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT
UT VITAM HABEANT ABUNDANTIUS HABEANT
1866
UNIVERSITY
LIBRARY



جامعة الدول العربية

معهد الدراسات العربية العالية

محاضرات

في

اقتصاديات الأردن

ألقاها

علي الدجاني

[على طلبة قسم الدراسات الاقتصادية والاجتماعية]

١٩٥٤

١٩٥٤

مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر

الفهـــرس

* * *

مقدمة

تتناول هذه المحاضرات الأوضاع الاقتصادية والمالية فى المملكة الأردنية الهاشمية ، منذ تأسيس إمارة شرق الأردن بعد الحرب العالمية الأولى حتى نهاية سنة ١٩٥٣ . وهى تشمل وجوه النشاط الاقتصادى فى الأردن مع العوامل السياسية ، والظروف المحلية ، التى تؤثر عليه ، وعلاقاته العامة بالاقتصاد العربى . وتستند المحاضرات المذكورة ، على الإحصاءات الرسمية والأمثلة العملية مع إيضاح النواحى الرئيسية فى الاقتصاد الأردنى وأثرها فى الحياة السياسية والاجتماعية العامة ويقوم هيكل هذه المحاضرات على أربع قوائم تتناول بالترتيب : الواقع ، ومصادر الثروة ، وإمكانيات التنفيذ ، والصعوبات التى تؤخر استغلال الثروات الطبيعية ، وتحقيق الانتعاش الاقتصادى .

وقد ذيلناها ببحث عن الوضع الاقتصادى فى فلسطين ، أثناء الانتداب البريطانى عليها مبيناً نواحى النشاط الاقتصادى العربى واليهودى .

ومما تتوجب ملاحظته ، أن مصادر البحث عن الأوضاع الاقتصادية والمالية فى الأردن منذ نشأته حتى سنة ١٩٥٠ ضئيلة ، وذلك لعدم وجود إحصاءات مبوبة ، ومعلومات منسقة ، أو تقارير رسمية موحدة . وكان لا بد من الرجوع إلى عدد من الشخصيات الذين رافقوا تطور النظم المالية فى الأردن ، وإلى عدد من الشخصيات المسئولة حالياً عن الشئون المالية والاقتصادية ، للحصول على المعلومات اللازمة ، واستقائها من الملفات والسجلات والتقارير الرسمية . ومن الشخصيات الذين استقيت منهم المعلومات رئيس ديوان المحاسبة السيد شكرى شمشاعة ، ووزير المالية السيد سليمان سكر ، ووكيل وزارة الاقتصاد السيد حمد الفرحان .

وكان لا بد عند إعداد هذه السلسلة من المحاضرات من الاستعانة بعدد من المراجع والتقارير الرسمية ومنها :

١ — النشرات السنوية لدائرة الإحصاءات العامة منذ سنة ١٩٥٠ .

٢ — تقارير وزارة التجارة والجمارك .

٣ — تقارير وزارة المالية .

٤ — تقرير اللجنة الملكية لفلسطين سنة ١٩٣٦ .

٥ — النظام الاقتصادى فى فلسطين للأستاذ سعيد حمادة .

٦ — تقرير البعثة الأمريكية للشرق الأوسط .

٧ — تقارير وزارة الاقتصاد عن مشاريع الإنماء فى الأردن .

٨ — نشرة التطور الاقتصادى فى المملكة الأردنية الهاشمية — مطبوعات غرفة تجارة وصناعة عمان .

٩ — وادى الأردن ، مشروعاته وامتيازاته ، لعبد الرحمن الكردى .

١٠ — مصادر مختلفة عن الحالة الاقتصادية فى فلسطين فى عهد الانتداب ، والكتاب الأزرق اليهودى لسنتى ١٩٥٢ و ١٩٥٣ .

***

وتضم هذه المجموعة من المحاضرات الاتفاقيات التجارية الثنائية بين الأردن والبلاد العربية ، ومعاهدة التحالف الأردنية البريطانية ، نظراً لعلاقتها بالشئون الاقتصادية الأردنية .

ولا مجال للادعاء بأن هذه المحاضرات بلغت حد الكمال . ولكنها ، مهما كان حالها ، تلقى قبساً من النور على حقائق الشئون الاقتصادية الأردنية ، التى يدل ظاهر الحال ، وواقع الأمر ، أنها لا تزال غير معروفة وغير واضحة لدى الكثيرين من أبناء البلاد العربية .

الفصل الأول

من سنة ١٩٢٠ حتى سنة ١٩٤٨

١ — تأسيس إمارة شرق الأردن .
٢ — معاهدة التحالف الأردنية — البريطانية .
٣ — شئون المال والضرائب .
٤ — الشئون الاقتصادية .
٥ — العلاقات التجارية مع البلاد العربية .

كان إقليم شرق الأردن من البلاد الخاضعة للدولة العثمانية . وكان بحكم توغله فى الصحراء بعيداً عن الحضارة ومتأخراً فى شئونه السياسية والاقتصادية والمالية . وكان سكانه يخضعون لحكم إقطاعى يتولاه رؤساء العشائر وشيوخ القبائل ممن يتوارثون السيطرة جيلا بعد جيل ضمن مناطق نفوذهم . ولم تفلح المحاولات الكثيرة التى قامت بها الدولة العثمانية ، بواسطة ولاتها ، ورجال الإدارة والسلطة فيها ، لبسط نظام الحكم والإدارة المدنية على الإقليم بأسره ، ولم تتمكن الدولة من توطيد دعائم إدارتها إلا فى بعض أجزائه كالبلقاء والكرك ومعان . وكان السكان يعجون دفع الضرائب ويمقتون القوانين والأنظمة المالية وغير المالية . حتى أنه عندما حاولت الدولة إحصاء النفوس فى منطقة الكرك فى أوائل القرن الحالى ثار السكان ، ولم تنته ثورتهم إلا بعد إراقة الدماء وإزهاق أرواح كثيرة [1] .

وكان السكان يعتمدون على الزراعة فى شئون معيشتهم ، ويحيون حياة الكفاف ، فى ظروف تسيطر عليها تقاليد البداوة والعشائر . وبحكم موقع الإقليم الجغرافى ، كان ممراً للقوافل بين سوريا والحجاز والعراق وفلسطين وغيرها من البلاد العربية . وأهم ما شاهده من الأحداث فى العهد العثمانى إنشاء خط سكة حديد الحجاز من دمشق إلى المدينة المنورة ماراً بعدد من المدن والقرى الأردنية . وفيما

---

(١) من مذكرة خاصة للسيد شكرى شعشاعة ، رئيس ديوان المحاسبة الأردنى .

عدا إنشاء هـذا الخط وزيارات السواح للأمـكنة الأثرية والتاريخية ، فى البتراء وعمان وجرش ، لم تكن لهذا الإقليم أية أهمية اقتصادية أو مالية تذكر .

وخلال الثورة العربية — فى أواخر الحرب العالمية الأولى — صارت الأردن ميداناً لمعارك عديدة ؛ وعند ما تألفت الدولة السورية العربية — بعد انتهاء الحرب المذكورة — صارت الأردن متصرفية تابعة للدولة المذكورة .

غير أنه ، عند ما استولى الفرنسيون على سوريا — بعد معركة ميسلون — بقيت هذه المتصرفية خارج حدود سـوريا ، داخل منطقة النفوذ البريطانى بموجب معاهدة سايكس بيكو .

وصدر خلال شهر آب (أغسطس) سـنة ١٩٢٠ ، تصريح للمندوب السامى البريطانى قال فيه :

« إن بريطانيا لاتنوى إدخال شرق الأردن فى نظام الحـكم القائم فى فلسطين ، بل تزمع إنشاء منطقة مستقلة تحـكم نفسها بنفسها بمساعدة بعض الإداريين البريطانيين . وبهذا التصريح دخلت البلاد رسمياً تحت الإشراف البريطانى ، وتألفت فيها ثلاث حكومات : حكومة فى كل من لواء البلقـاء ، ويضم عمان والسلط . ولواء عجلون ، ويضم أربد وجرش . ولواء الـكرك ، ويضم الـكرك ومعان والطفيلة والعقبة .

وفى هـذه الأثناء وصل إلى معان المغفور له الملك عبـد الله — سمو الأمير فى ذلك الوقت — وجرت اتصالات ومشاورات بينه وبين الحـكومة البريطانية تشكلت نتيجة لها حكومة عربية فى شرق الأردن تحت رئاسة سموه ، وحلت محل الإدارات المنفصلة التى سبق أن شكلتها الحـكومة البريطانية وأطلق عليها اسم إمارة شرق الأردن . وعقـد اتفاق بين رئيس الدولة والحـكومة البريطانية اشتمل على الشرطين التاليين :

١ — تساعد حكومة بريطانيا الحـكومة الجديدة على توطيد دعائم الأمن .

٢ — تنشئ بريطانيا قاعدتين جويتين فى عمان والجزيرة .

* * *

وفى عام ١٩٢٢ أبرمت عصبة الأمم السابقة صك الانتداب على إمارة شرق

الأردن واعتبرتها خارجة عن نظام الحكم فى فلسطين وما يتصل به من إنشاء وطن قومى لليهود بموجب وعد بلفور .

وفى ٢٥ أيار (مايو) عام ١٩٢٣ أعلن استقلال البلاد رسمياً ، وفى ٢١ تشرين الأول (اكتوبر) عام ١٩٢٩ وافق المجلس التشريعى الأردنى على معاهدة التحالف البريطانية — الأردنية ، التى أصبحت بموجبها حكومة شرق الأردن مقيدة بالمراقبة المالية البريطانية ، وفق المواد التالية :

١ — يوافق صاحب السمو الأمير ، على أن يسترشد بنصيحة صاحب الجلالة البريطانية التى تسدى إليه عن طريق المندوب السامى لشرق الأردن ، فى جميع الأمور المختصة بصلات شرق الأردن الخارجية . وكذلك فى جميع الأمور الهامة التى تمس الالتزامات والمصالح المالية والدولية لصاحب الجلالة البريطانية بشأن شرق الأردن .

ويتعهد سمو الأمير أن يتبع فى شرق الأردن فى الإدارة المالية وموارد الحكومة خطة من شأنها أن تكفل الاستقرار والتنظيم الصالح لحكومته وأمورها المالية .

ويوافق على أن يجعل صاحب الجلالة البريطانية على علم بالتدابير المقترحة والمتخذة لإنفاذ هذا التعهد على الوجه اللائق ، ويوافق فوق ذلك على أنه لايغير طريقة مراقبة الأموال العامة فى شرق الأردن من غير موافقة صاحب الجلالة البريطانية .

٢ — يوافق صاحب السمو الأمير على أن يرجع إلى مشورة صاحب الجلالة البريطانية فى قانون الميزانية السنوية وفى أى قانون يختص بالمواد التى تنطوى عليها نصوص هذا الاتفاق وفى أى قانون يمس نقد شرق الأردن أو له صلة بإصدار أوراق نقدية ، أو أى قانون يمس رسوما متفاوتة .

٣ — لا يكون بين فلسطين وشرق الأردن أى حاجز جمركى ما لم يوقع اتفاق بين البلدين . والتعرفة الجمركية لشرق الأردن يوافق عليها صاحب الجلالة البريطانية . وتدفع حكومة فلسطين إلى حكومة شرق الأردن المبلغ المقدر من الرسوم الجمركية المفروضة على قسم البضائع الداخلة إلى فلسطين ، من إقليم غير شرق الأردن ومنها إليه فيما بعد للاستهلاك المحلى . ولكن يحق لحكومته أن تحجز من المبالغ التى تدفع على هذا الحساب المبلغ المقدر من الرسوم الجمركية التى تفرضها حكومة شرق الأردن

على ذلك القسم من البضائع ، التى تدخل إلى شرق الأردن من إقليم غير فلسطين ثم تدخل إلى فلسطين فيما بعد للاستهلاك المحلى . وتلقى تجارة ومتاجر شرقى الأردن من الموانىء الفلسطينية من التسهيلات ما تلقاه تجارة فلسطين ومتاجرها على السواء .

٤ — لا توضع عقبة فى سبيل اتحاد شرقى الأردن بمن تود من الممالك العربية المجاورة فى الجمارك .

٥ — تتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية عند تقصير واردات شرقى الأردن عن سد النفقات العادية للإدارة ، بأن تأخذ بتدبير إعانة من الخزانة البريطانية على سبيل هبة أو قرض مؤازرة للواردات المذكورة .

هذا معظم ما اشتملت عليه المعاهدة البريطانية - الأردنية من القيود المالية ؛ وكان لا بد من إيرادها ، كحقيقة واقعة ، دون الالتفات إلى مسبباتها ، نظراً لعلاقتها الوثيقة فى تكوين الهيكل الاقتصادى والمالى لإمارة شرق الأردن .

بعد هذه المقدمة ، يمكن الآن ، تحليل الأوضاع الاقتصادية والمالية التى سادت إمارة شرق الأردن منذ نشأتها حتى انتهاء الانتداب البريطانى على فلسطين فى ١٩٤٨/٥/١٥ . متناولين الوضع المالى ، والوضع الاقتصادى ، والعلاقات التجارية ، بين شرق الأردن والبلاد العربية وغير العربية . وضرورة بحث الموضوع فى الدور المبين ناشئة عن التطور الذى طرأ على الحياة الاقتصادية ، من حيث ظروفها ، والتزامات الدولة ، بعد نكبة فلسطين .

الوضع المالى :

نشأ النظام المالى فى شرق الأردن على أنقاض التشريع المالى العثمانى . ومن الظواهر البارزة فى تاريخ شرق الأردن المالى ، أن الضرائب كانت فى العهد العثمانى تفرض بالتراضى مع شيوخ القبائل والزعماء . وفى مذكرة خاصة وضعها السيد شكرى شعشاعة رئيس ديوان المحاسبة فى الأردن ، عن النظام المالى فى شرق الأردن للسنة المالية ١٩٣٦/١٩٣٧ جاء قوله :

« لم يكن فى مقدور الموظفين فى العهد العثمانى أن يتمشوا فى فرض الضرائب

على الأسس المالية الصحيحة ، فكانوا مضطرين إلى مراعاة الظروف وتفادى المشكلات . فأوجبوا على السكان أن يؤدوا الضرائب مبالغ مقطوعة وضعوها على أساس غير معلوم ، وأرضوا الشيوخ بقبولها بعدما خصصوا لهم رشوات يتقاضونها مشاهرة من خزانة الدولة » .

وجاء فى مكان آخر فى المذكرة قوله :

« إن أسس توزيع الضرائب الموظفة كانت جد مختلفة فى ذلك العهد ، ويرجع هذا الاختلاف إلى تقاليد العشائر الموروثة . وكانت الضرائب الموظفة توزع على الأفراد إما على أساس الأسرة الواحدة ، أو ما يتصرف به الشخص من الحصة أو الفدان أو الدونم فى الأراضى المشاعة دون المفرزة ، أو فى جميع ما يتصرف به الفرد من أنواع الأراضى . وكذلك على أساس الشجرة من أشجار الزيتون أو الدالية من الكروم » .

« ومن الأمور الداعية للاستغراب أن تكون التقاليد فى بعض المناطق قد أوجبت على من لا يتصرف بشىء من العقار أن يساهم فى تحمل عبء الضريبة التى تطرح على الأراضى » .

ظلت الحال على هذه الشاكلة حتى آخر عهد البلاد بحكم الدولة العثمانية ، ويمكن وصف هذا التشريع بأنه تشريع محروم من الوحدة والاطراد فى أسسه ، وأنه تكاليف بالضرائب يوظف بالتراضى على غير أساس بين ، بحسب الأهواء أو الظروف ، بصورة لا تحقق المساواة ولا تكفل العدل بين المكلفين .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى مباشرة ، وقبل تأسيس الحكومة الأردنية فى مطلع شهر نيسان (ابريل) عام ١٩٢١ ، لم يحدث أى تغيير يذكر فى نظام فرض الضرائب ، وجل ما يمكن تسجيله عن هذه الفترة أن الضرائب ، حولت من القروش التركية ، إلى النقد المصرى ثم إلى النقد السورى .

وعند ما تأسست الحكومة الأردنية وجدت أمامها تراثاً مالياً عقيماً ، اضطرت لقبوله ؛ وكان أول ما فعلته أنها ألغت طريقة تقبيل الأعشار بالمزاد العلنى ، وسنت تشريعات جديدة لجباية الضرائب المختلفة . وبتوالى السنين زال حكم القوانين

الموروثة عن الحكومة العثمانية ، إلا فى أحوال قليلة تشمل الأمكنة التى لم يتم التخطيط الفنى فيها .

ولا بد من الإشارة فى هذا المقام إلى الديون التى أصابت البلاد الأردنية ، من الديون العثمانية العامة . وقد بلغت هذه الديون عشرين مليوناً وسبعمائة وخمسة وعشرين ألف فرنك أفرنسى أو يعادل حوالى ٣١٠ آلاف جنيه استرلينى . ولكن الدولة المنتدبة أخذت على عاتقها تسديد هذا الدين خلال عشر سنوات انتهت بانتهاء السنة المالية ٣٦/٣٥ . واعتبرت الأقساط المدفوعة بهذه الصورة وقيمة كل منها ٣١٠٠٨ جنيه (أودينار) بمثابة إعانة من الخزينة البريطانية . وفعلا كانت الأقساط تقيد دخلا ، وتحسم مصرفاً ، بصورة حسابية فقط . أما ما تسلمته الحكومة الأردنية من القروض فسيأتى ذكره فى حينه .

كانت طريقة تحضير الموازنة فى شرق الأردن ، تجرى على خلاف ما هو معترف به ومقرر فى إعداد الموازنات العامة ، إذ كانت الحكومة تسير على مبدأ : « لا يكلف الله نفساً إلاّ وسعها » . فبدلا من تقدير النفقات الضرورية ثم دعوة وزير المالية لتأمين الأموال اللازمة لها ، من المصادر الضرائبية القائمة وإيجاد مصادر أخرى غيرها ، فإن ما كان يجرى هو العكس تماماً . إذ تقدر الواردات أولا ، بحذر بالغ ، ثم يدعى الوزراء ورؤساء الدوائر لتقدير نفقات وزاراتهم ودوائرهم وتكاليف المشاريع التى يرون تنفيذها ، ومن ثمّ تقديم هذه التقديرات لوزير المالية ، وهو بدوره يمر عليها ، قاصاً منها الأجنحة والأطراف ، حتى يبقى من هيكلها ما يتناسب مع مجموع الواردات المقدرة . ويعين مجلس الوزراء بعد ذلك لجنة وزارية لدراستها تمهيداً لتصديق الحكومة عليها وعرضها على مجلس الأمة . وفى مشروع كل موازنة يبدو الحرص جلياً لإيجاد وفر للخزينة للرجوع إليه فى الظروف الطارئة .

وتتألف الواردات أو الإيرادات من دخل عادى يشمل الضرائب المباشرة ، وغير المباشرة ، والرسوم وريع الخدمات شبه التجارية ، وريع أملاك الدولة ، وحصة شرق الأردن من أرباح مجلس النقد الفلسطينى ، — حالياً مجلس النقد

الأردنى — ومن تعويضات الشركات ذات الامتياز كشركة البترول العراقية، ومن دخل غير عادى يشمل مساعدات الحكومة البريطانية بموجب معاهدة التحالف.

وقد بلغت النفقات — وتعادل، كما سبق ذكره، الواردات — فى السنة المالية ١٩٢٢/١٩٢٣ ما مجموعه ١٣٣٫٠١٧ ديناراً سورياً[١] ثم أخذت هذه النفقات فى زيادة سنوية بطيئة، ولكنها مستمرة، حتى بلغت فى السنة المالية ١٩٤٨/١٩٤٨ وهى السنة التى تلاها انتهاء الانتداب البريطانى على فلسطين ٤٫٨٨٣٫٠٠٠ جنيه فلسطينى[٢].

والسؤال الذى يتوارد على الذهن الآن هو ما إذا كانت الزيادة فى الواردات والنفقات، وإن كانت بطيئة كما سلف ذكره، قد جاءت نتيجة طبيعية لتقدم الحياة الاقتصادية فى البلاد، أو نتيجة لعوامل أخرى تتعلق بمصادر مالية خارجية، أو لكلا الاعتبارين معاً.

ولا بد قبل الإجابة على هذا السؤال من الرجوع إلى الموازنات السنوية ودراسة فصول الواردات والنفقات، فصلا فصلا، ومقارنة حصيلة كل فصل منها بمثيله، وبالنسبة إلى المجموع، كى يظهر الواقع على حقيقته، وينجلى الوضع فى صورته الصحيحة. ولما كان من المتعذر سرد خمس وعشرين موازنة ابتداء من السنة المالية ٢٢/٢٣ حتى السنة المالية ٤٧/٤٨، فقد اكتفيت باقتباس تفاصيل موازنتين اثنتين فقط، إحداهما للسنة المالية ٣٨/٣٩ وثانيتهما للسنة المالية ٤٧/٤٨. والمدة التى تفصل بين الموازنتين عشر سنوات. وبينما تمثل الأولى الحالة المالية السائدة قبل الحرب العالمية الثانية، تمثل الثانية الحالة السائدة بعد هذه الحرب التى سببت نشاطاً مالياً ملموساً فى البلاد. وقد استقيت التفاصيل من سجلات وزارة المالية الأردنية، ومن نشرة الإحصاءات العامة لسنة ١٩٥٠، مع العلم بأن النقد

---

(١) الدينار السورى يعادل تقريباً الجنيه المصرى.

(٢) نشرة الإحصاءات الرسمية لسنة ١٩٥٠. كان النقد المتداول فى شرق الأردن هو النقد الفلسطينى الذى كان موضع التداول فى سنة ١٩٢٧، عندما سحبت من فلسطين أوراق النقد المصرى.

المتداول فى ذلك الحين كان النقد الفلسطنى . والجنيه الفلسطنى يعادل الدينار الأردنى وكل منهما يعادل الجنيه الاسترلينى فى القيمة .

بلغ مجموع الواردات والنفقات الفعلية فى السنتين موضع البحث كما يلى بالجنيه الفلسطينى :

السنة المالية	الواردات	النفقات
٣٩/٣٨	٥٢٩,٦١٣	٥٣٨,٦١٨
٤٨/٤٧	٤,١٩٥,٩٣٢	٣,٦٦١,٢٩٨

وفيما يلى التفاصيل :

الواردات (بالجنيه الفلسطينى)

الفصـــل	السنة المالية ٣٩/٣٨	السنة المالية ٤٨/٤٧
	الواردات العادية	
الجمارك والمكوس	١٢٧,٧٠٣	٩٢٩,٢٠٧
الرخص والضرائب	١٣٧,٦٤٩	٤١٨,٤٠٠
رسوم المحاكم والدوائر	٤٥,٦٠٦	١٦٤,٤٤٢
ريع أملاك الدولة	٣,٩٥٢	٦,٥٥٢
الواردات المختلفة	١٢,٢٠٥	٤٥٤,٥٩٩
بيع الأراضى الأميرية	٣,٥٦٨	٢٧٨٩
المجموع	٣٣٠,٦٨٣	١,٩٧٥,٩٨٩

الواردات فوق العادة

الفصل	السنة المالية ٣٩/٣٨	السنة المالية ٤٨/٤٧
	الواردات فوق العادة	
المساعدة البريطانية	٧١,٠٠٠	٢,١٠٨,٨٨٧
مساعدة صندوق وزارة المستعمرات	١١,٦٦٦	
مساعدة الديون العثمانية	٣١,٠٠٨	
مساعدة المساحة الهيدروغرافية	١٤,٤١٦	
مساعدة نفقات طريق حيفا ـ بغداد	١١,٦٨٨	
المجموع	١٣٩,٧٧٨	٢,١٠٨,٨٨٧
الفيض المدور	٥٩,١٥٢	١١١,٠٥٦
المجموع العام	٥٢٩,٦١٣	٤,١٩٥,٩٣٢

النفقات (بالجنيه الفلسطيني)

الفصل	السنة المالية ٣٩/٣٨	السنة المالية ٤٨/٤٧
البلاط الملكي	١٦,٧٨٠	٤٦,١٩٥
مجلس الأمة (المجلس التشريعي)	٣,٧٤٤	٤,٠٦٣
التقاعد والتعويضات	١٥,٠٧٩	٣٠,٤١٤
الرئاسة	٤,٥٢٠	١٩,٦٤٥
الخارجية	٠٠٠٠	٥٠,٤٤١
الداخلية	١٠,٦٤٠	٢١,٢٧٨
العدلية	١٨,٢٥٦	٢٦,٣٨٣
الشرعية	٤,٣٤٦	٦,٢٤٧
المالية	١٢,٤٤٣	١٨,٣٤٧
الجمارك والتجارة	١٢,١٦٦	٢,٦٩٠٨

الفصــل	السنة المالية ٣٨/٣٩	السنة المالية ٤٧/٤٨
الصحة	١٨,١١٧	٣٢,٣٥٨
المعارف	٢٦,٠١٩	٣٩,٧٦٣
الزراعــة	٦,٦٨٧	٦٢,٧١١
الآثار	٢,٥٦٨	٣,٦٠٠
الأشغال العامة والمتكررة وفوق العادة	٧٧,٩٧٧	١٩١,٥٨٠
البرق والبريد	١٨,٨٥١	٤١,٠٣٢
الأراضى والمساحة	٢٤,٠٧٦	٦٨,٧١٤
الأمن والجيش	١٥٥,٧٥٢	٢٤٦٥٨١٧
النفقات العامة	٩,٠٣٧	٤٩٠,٩١٣
تدقيق الحسابات	٣,٨٩١	٥,١٠٨
دوائر أخرى	٥,٠٢١	٩,٧٨١
حصة شرق الأردن من نفقات الحدود	٤٠,١٦٣	.....
حصة شرق الأردن من صندوق المستعمرات	٧,١٦١	.....
حصة شرق الأردن من الديون العثمانية	٣١,٠٠٨	.....
المساحة الهيدروغرافية	١٤,٤١٦	.....
المجموع العام	٥٣٨,٠١٨	٣,٦٦١,٢٩٨

وفى العشر سنوات من السنة المالية ٣٨/٣٩ حتى السنة المالية و ٤٧/٤٨ بلغ مجموع الواردات ٢٠,٨٩٦,٠٠٠ منها :

واردات عادية ١١,٥٣٣,٠٠٠ نسبتها للمجموع : ٥٥ ٪

واردات فوق العادة ٨,٣٦٣,٠٠٠ نسبتها للمجموع : ٤٥ ٪

ومن الجدول التالى للواردات العادية والواردات فوق العادة خلال العشر سنوات المنوه عنها تراوحت النسبة بين الواردات العادية والمجموع بين ٤٣ و٦٤٪ وقد استبعدت الأرصدة المدورة من مجموع الواردات إبقاء على الواردات الفعلية .

فالنتيجة الأولى إذن عجز مستمر فى الموازنة واعتماد متواصل على المساعدات المالية الأجنبية وقيام أوضاع مالية شاذة ترزح البلاد تحت أعبائها .

السنة	عادى	غير عادى	المجموع	نسبة الواردات العادية للمجموع
٣٩/٣٨	٣٣٩٦٧١	١٨٩٤٤٢	٥٢٩٦١٣	٪٦٤
٤٠/٣٩	٤٠٠١٤٤	٢٢٣٨٩٧	٦٢٣٠١١	٪٦٤
٤١/٤٠	٦٨٣٤٢٤	٤٨١٩٢٥	١١٦٥٣٤٩	٪٦٠
٤٢/٤١	٦٨٩٧٣٥	٥٣٦٣٦٤	١٢٢٦٠٩٩	٪٥٧
٤٣/٤٢	٩٢٦١٢٥	٦٧٢٥٥١	١٥٩٨٦٧٤	٪٥٨
٤٤/٤٣	١٤٧٨٧٨٣	٧٥٤١٩٤	٢٢٣٢٩٧٧	٪٦٦
٤٥/٤٤	١٦٤٤٥٤٨	٩٣٣٠٦١	٢٥٧٧٦٠٩	٪٦٧
٤٦/٤٥	١٧٩٤٦٨٤	٥٤٣٨٦١	٣٣٣٨٥٤٥	٪٥٤
٤٧/٤٦	١٤٦٦٤٨١	١٩٤٢٥٥٢	٣٤٠٩٠٣٤	٪٤٣
٤٨/٤٧	٢١٠٩٩٢٣	٢٠٨٦٠٠٩	٤١٩٥٩٣٢	٪٥٠
	١١,٥٣٣,٥١٨	٩,٣٦٣,٨٥٧	٢٠,٨٩٦,٨٧٣	٪٥٥

وقد بلغ مجموع الواردات فى السنوات العشر المنوه عنها ، حوالى عشرين مليونا و ٨٩٦ ألف جنيه فلسطينى ، منها واردات عادية مجموعها ١١٫٥٣٣٠٠٠ جنيه فلسطينى . وواردات فوق العادة مجموعها ٩٫٣٦٣٠٠٠ جنيه فلسطينى .

ولما كانت الواردات فوق العادة تتألف من المساعدة المالية البريطانية فإن معدل نسبتها لمجموع الواردات فى عشر سنوات يبلغ ٤٥٪ وهى نسبة تدل على مدى اعتماد الحكومة على المساعدات المالية الخارجية .

على أن هذه النسبة تراوحت فى العشر سنوات بين ٢٩ ٪ و ٥٦ ٪ مما يدل على استمرار العجز فى الموازنة واعتماد البلاد اعتماداً متواصلا على المساعدات المالية الأجنبية ، ومما يحسن ذكره فى هذا المقام أن هذا الوضع لا يزال مسيطراً على الموازنة فى وضعها الحاضر ، مما سيأتى ذكره فى حينه .

وهكذا يمكن الإجابة على السؤال الذي سبق ذكره، بأن نمواً مطرداً قد حصل في موارد الدولة المالية نتيجة لزيادات الواردات في الضرائب والرسوم المختلفة، خصوصاً الرسوم الجمركية منها، وأيضاً نتيجة لزيادة المساعدة المالية الأجنبية. وإذا دلت هذه الزيادة على تحسن الوضع المالي بالنسبة لموارد الدولة، فليس حتما أن تدل على تحسن شامل في الحياة الاقتصادية العامة وما تشمله من زيادة في الإنتاج، وتحسن في المرافق العامة الخاصة بالزراعة والمواصلات والري، والصناعة وما إليها.

وتتألف واردات الموازنة من الضرائب المباشرة. وتتألف الضرائب المباشرة مما يلي:

ضريبة الأراضي.

ضريبة الأبنية والأراضي ضمن المناطق البلدية والمجالس المحلية.

ضريبة المواشي.

ضريبة الدخل.

رسوم رخص الصناعات والمهن.

ضريبة الأراضي:

حلت ضريبة الأراضي محل الضرائب التي كانت تعرف سابقا بالويركو، والعشر، وضريبة الطرق. وكانت قد فرضت سنة ١٩٣٣ [1] وتحسب على أساس الدخل الزراعي. والضريبة ليست باهظة في حد ذاتها ولايشكو منها صغار الملاكين وإنما كبارهم. فصغار الملاكين حريصون على استغلال أراضيهم، أما كبارهم وخصوصا من يتصرف منهم بمساحات شاسعة، فإنهم يعجزون عن استغلال جميع أراضيهم، وبذلك يشعرون بثقل الضريبة، ويتذمرون من دفعها. وهي حالة تستدعي الانتباه، وتستحق المعالجة، خصوصا وأن الأردن بحاجة ماسة لاستغلال جميع أراضيه الزراعية، وبحاجة للضرائب المترتبة عليها. وربما كان الإصرار على

---

(١) قانون ضريبة الأراضي لسنة ١٩٣٣ عدد الجريدة الرسمية ٣٣٤.

استيفاء الضريبة كاملة خير مشجع على تجربة الملكيات الكبيرة واستغلالها استغلالا وافيا يعود بالنفع على أصحابها وعلى البلاد .

وتتبع ضريبة الأراضى خصب المواسم الزراعية وعدمه . ولقد دلت التجارب أن بلاد الأردن تصاب بالمحل ، والجفاف ، فى دورات تكاد تكون منتظمة بسبب اعتماد الزراعة على مياه الأمطار ، وهذه إذا شحت ، ساء المحصول ، وقل الدخل من الأرض أو انعدم ، وبذلك يعجز المزارع عن دفع الضريبة ، فتضطر الحكومة لتأجيل تحصيلها ، أو تخفيضها ، أو شطبها ، حسبما يرى مجلس الوزراء .

وقد بلغ الدخل منها ٧٧٫٠٠٠ دينار فى السنة المالية ٣٨/٣٩ وبلغ فى السنة المالية ٤٧/٤٨ — ٥٣٠٠٠ دينار بسبب المحل الذى أصاب البلاد فى موسم تلك السنة .

ضريبة الأبنية والأراضى ضمن مناطق البلديات :

حلت هذه الضريبة محل ضريبة المسقفات ، وتفرض بموجب قانون صدر سنة ١٩٢٥ وعدل بعد ذلك عدة مرات . وكانت الضريبة عند إصدار القانون الخاص بها ٨ بالمائة من الريع المقدر للأبنية والأراضى المعدة للإيجار ، و٦ بالمائة من الريع المقدر للبناء إذا كان جزء منه قد اتخذ مسكناً ، والآخر أعد للإيجار . و ٤ بالمائة من الريع المقدر إذا كان البناء لسكن صاحبه .

وقد استثنيت من الضريبة المعامل والمصانع المشتملة على آلات إنتاجية لمدة ثلاث سنوات والأبنية التى تقام لسكنى أفراد القبائل الرحل لمدة ست سنوات[1] .

ضريبة المواشى :

تستوفى هذه الضريبة من أصحاب السوائم بعد التعداد السنوى للمواشى . وتستوفى إجمالا من أبناء الريف الذين لا يستسيغونها ؛ شأن أى ضريبة أخرى .

وقد بلغ الدخل منها سنة ٣٨/٣٩ — ٣٥٫٠٠٠ دينار وسنة ٤٧/٤٨ ٣٧٫٠٠٠ دينار . ولا تزال هذه الضريبة واجبة الأداء على الرغم من مسوغات إلغائها .

---

(١) مذكرة السيد شكرى شعشاعة رئيس ديوان المحاسبة الأردنى ، وقد عدلت هذه الضريبة سنة ١٩٥٤ .

ضريبة الدخل وضريبة رخص الصناعات والمهن :

فرضت ضريبة الدخل فى الأردن سنة ١٩٣٣ وحلت محل ضريبة التمتع المعروفة فى العهد العثمانى . ولقد دلت التجارب على فشل ضريبة التمتع ، مما حدا بالحكومة إلى فرض ضريبة الدخل على أصحاب الرواتب ، وفرض ضريبة رخص الصناعات والمهن على التجار ، وأرباب المهن والحرف وسائر الصناعات . وقد استمرت ضريبة الدخل تجبى من الموظفين حتى سنة ١٩٤٤ عند مابدىء بفرضها على جميع المكلفين.

وقد جاء فى مذكرة السيد شكرى شعشاعة رئيس ديوان المحاسبة « أن الحكومة لاحظت ما يعترض تقدير الأرباح من المشاكل والصعوبات وما يتطلبه هذا الإجراء من مصاعب جمة ، خصوصاً وأن حسابات التجار (آنذاك) لا تجرى إلا فى النادر على وجه يصح الاعتماد عليه فى تقدير الدخل . ولذلك عدل عن فرض الضريبة على أساس الدخل وقسم التجار وأرباب الحرف والمهن إلى صنوف ثم حدد لكل صنف منها مبلغ مقطوع جرى تقديره بعد الاستقصاء والدرس » .

أما الموظفون ، وسائر المستخدمين فإن رواتبهم معروفة وتستوفى منهم الضريبة بنسبة محدودة تتراوح بين ١ ½ بالمائة إلى ٣ بالمائة والحد الأدنى المعفى ما دون الستين ديناراً .

ولكن الوضع تغير فى سنة ١٩٤٤ فأصبحت ضريبة الدخل شاملة جميع أصحاب الدخل . وقد بلغت حصيلة ضريبة الدخل سنة ٣٧ / ٣٨ — ٥٠٠٠ دينار ، وضريبة رخص الصناعات والمهن ٤٦٠٠ دينار ، وبلغت الأولى فى السنة المالية ٤٧ / ٤٨ — ١٩٦٫٠٠٠ دينار والثانية ١٧٫٠٠٠ دينار .

الضرائب غير المباشرة :

تشمل الضرائب غير المباشرة الجمارك والمكوس ورسوم الطوابع .

وتلعب رسوم الجمارك والمكوس دوراً خطيراً فى حياة الأردن المالية ، وقد دأبت الحكومة الأردنية على زيادتها كلما شعرت بحاجتها للمال ، فهى أيسر السبل

منالاً ، وأقربها وصولا ، ولم تكن حتى عهد قريب جداً تسير وفق أى نهج اقتصادى . ولكنها كانت ذات أثر كبير فى حياة السكان الاقتصادية فى فترة من الزمن ، مما سبب تشجيع إعادة التصدير والصادرات غير المسجلة .

وقد بلغت رسوم الجمارك والمكوس فى السنة المالية (٣٨/٣٧) ١٢٧ ألف دينار وفى سنة (٤٨/٤٧) ٩٢٩ ألف دينار . وتفرض الرسوم الجمركية بموجب قانون الجمارك لسنة ١٩٢٦[1] . أما رسوم الطوابع فليست ذات شأن يذكر .

وهكذا فإن الضرائب المباشرة تدرجت فى الزيادة خلال عشر سنوات من ٢٠٠ ألف دينار إلى ٦٩٢ ألف دينار فى السنة ، بينما زادت الضرائب غير المباشرة من ١٢٧ ألف دينار إلى ٩٢٩ ألف دينار فى السنة ، أى أنها أصبحت فى السنة ٤٧ /٤٨ المالية تؤلف ٣٣ بالمائة من الواردات العادية ، أو ١٩ بالمائة من مجموع الموازنة . بينما كانت الضرائب المباشرة تؤلف ٢٥ بالمائة من الواردات العادية أو ١٥ بالمائة من المجموع .

وعلى هذا الأساس فإن النتيجة التى تدل عليها مقارنة هذين الصنفين من الضرائب هى ضعف النشاط الاقتصادى وضيق الموارد القومية . وكانت النتيجة السابقة لها اعتماد الواردات بنسبة كبيرة على المساعدات المالية الأجنبية .

أما النفقات فكانت تخصص للأهم فالمهم . وعلى الرغم من عناية مؤسس الدولة والحكومات المتتابعة بشئون الأعمار إلا أن الوضع المالى العام لم يكن ليسر لهم تنفيذ أهدافهم العامة ، إلا بقدر محدود ، وبطىء جداً . ولا غرابة فى ذلك ، خصوصاً وأن الدولة فى أول عهدها ، وجدت نفسها أمام شعب متأخر ، ينتشر فى مساحات واسعة ، تنعدم فيها طرق المواصلات ، ومظاهر الحياة الحديثة ، ويعج ، بحكم ما خبر من التجارب فى العهد العثمانى ، دفع الضرائب والدأب على العمل لإنتاج أكثر مما يحتاج من الحاصلات لمؤونة بيته وسدّ حاجياته الضرورية . على أن هذا الوضع الذى دام حوالى ربع قرن من تاريخ تأسيس الدولة زعزعته من أساسه عقيدة بنائية تقدمية ربما كانت من أولى نتائج الوعى الذى انتشر فى البلاد بعد نكبة فلسطين .

---

(١) نشرة الإحصاءات العامة لسنة ١٩٥٠ .

الحياة الاقتصادية :

كان نمط الحياة فى الأردن بعد تأسيس الدولة استمراراً للنمط السائد قبل تأسيسها . فكانت حالة البداوة هى المسيطرة ؛ والأعمال الزراعية هى السائدة . ولم تثر مجاورة البلاد لسوريا أو فلسطين ، أو الاحتكاك بسكان الأقطار العربية المجاورة الذين تفتحت أذهانهم للبعث الاقتصادى إلى حد ما ، أى أثر فى البناء الاقتصادى والإنشاء العمرانى . وكانت مصادر الدخل القومى تقوم على الزراعة البدائية وتربية المواشى أولا وآخراً . وكانت الغلال الفائضة عن الحاجة المحلية تصدر إلى فلسطين ، وتستورد بدلا منها بعض سلع الاستهلاك المتنوعة .

وكانت شبكة المواصلات رديئة ؛ والطرق وعرة المسالك ؛ حتى أنه عند ما توقف العمل على خط سكة حديد الحجاز خلال الحرب العالميـة الأولى ، عاشت المناطق الجنوبية من البلاد فى شبه عزلة كاملة وسادتها حالة مؤلمة من العسر وضيق العيش . أما الدخل من التجارة الخارجية فـكان بسيطاً ؛ منه ما كان متأتياً من بعض الصادرات ومنه ما كان متأتياً من القوافل التجارية المارة بالأردن .

والواقع أن النشاط الاقتصادى فى الأردن يجب أن يبحث فى ثلاثة أدوار مختلفة هى :

(أولا) الحالة الاقتصادية منذ تأسيس الدولة حتى نشوب الحرب العالمية الثانية .
(ثانياً) الحالة الاقتصادية خلال الحرب العالمية الثانية .
(ثالثاً) الحالة الاقتصادية منذ حرب فلسطين حتى الآن .

ويتميز الدور الأول بعدم وجود الإحصاءات الاقتصادية والمالية والتجارية وكان الـكيان الاقتصادى ، إذا كان هناك ثمة كيان ، يقوم على الإنتاج الزراعى ، وتربية المواشى ، وأجور العمل فى البلاد المجاورة وخصوصاً فى فلسطين ، حيث كانت أجور الأيدى العاملة فى ذلك الحين مرتفعة ، وكان النشاط الاقتصادى فيها يستدعى الزيادة فى استخدام العمال .

وفى أثناء الحرب العالمية الثانية دب فى البلاد نشاط تجارى عظيم ، وأصبحت

شرق الأردن عامة وعمان خاصة ، قبلة نظر التجار من جميع بلاد الشرق الأوسط وقد جاءت هذه الميزة نتيجة لعدم فرض القيود الصارمة على تحويلات العملة الأجنبية والاستيراد ، على غرار ما كانت عليه الحال فى البلاد المجاورة ، الأمر الذى أفاد البلاد فائدة كبيرة وعاد على العاملين فى حقل التجارة بأرباح وفيرة .

أما الحالة الاقتصادية بعد نكبة فلسطين فسيجرى بحثها فى فصل خاص بها .

وبصدد الحالة التجارية العامة ، كانت البلاد تشكو ميزاناً تجارياً مختلا ، وميزاناً حسابياً سلبياً . ولكن تسوية الميزان الأول كانت تتم عن طريق إعادة الصادرات والتجارة غير المسجلة ، بينما كانت تجرى تسوية الميزان الثانى عن طريق المساعدات والأرباح المالية التى كانت يجنيها المواطنون .

وفيما يلى جدول بالواردات والصادرات خلال تسع سنوات :

السنة	الواردات بألوف الدنانير	الصادرات الوطنية بألوف الدنانير	البضائع المعاد تصديرها بألوف الدنانير	الرسوم الجمركية بألوف الدنانير
١٩٣٨	١,٣٠٦	٤٨٢	٩٢	١٢٧
١٩٣٩	١,٣٠٩	٥١٧	٦٢	١٤٢
١٩٤٠	١,٤٩٢	٧٧٠	٧٤	١٨٩
١٩٤١	٢,٤٦٩	٥٨٩	٣٥٨	٢٣٤
١٩٤٢	٢,١٩٩	٧٤٤	٢٩٤	٢٠٥
١٩٤٣	٢,٤٠٠	١,٩٨٨	٣٤٩	٢٢٧
١٩٤٤	٣,١٧٢	١,٤٥٦	٣٣٥	٣٧٧
١٩٤٥	٤,٩٩٨	٢,٠٤٨	٧٨٣	٦١٠
١٩٤٦	٨,٧٨٧	٢,٠٤٤	٦٤٩	٩٦٩

والأرقام التجارية من واردات وصادرات تحكم على الأردن بالإفلاس ، مع أن الإفلاس كان بعيداً عن البلاد بسبب الصادرات غير المسجلة وتجارة الحدود الواسعة مع البلاد المجاورة . وبطبيعة الحال ، أصاب من واتاهم الحظ بالعمل فى التجارة أرباحاً طائلة ، ولكن هذه الأرباح لم تستثمر فى البلاد بل أودع بعضها فى البنوك واستغل بعضها الآخر فى فلسطين أو سوريا . على أن البلاد لم تشاهد أى نمو فى زراعتها أو أى ميل نحو إنشاء أية صناعات ذات أهمية تذكر .

ومما يستلفت النظر ، فى هذا الدور زيادة الإقبال على التعليم ، الابتدائى والثانوى والجامعى ، وإقبال الأردنيين على الإنفاق عن سعة على تعليم أبنائهم وكان لهذه الخطوة أثر بالغ ، فى نهضة المملكة بعد هذا الدور ، وفى حركة التقدم التى ظهرت بوادرها جلية فى مختلف مرافق البلاد .

ومن ثمرات هذه اليقظة إنشاء الكلية العلمية الإسلامية بأموال أهلية تبرع بها أصحاب الأعمال فى عمان ، وتضم حوالى ألف طالب .

أما الإحصاءات التجارية التى تلت سنة ١٩٤٦ وسبقت انضمام القسم العربى من فلسطين إلى الأردن فلا يمكن الاعتماد عليها ، واعتبارها ، لأنها اشتملت على البضائع والممتلكات التى حملها عرب فلسطين أثناء نزوحهم إلى الأردن والبضائع التى أعيدت بعد ذلك إلى القسم العربى من فلسطين .

المعوقات التجارية :

كانت العلاقات التجارية بين الأردن والبلاد العربية فى العهد العثمانى حرة من كل قيد ، وعند ما فرض الانتداب البريطانى على بعض البلاد العربية ، والانتداب الفرنسى على بعضها الآخر ، وضعت الحواجز الجمركية وعقدت الاتفاقات التجارية بين الأردن وسوريا ولبنان وفلسطين والمملكة العربية السعودية . ولم يعقد فى ذلك الحين أى اتفاق تجارى مع مصر والعراق .

ولكن طبيعة موقع البلاد الأردنية ، وترامى حدودها مع البلاد المجاورة

سيطرت على الاتفاقات التجارية والحواجز الجمركية، وأنعشت التجارة غير المسجلة التي أسعفت الأردن، وجادت عليه بأموال كبيرة.

ويعزى الاستناد فى عقد الاتفاقات التجارية مع البلاد العربية إلى معاهدة لوزان التي خولت الدول المنفصلة عن الدولة العثمانية حق إنشاء اتحادات جمركية والتعامل مع بعضها على أساس الأفضلية.

وقد سارت التجارة بين فلسطين وشرق الأردن على أساس إعفاء الحاصلات الفلسطينية من الرسوم الجمركية وعلى أساس منح الأردن حصة من دخل فلسطين الجمركى يتناسب مع كميات البضائع المستوردة التى ترسل إلى شرق الأردن. وفى سنة ١٩٢٨ عقد اتفاق بين فلسطين وشرق الأردن أجاز مرور البضائع الأردنية عبر الأراضى الفلسطينية معفاة من الرسوم الجمركية، وعدل هذا الاتفاق سنة ١٩٣٤ (مجموعة القوانين والأنظمة الأردنية الجزء الأول صفحة ٤٩٥ والجزء الثانى صفحة ٣٢٢) وعقدت الاتفاقية التجارية بين الأردن وسوريا ولبنان سنة ١٩٢٣ (مجموعة القوانين والأنظمة الأردنية صفحة ٤٩١) وقامت على أساس إعفاء الحاصلات والمنتجات المحلية من رسوم الاستيراد، ونقل البضائع الواردة عن طريق ميناء بيروت بواسطة السكك الحديدية. أما الاتفاقية مع المملكة العربية السعودية فقد عقدت سنة ١٩٢٥، وتعرف باسم معاهدة (حدة) (ملحق المجلد الأول من مجموعة القوانين والأنظمة الأردنية صفحة ٢٧) وأهم نصوصها منح رعايا نجد حرية المرور بين نجد وسوريا ذهاباً وإياباً، وإعفاء بضائع الترانزيت من الرسوم.

وكان ميناء حيفا ميناء الاستيراد؛ وكان النقد الفلسطينى نقداً مشتركا بين البلدين؛ وقد سهل استعماله بهذه الصورة العمليات التجارية الأردنية.

إن هـذه الفترة من حياة البلاد الاقتصادية خلت من الإنشاء الاقتصادى؛ ولكن هذا الفراغ لم يكن خلوا من النعم فقد حفظ البلاد من المشاريع الأجنبية، باستثناء مشروع استخراج أملاح البحر الميت؛ ومشروع توليد الكهرباء من مياه اليرموك والأردن المعروف بمشروع روتنبرج الذى أملت الظروف السائدة منحه لشركة أجنبية وقد تم إلغاء الامتيازين فى الوقت الحاضر. ولم يكن فى البلاد من

المؤسسات الاقتصادية الأجنبية سوى البنك العثمانى ؛ الذى بقى عاملا فى البلاد مدة طويلة ؛ حتى فتح كل من البنك العربى وبنك الأمة العربية فرعاً له فى عمان . وفيما عدا ذلك بقيت ثروة الأردن كامنة فيه ؛ وتحمل أبناؤه شظف العيش غير آبهين بأية أموال أجنبية تستغل خيرات بلادهم ؛ وتجنى فوائدها . على الرغم مما كانوا يشاهدونه من نشاط البناء والعمران فى البلاد المجاورة . ولئن تميزت هذه الحقبة من عهد البلاد بالضعف الاقتصادى إلا أنها كانت حقبة نشاط سياسى واسع المدى ، وليس بالإمكان التغاضى عن أهمية هذه الناحية على الإطلاق ، ففى أثنائها ناضل رئيس الدولة المغفور له الملك عبد الله نضالا متواصلا حتى حقق لها استقلالها ، وعزز سمعتها . وعلى الرغم من ضيق إمكانياتها كانت طيلة هذه الفترة من أيامها ملجأ للأحرار من فلسطين وسوريا ، الذين وجدوا فيها العون ، والإكرام والاحترام .

وفى سنة ١٩٤٨ حلت بالعرب النكبة الكبرى ، وجاء اليوم الذى لا ينسى وهرعت مئات الألوف من عرب فلسطين إلى شرق الأردن تنشد فيها الملاذ والمأوى ، ووجدت البلاد نفسها أمام عبء إنسانى جسيم تنوء بوطأته مقدرتها المالية والاقتصادية . وبذلك دخلت البلاد عهداً آخر وأخذت تواجه مسئوليات اقتصادية خطيرة وأعباء مالية ثقيلة . ومن مفاخر هذه البلاد أنها لم تلن أمام الإغراء الصهيونى ، ولم تقبل بفتح أبوابها للهجرة الصهيونية ، ولم تمر بالا لأية نهضة اقتصادية أو مالية ، تقوم على قبول الهجرة اليهودية ، أو السماح لليهود بالعمل فى أراضيها . وبذلك خلت من شوائبهم ، وبقيت أرضاً عربية خالصة تساهم مع البلاد العربية يداً بيد لنهضة العرب .

الفصل الثانى

من سنة ١٩٤٨ حتى نهاية سنة ١٩٥٣

١ — أثر نكبة فلسطين فى الاقتصاد الأردنى .
٢ — مصادر الدخل القومى .
٣ — الشئون التجارية والمالية العامة .
٤ — المساعدات المالية الأجنبية .

انتهى الانتداب البريطانى على فلسطين رسمياً يوم ١٥ أيار (مايو) سنة ١٩٤٨ ولكن هذه النهاية سبقتها ، كما تلتها ، مآس إنسانية وحوادث مؤلمة ، نتج عنها تشرد الألوف من عرب فلسطين وخروجهم من ديارهم وأوطانهم بحثاً عن الملاذ والمأوى ومنذ تلك الحوادث المعروفة ، والمملكة الأردنية الهاشمية تخوض وضعاً اقتصادياً شائكا ، مثقلا بالأخطار والمسئوليات . فقد وجدت المملكة نفسها أمام مسئوليات سياسية واقتصادية واجتماعية جسيمة ، وابتليت بالاحتكاك المستمر بإسرائيل فى حدود شاسعة مكشوفة وامتحنت فى مقدرتها على العناية بمئات الألوف من اللاجئين الذين لجأوا اليها .

وقد أصيبت المملكة الأردنية الهاشمية بهزة اقتصادية عنيفة نتيجة لنكبة فلسطين ، وتحمل الكثيرون من أبنائها خسائر جسيمة فى الأموال والممتلكات ، ويتجلى مدى هذه الخسائر ونتائج النكبة على البلاد من المسائل التالية :

١ — فقد أردنيون كثيرون ممتلكات واسعة من البيارات والأبنية والمتاجر فى فلسطين .

٢ — فقد الأردن مزية استعمال أقرب موانىء البحر الأبيض المتوسط إليه لاستيراد بضائعه من وراء البحار ، ونعنى بذلك الموانئ الفلسطينية .

٣ — اضطر الأردن لاستيراد بضائعه عن طريق ميناء بيروت ، وميناء العقبة ، متحملا بسبب ذلك نفقات إضافية يتحملها المستهلك الأردنى وتزيد فى أسعار السلع المعروضة عليه ، وذلك بسبب بعد ميناء التفريغ .

٤ — فقد الأردن مزية استيراد زيوت الوقود من مصانع تكرير البترول فى حيفا ، بأثمان مخفضة ، واضطر لاستيراد هذه المواد من وراء البحار ، أو من مصافى طرابلس الشام بأسعار مرتفعة متسببة عن غلاء أجور النقل وبعد المسافات.

٥ — فقد الأردن سوقاً وثيق الصلة به منذ أقدم الأزمنة لتصريف الفائض من حاصلاته الزراعية . وفقد الأردنيون مجالا أوسع من مجالهم للعمل والتجارة . وتدل الإحصاءات الرسمية لحكومة فلسطين السابقة أن مالا يقل عن ٣٠٠٠٠ أردنى كانوا يعملون فى فلسطين ، الأمر الذى كثيراً ما أثار نقمة اليهود ، ومطالبتهم بترحيل هؤلاء الأردنيين .

٦ — استقبل الأردن نصف مليون لاجىء يقيمون فى المخيمات والكهوف ، ويعيشون على المساعدات العينية التى يتلقونها من وكالة الإغاثة التابعة لهيئة الأمم المتحدة .

٧ — واجه الأردن مسئولية العناية الاقتصادية بسكان القسم العربى من فلسطين الذين يقدر عددهم بأربعمائة ألف شخص وهم لا يعتبرون من اللاجئين حسب تقدير وكالة الإغاثة ، ولكنهم فى الواقع فى حكم اللاجئين من حيث ضيق ذات اليد والحاجة للعمل ، وكسب الرزق .

كانت هذه أهم النتائج العكسية التى حلت بالأردن نتيجة لنكبة فلسطين ، أما النتائج الإيجابية فيمكن تلخيصها فيما يلى :

١ — زاد عدد سكان المملكة ثلاثة أضعاف ما كان عليه قبل النكبة وزادت مساحتها وأهميتها بما ضم إليها من مدن وأمكنة مقدسة .

٢ — دخلت البلاد مع اللاجئين الفلسطينيين أموال كبيرة ، قدرت بعشرين مليون جنيه فلسطينى . وقد أقيم هذا التقدير على الوجه التالى :

كانت كمية النقد المتداول فى فلسطين عند انتهاء الانتداب ستين مليون جنيه

فلسطيني . وقد استبدل اليهود من هذه الكمية ٢٧ مليونا ، وبقى فى حوزة العرب ثلاثة وثلاثون مليونا ، منها حوالى سبعة ملايين جنيه كانت كمية النقد الفلسطيني المتداول فى الأردن نفسها . وعلى أساس هذا التقدير ، وهو قريب جداً من الواقع ، تكون كمية النقد فى حوزة الفلسطينيين بعد النكبة حوالى ٢٦ مليون جنيه . فإذا كان عدد الفلسطينيين فى الأردن حوالى ٨٠٠ر٠٠٠ ألف شخص ، فليس من المبالغة أن نقدر الأموال التى كانت معهم باثنى عشر مليون جنيه بمعدل ١٥ جنيهاً لكل شخص . وتضاف إلى هذه الكمية فى النقد أسهم فى الشركات ، وسندات دين لحامله مسحوبة على خزينة حكومة فلسطين السابقة وسلع تجارية تقدر قيمتها ، مع التحفظ ، بثمانية ملايين جنيه ، مما يصل بمجموع الأموال التى دخلت الأردن بعد النكبة إلى عشرين مليونا .

٣ — أسفر دخول الأموال الفلسطينية إلى الأردن عن انتعاش حركة العمران وازدهار التجارة ، وزيادة موارد الخزينة ، ولو كان ذلك لمدة معينة . فمن حركة العمران تشير الإحصاءات الرسمية إلى توسعها بصورة لا مثيل لها ، حسب المعلومات التالية مستقاة من إحصاءات ثلاثة مجالس بلدية :

السنة	عدد رخص الأبنية	المساحة بالمتر المربع	القيمة بالدينار الأردنى(١)
١٩٤٩	٩٠٦	٤٥,٠٠٠	٦٧,٠٠٠
١٩٥٠	١٦١٤	٨٠,٠٠٠	١,٢٠٠,٠٠٠
١٩٥١	١٨٣٠	١٥٤,٠٠٠	٢,٣٢٠,٠٠٠
١٩٥٢	٢١٦٦	١٤٣,٠٠٠	٢,١٠٠,٠٠٠

(١) حل الدينار الأردنى مكان الجنيه الفلسطينى سنة ١٩٥٠ ، ويعادل فى قيمته الاسمية الجنيه الاسترلينى .

وتؤيد هذه الإحصاءات كميات الاسمنت والخشب التى استوردت للبناء فى السنوات المبينة :

السنة	الخشب		الأسمنت	
	القيمة بالمتر المكعب	القيمة بالدينار	الكمية بالأطنان	القيمة بالدينار
١٩٤٩	١٠٧١٥	٢٢٩,٠٠٠	٣٣,٧٠٠	٤٦٥,٠٠٠
١٩٥٠	١٠١٦٣	١٩٤,٠٠٠	٣٤,٨٠٠	٤٦٢,٠٠٠
١٩٥١	٩٤٣٧	٢٤٨,٨٢٣	٣٩,٤٢٢	٤٩٨,٣٩٣
١٩٥٢	١٠٦٥٧	٢٤٥,٢٠٩	٤١,٧٣٤	٥٥٨,١٣٢
١٩٥٣	١٣٣٠٩	٢٧٠,٧٠٠	٤٨,٨٩٦	٥٨٢,٦٠٠

وزادت فى الوقت نفسه واردات المملكة زيادة هائلة : فبعد أن كان معدلها ستة ملايين دينار فى السنة زادت هذه الواردات تدريجياً كما يلى :

السنة	الواردات بملايين الدنانير
١٩٤٩	١٢
١٩٥٠	١٢
١٩٥١	١٦
١٩٥٢	١٧
١٩٥٣	١٨

وفى هذه الفترة استعاض الأردن عن صادرات الحبوب والغلال بصادرات من نوع آخر — صادرات منظورة تتألف من الخضار والفواكه وزيت الزيتون ، والمرمر المصقول ، وصادرات غير منظورة تتألف من زيارات السواح . ومن التحاويل المالية التى ترد للبلاد من المغتربين الفلسطينيين فى أمريكا والموظفين

الفلسطينيين فى البلاد العربية المختلفة ، وخصوصاً البلاد المنتجة للزيت .

وفى هذه الفترة من الزمن تضاعفت موارد الخزينة ، وخصوصاً من الرسوم الجمركية ، وتوسع الجهاز الإدارى ، ودخل البلاد عدد كبير من الفنيين والعمال الماهرين وتوطدت الدعوة لتثبيت دعائم الاستقرار الاقتصادى ، وزيادة الإنتاج .

على أن الفوائد المالية التى جنتها الدولة بعد النكبة كانت فوائد موقفة ، فقد استنفدتها ضرورات الخدمات الاجتماعية ، والعلمية والصحية ، وأخذت البلاد تواجه مسئوليات خطيرة فى مقدمتها :

١ — خلل فادح فى الميزان التجارى .

٢ — خلل فادح فى ميزان المدفوعات .

٣ — نقص فى كميات الإنتاج .

٤ — انتشار البطالة .

٥ — انحدار مستوى المعيشة .

٦ — ضعف الموارد المالية وعدم كفايتها لمسئوليات الدولة ومستلزمات التقدم.

٧ — قلة الأموال المدخرة والمتداولة مما يمكن استثماره فى الإنماء الصناعى والزراعى .

وقد بلغ العجز فى الميزان التجارى فى نهاية سنة ١٩٥٣ حوالى ستة عشر مليون دينار ، وخمسة عشر مليونا فى نهاية سنة ١٩٥٢ .

الميزان التجارى

السنة	الواردات بالملايين	الصادرات بالملايين	العجز بالملايين
١٩٤٥	٤,٦	٢,٦	١,٨
١٩٤٦	٦,٦	٢,٤	٤,٢
١٩٤٧	٦,٢	٠,٩	٥,٣
١٩٤٨	١٠,٦	٢,٥	٨,١
١٩٤٩	١٢,٣	٠,٩	١١,٥
١٩٥٠	١٢,٥	٢,٠	١٣,٩
١٩٥١	١٦,٢	٢,٣	١٣,٩
١٩٥٢	١٧,٤	١,٦	١٠,٨
١٩٥٣	١٨,٤	٢,٠	١٦,٠

إن العجز فى الميزان التجارى واضح كل الوضوح ، ويدل ميزان المدفوعات على كيفية تسويته ، وقد وضع الميزان الحسابى لأول مرة سنة ١٩٥٠ وأقيم على أسس تقديرية ولكنها لا تنافى الواقع .

التأديات (بالملايين)

الفصل	السنة ١٩٥٠	السنة ١٩٥١	السنة ١٩٥٢
١ — المستوردات	١٣,٢٨	١٦,١٨	١٦,٨٥
٢ — السفر والخدمات ونفقات الحكومة والتأمين وغيرها .	١,٢٣	١,٣٥	١,٧٦
المجموع	١٤,٧١	١٧,٥٣	١٨,٦١

المقبوضات (بالملايين)

الفصل	السنة ١٩٥٠	السنة ١٩٥١	السنة ١٩٥٢
١ — الصادرات	١,٩٥	٢,٠٠	٢,١١
٢ — السياحة	,٨٠	١,٢٥	١,٢٦
٣ — المتنوعات	١,١٦	١,١٤	١,٥٧
المجموع	٣,٩٣	٤,٣٩	٤,٩٤
العجز	١٠,٨٧	١٣,١٤	١٣,٦٧

وقد جرت تسوية هذا العجز ، من مصادر مختلفة ، فى مقدمتها الأرصدة الأسترلينية التى نفدت عام ١٩٥٢ ، والقروض ومنها مليونا دينار من الحكومة البريطانية ، ونفقات وكالة الإغاثة ، والمفوضيات الأجنبية ، وتحويلات المغتربين الأردنيين لذويهم ، والنفقات المحلية لقوات الجيش . وقد قدر مجموع المقبوضات من هذه الفصول فى السنوات الثلاث التى مر ذكرها بـ ٧ ملايين و ٩ ملايين و ١١ مليونا على التوالى . ومع ذلك ظل هناك عجز بين ، يعتقد أنه سدد من مبيعات الممتلكات الشخصية ، والأسهم والسندات .

وهكذا فإن ما لا يقل عن سبعين بالمائة من ميزات المدفوعات يسدد عن طريق التأديات الأجنبية . وهى حالة لا ترضى ، بل تنذر بخطر محدق ، لأن نتيجتها استمرار الاعتماد على المساعدات الأجنبية من ناحية واستمرار حالة الشلل الاقتصادى من ناحية ثانية .

أما عن السكان ، وقدرتهم على الإنتاج فيمكن تقسيمهم بصورة عامة إلى ست فئات — المزارعون ، أرباب التجارة والصناعة والعمل ، اللاجئون ، سكان المناطق الجبلية فى فلسطين العربية ، سكان القرى الأمامية ، البدو الرحل . ونورد أولا جدولا بتوزيع السكان فى البلاد[1] .

---

(١) نشرة دائرة الإحصاءات العامة لسنة ١٩٥٢ .

اللواء		عدد السكان الأصليين	عدد اللاجئين	مجموع عدد السكان التقريبي
عجلون	عجلون	٣١٠٥٢	٢٥٧	٣١٣٠٩
	أربد	١٣٢٤٨٢	٢٨١٩٨	١٦٠٦٨٠
	جرش	٣٢٢٨١	١٧٠	٣٢٥٤١
	المجموع	١٩٥٩٠٥	٢٨٦٢٥	٢٢٤٥٣٠
البلقاء	عمان	١٣٧٢١٨	٦٥١٩٩	٣٠٧٤١٨
	السلط	٥٢٦٨٠	٢١٦٧٠	٧٤٣٥٠
	مادبا	٢٨١٠٠	٢٥٤٧	٣٠٦٤٧
	المجموع	٢١٧٩٩٨	٨٩٤١٦	٣٠٧٤١٤
الكرك	الكرك	٤٨٩٤١	٧٩٨	٤٩٧٣٨
	الطفيلة	٢٠٥٥٠	٣١٠	٢٠٨٦٠
	المجموع	٦٩٤٩١	١١٠٧	٧٠٥٩٨
معان	معان	٢٢٧٩٠	٦٦٨	٢٣٤٥٨
مجموع الضفة الشرقية		٥٠٦١٨٤	١١٩٨١٦	٦٢٦٠٠٠
نابلس	نابلس	١٠٢٣٢٧	٣٠٨٣٨	١٣٣١٦٥
	جنين	٤٨٧٠٦	١٦٣٢٩	٦٥٠٣٥
	طولكرم	٤٦٨٩٨	٦٠٠٥٠	١٠٦٩٤٨
	المجموع	١٩٧٩٣١	١٠٧٢١٧	٣٠٥١٤٨
القدس	القدس	٤٧٠٨١	٢٥٩٢٨	٧٣٠٠٩
	بيت لحم	٣٢٨٤٤	٣٢١٢٦	٦٤٩٧٠
	رام الله	٦١٦:٩	٨٥٥٧٤	١٢٠٢٣٣
	أريحا	٦٧٣٢	٥٢٧٧٠	٥٩٥٠٢
	المجموع	١٤٨٣١٦	١٦٩٣٩٨	٣١٧٧١٤
الخليل	الخليل	٦٤٤٢٧	٥٨٣٦٥	١٢٢٧٩٢
مجموع الضفة الغربية		٤١٠٦٧٤	٣٣٤٩٩٠	٧٤٥٦٥٤
المجموع العام		٩١٦٨٥٨	٤٥٤٧٩٦	١٣٨١٦٥٤

فئات السكان حسب مصادر الدخل

أولا — السكان المزارعون :

الزراعة عماد الحياة فى الأردن ، ويتألف القسم الأكبر من الدخل القومى من الحاصلات الزراعية ، ويقل أو يكثر حسب النجاح الذى تصيبه المزروعات فى مواسمها المختلفة . وقدر عدد السكان الذين يعيشون على الزراعة بخمسة وثمانين بالمائة من سكان شرق الأردن .

وتقدر مساحة الأراضى المزرعة فى الضفة الشرقية ب ٤٫٥٠٠٫٠٠٠ دونم[1] وتبلغ هذه المساحة فى الضفة الغربية ١٫٤٢٠٫٠٠٠ دونم فإذا استثنينا اللاجئين نجد أن المساحة الزراعية للشخص الواحد فى الضفة الشرقية تبلغ حوالى تسعة دونمات وفى الضفة الغربية حوالى أربعة دونمات ولكنها من الأراضى الجبلية التى تصلح لزراعة الأشجار أكثر من صلاحيتها للغلال والخضار .

والحصة للسكان فى الضفتين ، باستثناء اللاجئين هى ستة دونمات ونصف دونم ، ومع اللاجئين حوالى خمسة دونمات . وبعبارة أخرى فإن المساحة الزراعية التى كانت قبل حرب فلسطين تعول بين ٤٠٠ ألف و ٥٠٠ ألف نسمة ، مطلوب منها الآن إعانة مليون و ٣٤٠ ألف نسمة وهو مجموع عدد سكان الأردن حالياً . وبالنظر للزيادة الطبيعية فى عدد السكان التى تقدر بثلاثين ألف شخص فى السنة فإن حصة الفرد الواحد من الأراضى الزراعية ستتدهور سنوياً ، عاكسة مساوئ تدهورها على الحالة العامة للسكان ، وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن طرق الزراعة بدائية ، فإن استمرار الوضع الراهن سيؤدى إلى نتائج وخيمة .

جدول تصنيف الأراضى فى الأردن

صنفت دائرة الأراضى والمساحة الأراضى الزراعية ونوع الاستعمال والغراس كما يلى :

---

(١) الدونم يساوى ألف متر مربع .

جدول تصنيف الأراضى فى الأردن

	مساحة أراضى المفتلح بالدونم		مساحة الأراضى المشجرة بالدونم	أراضى الأحراج مشجرة	أراضى الأحراج غير مشجرة
	بعل	سق			
الضفة الشرقية	٤٢٥٨٢٢٢	٢٤٦٥٧٧	٩٧٢٩٠	٢٥٥٦٨٠	٩٢٨٥٩١
الضفة الغربية	١٣٩٣٧٧٧	٣٠٤٥٢	٦٥٣٨٤٥	٢٧٥٣٦٤	٠٠٠٠٠٠
المجموع	٥٦٥١١٩٩	٢٧٧,٠٢٩	٧٥٠١٣٥	٥٣١٠٤٤	٩٢٧٥٩١

المجموع العام ٧٩٨,١٣٧,٨ دونما .

ويقع القسم الأكبر من أراضى السق فى أقضية السلط وعجلون والكرك ونابلس وأربد وعمان وأريحا وهى موزعة على الوجه التالى :—

القضاء	المساحة بالدونم
السلط	١٢٦,٠٠٠
عجلون وجرش	٦٥,٤٧٢
الكرك	٣٠,٤٣٠
نابلس	١٨,٣٦١
أربد	١٢,٧٥١
عمان	١٢,٨١٤
أريحا	١١,٩٨٦

وتؤلف الأراضى السق حوالى ٥ر٣ بالمائة من مجموع مساحة الأراضى الزراعية أى أن لكل فرد من مجموع السكان العام أربعة دونمات من الأراضى البعل وخمس دونم (١/٥) من الأراضى السق .

ونظراً لاعتماد السكان على الزراعة فى تأمين معيشتهم ، فمن البديهى أن يتكاثف السكان فى الأقضية التى تكثر فيها أراضى السق ، باستثناء مدينتى عمان

والقدس ، اللتين تتمتعان بمزايا واعتبارات خاصة يوجب تكثف السكان فيهما .

وأهم الحاصلات الزراعية القمح ، ومعدل إنتاجه السنوى يعتمد على كمية الأمطار ويقدر المحصول السنوى فى السنوات الغزيرة المطر بـ ١٧٠ ألف طن وبمائة ألف طن فى السنوات المعتدلة المطر ، وبخمسين ألف طن فى حالة الجفاف . وفى تقرير لوزارة الزراعة وضع فى أواخر سنة ١٩٥١ يقدر الإنتاج السنوى على الوجه التالى :

نوع المحصول	الإنتاج بالطن	الاستهلاك	النقص	الفائض
القمح :				
الحد الأعلى	١٧٠٠٠٠	١٩٠٠٠٠	٢٠٠٠٠	٠٠٠٠٠٠
الحد المتوسط	١١٦٠٠٠	١٩٠٠٠٠	٧٤٠٠٠	٠٠٠٠٠٠
الحد الأدنى	٦٥٠٠٠	١٩٠٠٠٠	١٢٥٠٠٠	٠٠٠٠٠٠
الشعير :				
الحد الأعلى	٨٤٠٠٠	٦٥٠٠٠	٠٠٠٠٠	١٩٠٠٠
الحد المتوسط	٥٠٠٠٠	٦٥٠٠٠	١٥٠٠٠	٠٠٠٠٠
الحد الأدنى	٣٠٠٠٠	٦٥٠٠٠	٣٥٠٠٠	٠٠٠٠٠
العدس :				
الحد الأعلى	١٢٠٠٠	٨٦٠٠	٠٠٠٠٠٠	٣٤٠٠
الحد المتوسط	٨٠٠٠	٨٦٠٠	٠٦٠٠٠	٠٠٠٠٠
الحد الأدنى	٦٠٠٠	٨٦٠٠	٢٦٠٠	٠٠٠٠٠
الفول	٣٠٠٠	٣٠٠٠	٠٠٠٠	٠٠٠٠٠
الذرة البيضاء	١٩٠٠٠	٣٨٠٠٠	١٩٠٠٠	٠٠٠٠٠
السمسم	٤٥٠٠٠	٢٥٠٠	٠٠٠٠٠	٢٠٠٠
العنب	٢٧٠٠٠	٢٠٠٠٠	٠٠٠٠٠	٧٠٠٠
الموز	٦٠٠٠	٢٠٠٠	٠٠٠٠٠	٤٠٠٠
البندوره	١٣٠٠٠	٨٠٠٠	٠٠٠٠٠	٥٠٠٠
الزيتون	٣٥٠٠٠	٤٠٠٠	٠٠٠٠٠	٧٠٠٠

ملاحظة : يستعمل حوالى عشرين ألف طن من الزيتون لإنتاج الزيت .

ولا بد من الإشارة إلى عدم انتظام الأمطار فى الأردن وهى حالة تجعل المحصول الزراعى يتأرجح بين الخصب والقحط كل بضع سنوات ، وتدل إحصاءات الأمطار المتساقطة أنه تكاد أن تكون هناك دورة منتظمة تأتى فيها الأمطار شحيحة كل سنة ثالثة أو رابعة .

ومن ناحية الملكية الزراعية ، لا توجد فى الأردن ملكيات زراعية كبيرة كما هى الحال فى بعض البلاد العربية . والملكيات الكبيرة القليلة الحالية أكثرها مملوك للعشائر ولا تؤلف سوى نسبة صغيرة من المجموع . وقد قامت دائرة الإحصاءات العامة بدراسة خاصة لتوزيع الملكيات فوجدت أن عدد المالكين فى الضفة الشرقية يقدر بتسعين ألف مالك ، وأن ١٧ مالكا فقط تزيد ممتلكاتهم على خمسة آلاف دونم ، ويملكون فيما بينهم حوالى ١٨٨ ألف دونم من الأراضى الزراعية . أما عدد المالكين الذين تقل مساحة ملكياتهم عن مائة دونم فقد قدر بـ ٧٧ ألف مالك أو ٨٥ بالمائة من المجموع . وعلى ذلك لا توجد فى الأردن بالنسبة لهذا الموضوع مشكلة تحتاج إلى المعالجة .

ثانيا — التجارة والأعمال الصناعية والحرف الأخرى :

تأتى التجارة بعد الزراعة كمجال للعمل ، ومصدر للدخل . وهى على نوعين ، داخلية وخارجية ؛ والتجارة الداخلية ليست ذات مجال واسع فى حد ذاتها ، أو بالمقارنة مع البلاد العربية المجاورة ، لعدم وجود منتجات صناعية أو منتجات زراعية متنوعة . فالأردن وضعه الحاضر لا ينتج ما يسد حاجته من المواد الغذائية أو أية نسبة ملموسة من المنتجات الصناعية . أما التجارة الخارجية فتقوم على الاستيراد والطبقه التى تعمل فى هذه التجارة هى عادة الطبقة المتوسطة ، التى تقع عليها أكثر الأعباء الاقتصادية والمالية . ومنذ انتهاء الانتداب تركزت الأعمال التجارية فى عمان ، وأصيبت المرافق التجارية فى الضفة الغربية بهزة عنيفة زعزعت كيانها . ولكثرة عدد من اقتحم ميدان التجارة من السكان ، اشتدت المنافسة على استيراد احتياجات البلاد ، وأصبح الاستيراد فى الأردن مصدراً هاماً لكسب

الرزق . وسبب هذه المنافسة أن مخصصات العملة الأجنبية التى تستطيع البلاد استعمالها لتمويل الاستيراد محدودة . ولهذا زاد الإقبال على التسجيل فى جداول المستوردين التى تضم فى الوقت الحاضر حوالى ١٥٠٠ مستورد ، بينما كان هذا العدد فى نهاية الانتداب لا يزيد على مائتى مستورد . وبديهى أن التهافت على ميدان محدود النطاق يسبب تقلص الأرباح والدخل ، وبالتالى عدم القدرة على النهوض بأعباء المعيشة وتحسين مستواها . وهذا ما هو واقع فعلا فى الأردن .

أما المستوردات نفسها فتتألف فى أكثرها من لوازم الحياة الضرورية ، ولسهولة تقديرها ، نوجزها فى تسعة أصناف ، تظهر منها صفة المستوردات للأردن ، ونوع المواد التى تنفق البلاد أموالها عليها . وتشمل هذه المستوردات المواد التى تستوردها وكالة الإغاثة للاجئين

(القيمة بألوف الدنانير)

الصنف	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
المواد الغذائية	٣,٨٩٤	٧,١٣٨	٧,٠٨٦
الألبسة والمنسوجات	٢,١١٩	٢,٠٧٩	٣,٦٣٤
الماكينات والمصنوعات المعدنية	١,٢٤٤	١,٤٦٣	١,٥٠٠
زيوت الوقود	١,٣٨٦	١,٤٠٥	١,٤١٤
مواد البناء	٧٧٤	٨٣٧	٨٨٦
مواد كيماوية وأدوية	٣٣٦	٥٥٦	٥٩٤
مصنوعات جلدية ومطاطية	٣٠٥	٤٣٨	٤٢٦
الورق والقرطاسية	١٨٧	٢٨٩	٣٠٤
مواد زجاجية وأدوات منزلية	٢٨٩	٣٧١	٣٨٠
المجموع	١٠,٥٣٤	١٥,٥٧٦	١٦,٢١٤
الواردات السنوية	١٠,٧٦٦	١٥,٧٦٢	١٧,٣٨٠
نسبة المواد السابقة من المجموع	٪٩٧	٪٩٨	٪٩٤

ويتبين مما تقدم ضعف الإنتاج المحلى ، واضطرار البلاد للاعتماد على الاستيراد لسد حاجاتها الأساسية التى لاغنى لها عنها . أما التصدير فيتألف من مواد محدودة العدد أهمها الخضار وزيت الزيتون والفوسفات والمرمر المصقول والجلود الخام .

وتتألف هذه الصادرات مما يلى (بألوف الدنانير) :

الصنف	١٩٥١	١٩٥٢
الصوف	٤٨٧	٦٤
الخضار والفواكه	٢٥١	٣٧٩
الصابون	٦٩	١٣
الجلود الخام	٦٨	٧٠
زيت الزيتون	٢٨	١٨٩
الفوسفات	١٢	٢٥
صناعة الأراضى المقدسة	٢٣	١٩
المجموع	٩٣٨	٩٧٥
مجموع الصادرات	١,٠٣١	١,٢٨٠

تجارة الترانزيت :

نمت فى السنوات الأخيرة تجارة الترانزيت عبر الأردن لا سيما ما كان منها خاصاً بالمملكة العربية السعودية ، وتلخص فى الجدول التالى :

السنة	القيمة بألوف الدنانير
١٩٤٩	٧٥
١٩٥٠	٤٨
١٩٥١	٧٠٠
١٩٥٢	٢٠٨٣

وقد استثنينا منها كميات زيت البترول السعودى التى بلغت سنة ١٩٥٢ حوالى ١٥ مليون برميل . ويعزى سبب الزيادة فى تجارة الترانزيت إلى التسهيلات الممنوحة لأصحاب البضائع ، وإلى إعادة تسيير القطارات الحديدية بين عمان وجنوبى البلاد نحو الحدود السعودية .

ومما يتصل بالدخل من التجارة الدخل من الصناعة . إن صناعات الأردن محدودة ، ولم تكن فى البلاد أية صناعة تذكر قبل انتهاء الانتداب ، أما بعده فقد نشأت عدة صناعات ساعد على ازدهارها وجود العمال الفنيين ، والحاجة للمواد المصنوعة ، والحماية الجركية ووجود رؤوس أموال محدودة . وقد ساعد قيام عدد من الصناعات على استيعاب نسبة من الأيدى العاملة ، ولكن شدة التهافت على العمل ، بسبب تفشى البطالة ، بصورة ذريعة أدى إلى تدهور الأجور وخاصة فى الضفة الغربية التى انخفض فيها معدل الأجور بين ٥٠ و ٧٥ بالمائة . فعامل البناء الذى كان يتقاضى فى فلسطين ٧٥٠ فلسا يوميا يتقاضى الآن ١٥٠ فلسا . وعامل النجارة غير الفنى الذى كان يتقاضى ٥٠٠ فلس يتقاضى الآن ١٥٠ فلسا ، وانحدر أجر عامل المطاحن غير الفنى من ٥٠٠ فلس إلى ٢٥٠ فلسا . وإذ كانت تكاليف المعيشة مرتفعة ، فإن هذه الأجور التى لا تسد الرمق ، فى وقت يبلغ فيه سعر كيلوغرام الخبز من الدرجة الثانية ٤٠ فلسا أدت إلى هجرة واسعة من البلاد ، يمم فيها العمال ، لا سيما الفنيون منهم ، شطر الحجاز والعراق والكويت وذهب غيرهم إلى أمريكا واستراليا .

والصناعات القائمة حالياً تشمل صناعات السجاير ، والمطاحن ، وصقل المرمر ، واستخراج الفوسفات ، وصناعة الاسمنت ، والمعلبات ، والمشاغل الميكانيكية ، وعدداً من الصناعات اليدوية الخفيفة كصناعة الألبسة ، والأحذية وغيرها .

وأول ما يستنتج من هذا الوضع ، قلة الدخل من الصناعة ، وانخفاض أجور العمل .

ثالثا — اللاجئون :

قدرت وكالة الإغاثة عدد الرجال المتعطلين عن العمل من اللاجئين بمائة ألف

شخص [١]، وهى حالة لا تؤذن بخير ، وتوجب أكبر الاهتمام . ويعيش اللاجئون على الإغاثة التى توزعها عليهم وكالة الإغاثة .

وإذ كانت أغلبية اللاجئين من المزارعين ، فإن استخدامهم فى الأعمال يقتصر على الأعمال اليدوية ، كبناء الطرق ، وما شاكلها ، ومن يجد منهم عملا أرفع مستوى ، فإن ذلك لا يكون إلا لمدة قصيرة .

رابعا — سكان القرى الأمامية :

وجد عدد كبير من سكان فلسطين أنفسهم بعد اتفاقيات الهدنة مسلوبين من أراضيهم ، وموارد رزقهم ، ومحرومين من مساعدات وكالة الإغاثة لأنهم ليسوا من اللاجئين بحكم بقاء مساكنهم داخل الحدود العربية . ويبلغ عدد سكان هذه القرى بما لا يقل عن مائة وعشرين ألف شخص يهصرهم الحرمان ، ويفتك بهم الجوع . وهم مهددون إما بالفناء أو الرحيل ، وكلا الأمرين لا يتفق مع الكرامة القومية فى شىء . ويعيش هؤلاء على ما بقى فى أيديهم من الأراضى الضيقة وبينهم من لا يملك شيئاً من الأرض . ويدل الجدول التالى على مساحات الأراضى التى كانت تابعة للقرى الأمامية والتى بقيت فى حوزتها وعدد السكان المقيمين .

القضاء	عدد السكان غير اللاجئين	المساحة الأصلية بالدونم	المتبقى منها بالدونم
جنين	١٠,٢٠٠	٣١١,٠٠٠	١١٤,٠٠٠
نابلس	٧٥٠٠	٣٢٧,٩٠٠	٣٠٥,٨٠٠
طولكرم	٣٩٠٠٠	٢٦٧,٤٠٠	١٠٩,٠٠٠
بيت لحم	٦٢٠٠	٣٠,٧٠٠	٢٠,٧٤٠
القدس	٧٢٠٠	٣١,١٠٠	٢١,٦٠٠
رام الله	١٤٠٠٠	١٦٧,٠٠٠	٥٨,٧٠٠
الخليل	٣٤٠٠٠	٧٠٩,٠٠٠	٤٩٠,٠٠٠
المجموع	١١٨,١٥٠	١,٨٤٤,١٠٠	١,١١٩,٥٠٠

وقد تبدو مساحة الأراضى الباقية فى أيدى أصحابها كبيرة بالنسبة للمساحة

(١) عدد اللاجئين المسجلين فى الأردن ٤٧٤٨٠٠ لاجىء

السابقة ولكنها ليست بالأراضي الصالحة للزراعة ، لأن أكثرها جبال صخرية ، وتلال جرداء ، ولا تزيد المساحة الصالحة للزراعة فيها على أكثر من ٤٥٠ ألف دونم ، لا يمكن أن تعيل في ظروف الزراعة السائدة وطبيعة الأرض أكثر من ٢٠ ألف نسمة لا مائة وعشرين ألفاً أو يزيد . فهؤلاء السكان يحتاجون إلى الغذاء والكساء ، وفضلا عن هذه الحاجة فهم معرضون للاعتداء على حياتهم بصورة دائمة . فقد وضح أن من أهداف اليهود العدوانية إقصاء السكان العرب عن الخطوط الأمامية ، ومنعهم من إعمار المناطق المتاخمة لخط الهدنة .

خامسا — سكان الضفة الغربية :

يقدر عدد سكان الضفة الغربية أو القسم العربي من فلسطين[1] (النشرة الإحصائية العامة لسنة ١٩٥٢) بـ ٧٤٥،٠٠٠ شخصاً منهم ٣٣٥،٠٠٠ من اللاجئين ، وتبلغ مساحة هذه الضفة ٥،٥٠٠،٠٠٠ دونم منها ٣،٥٠٠،٠٠٠ دونم غير صالحة للزراعة أو التحريج .

كان سكان هذه المنطقة في عهد الانتداب بما فيهم سكان المدن التي تضم الأمكنة المقدسة ، كالقدس وبيت لحم ، أقل حظاً من المناطق الأخرى من حيث الانتعاش الاقتصادي والمقدرة المالية . إذ أن الأراضي التي يملكونها لا تكفي حاجتهم ، وليست لديهم تجارة واسعة ، وأهم محصولاتهم الزيتون ، والكرمة ، والفواكه . وكانوا يعتمدون ، لا سيما في القدس ، على وجود دوائر الحكومة المركزية ، على السياحة ، والعمل في المناطق والمدن الساحلية ، وفي التجارة المحلية . ولما كانت ظروفهم تشبه إلى حد بعيد ظروف أهل لبنان فقد هاجر عدد كبير منهم ، ولا يزال يهاجر إلى أمريكا سعياً وراء الرزق . وكان المغتربون يرسلون الأموال إلى ذويهم لمساعدتهم ، ولإنشاء أبنية وبيارات بأسمائهم ، في المناطق المنتعشة من فلسطين . ولا يزال هؤلاء المغتربون يوالون مساعدة ذويهم ، ومنهم من يسهل لأقربائه فرصة النزوح إلى البلاد الأمريكية للعمل هناك . ويقدر عدد المغتربين الفلسطينيين في

---

(١) انضم القسم العربي من فلسطين إلى المملكة الأردنية الهاشمية في ٢٤ أبريل ١٩٥٠

أمريكا بين ٦٠و٧٠ ألف شخص ، مفرقين بين أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية .

وفى دراسة خاصة لأحوال السكان فى الضفة الغربية بما فيهم سكان المناطق الأمامية ، جرت تحت إشراف وزارة الاقتصاد فى الأردن ، قدر عدد الأشخاص المعدمين الذين لا يقدرون على إعالة أنفسهم بـ ١٢٠ ألف شخص أو ما يقرب من ٢٤ ألف عائلة . ومع أن هذين الرقمين تقديريين إلا أنه يمكن القول على التحقيق بأن ما لا يقل عن ربع سكان المنطقة فى حالة شديدة من الفقر المدقع ، يعدون فيها أيامهم الباقية ، ويترقبون الموت جوعا . والأردن مكلف بدرء الخطر عنهم ، بخلق الموارد الكفيلة لإعاشتهم .

وقد رحل الكثيرون منهم إلى الكويت والظهران ، والعراق ، للعمل هناك وعند ما استؤنفت السياحة إلى الأمكنة المقدسة انتعشت الأحوال العامة فى منطقة القدس بصورة خاصة إلى حد ما ، وساعد بناء مطار القدس على هذا الانتعاش ، وقد بلغ عدد السواح سنة ١٩٥٣ حوالى خمسين ألف سائح ، مما شجع الحكومة الأردنية على فتح دائرة خاصة للسياحة ، وتعيين ملحقين للسياحة فى بعض العواصم الكبيرة .

سادسا — البدو الرحل :

فى الأردن ما يقرب من مائة ألف بدوى يضربون فى الأرض سعياً وراء الماء والكلأ . وكانوا فى أول إنشاء الدولة مصدر قلق لسلطات الأمن ، ولكن هذه الناحية استقرت الآن ، وأصبح الغزو والنهب من أخبار الماضى . وفى السنين التى تمحل فيها الأرض ، بسبب قلة الأمطار تضطر الحكومة لمساعدتهم بالمواد الغذائية . ومنهم من يعتمد على الخدمة فى الجيش العربى الذى يقوم بتجربة ناجحة لتحضيرهم ، وتثقيفهم ومساعدتهم على الاستقرار والاستيطان . وربما كانت هذه التجربة هى الأولى من نوعها فى العالم العربى ، ولتعجيل استقرارهم قامت الحكومة الأردنية بإصلاح آبار المياه الرومانية القديمة لإعادة خزن الماء فيها وتوفيره لهم .

ومن الضرورى أن نشير إلى حالة السكان الأردنيين الأصليين فى مناطق البلاد

الجنوبية عند العقبة ، ومعان ، والكرك ، والطفيلة . فالسكان فى هذه المناطق يعيشون فى شبه عزلة كاملة ، الماء عندهم شحيح ، وطرق المواصلات رديئة ، ينقطع السير عليها فى الشتاء ، والأرض شبه صحراوية ما يصلح منها للزراعة قليل ، وعند ما يشح المطر تجدب الأرض ويجوع السكان ، ومنهم من يقضى دون أن يعلم بأمره أحد . وليس صيف سنة ١٩٥٣ ببعيد ، عند ما أصيبت المنطقة بالمحل والجفاف ، وواجه السكان مجاعة محققة لولا أن أنجدتهم الحكومة بالماء والغذاء .

ويبلغ عدد سكان هذه المنطقة قرابة مائة ألف شخص لا يجدون مجالا للعمل سوى الزراعة ، مع أنهم يقطنون منطقة حيوية من البلاد تتاخم الحدود اليهودية فى مسافة شاسعة ، وتزخر الأرض عندهم بالثروة المعدنية وأخصها المانغنيز . وهذه مشكلة أخرى تواجه المملكة الأردنية وتحتاج إلى معالجة عاجلة .

وحتى الآن نكون قد أوجزنا البحث فى حالة السكان والأرض ، ونأتى الآن إلى الحالة المالية منذ السنة التى سبقت انتهاء الانتداب على فلسطين حتى نهاية سنة ٥٣/٥٤ المالية .

السنة	الواردات بألوف الدنانير	النفقات بألوف الدنانير(١)
١٩٤٦/ ٤٧	١,٦٣٨	١,٦٠٠
١٩٤٧/ ٤٨	١,٥٠٩	١,٦٣١
١٩٤٨/ ٤٩	٢,٢٥١	٢,٣١٦
١٩٤٩/ ٥٠	٣,٣٣٥	٣,٣٨١
١٩٥٠/ ٥١	٥,٣٨٨	٤,٢٤٤
١٩٥١/ ٥٢	٥,٣٦٥	٧,٤٩٥
١٩٥٢/ ٥٣	٤,٧٨١	٥,٦٩٨
١٩٥٣/ ٥٤	٦,١٤٦	٦,٨٧٨

ولا تشمل هذه الواردات المساعدة الخاصة بالجيش ولكنها تشمل قرضاً بريطانياً

(١) تشمل الأرقام الفيض المدور من سنة لأخرى .

بمليونى دينار ، ومساعدة مباشرة قدرها ٧٥٠ ألف دينار قدمتها بريطانيا للأردن فى كل من السنتين الماليتين ٥٣/٥٤ و٥٤/٥٥ . وتقدر المساعدة البريطانية للجيش فى السنة المالية ٥٤/٥٥ فى حدود ثمانية ملايين دينار .

الفصل	الواردات (بألوف الدنانير)		
	٥١/٥٢	٥٢/٥٣	٥٣/٥٤
الجمارك والمكوس	٢,١٨١	٢,٠٣٩	٢,٠٥٨
الضرائب والرسوم والرخص	٩,٠٢٩	٠٩٢٦	٨٢٢
رسوم المحاكم	٤٧١	٤١٦	٤٧٨
البرق والبريد والتليفون	١٩٥	٢٠٠	٤٤٨
الدخل من شركة أنابيب البترول	٢٩٣	٨٥	٠٠٠
عائدات الفوائد والأملاك	٤١	٣٩	٥٢
المتفرقة	٢٩٩	١٨٦	٥٤٤
مجموع الدخل العادى	٤,٤٥٨	٣,٨٩٣	٤,٢٠٢
الدخل فوق العادة (القروض والمساعدات)	٩٠٧	٨٨٧	١٥٩١
المجموع	٥٣٦٥	٤٧٨٠	٥٧٩٣

	النفقات بألوف الدنانير		
	٥١/٥٢	٥٢/٥٣	٥٣/٥٤
الأشغال العامة	٤٤٦	٣٣٧	٧٢٨
الزراعة والبيطرة	٢٠٢	١٦٦	٢٠١
المعارف	٣١٦	٣٠٨	٣٩١
الصحة والشئون الاجتماعية	٢٣٧	١٨٦	٢٥١
النفقات العامة	١,٧٤٢	١,٤٨٨	١,١٨٩
مشاريع الأعمار	٢,٤٠٠	١,٥٥٢	١,٦٣٩
المجموع	٥,٣٤٣	٤,٠٣٧	٥,٨٧٨

ولا تشمل النفقات موازنة القوات المسكرية . وتدل أرقام هذه الموازنات على خطورة الوضع المالى الذى تخوضه البلاد ، وليس فى هذا الوضع إلا ما ينبئ بالعسر ، ويتحدث بالضيق . فالضرائب المباشرة بلغت حدها الأقصى ، والضرائب غير المباشرة لا يمكن زيادتها أكثر مما هى عليه ، إذ تبلغ حوالى عشرين فى المائة من قيمة البضائع المستوردة ، المعفاة منها وغير المعفاة ، ومقدرة المكلف الأردنى بلغت حدها الأعلى ، ولم تذر الحكومة باباً من أبواب مصادر الدخل إلا وطرقته حتى أنها وضعت من الضرائب ما لا مثيل له فى بلاد أخرى ، كضريبة الطيران وضريبة الشئون الاجتماعية . هذا فى الوقت الذى تنتشر فيه حالة الفقر ، وتلح الضرورة لتوسيع الخدمات الصحية والاجتماعية ، ونشر التعليم ، وتحسين وسائل المواصلات وشئون الزراعة والرى .

والأردن على ضوء ما سبق عرضه ، يواجه وضعاً اقتصادياً يمكن تلخيصه فيما يلى :

أعباء اقتصادية ومالية ، مع شح فى الموارد اللازمة لاستدراك النقص ، واستفحال البطالة ، وضيق الأراضى المزرعة مما ستكون نتيجته المحتمة انتشار الفقر والجهل والمرض ، مع زيادة مسئولية مكافحة استفحال الخطر الصهيونى الجاثم على الأبواب .

ومن الطبيعى أن لا يكون الأردن ، حكومة وشعباً ، غافلا عن هذا الوضع الذى يثير أعمق مشاعر القلق والاضطراب . أما كيف يتطلع لمواجهة الخطر ، وماذا يعمل لدرئه فذلك ما سنعرضه فى فصل آخر ، يتضمن إمكانيات الأردن ، والخطوات التى تحققت حتى الآن ، والخطوات المزمع تحقيقها ، بالإضافة إلى كيفية تمويل هذه المشاريع .

الفصل الثالث

١ — العلاقات الاقتصادية بين الأردن والبلاد العربية والأجنبية .

٢ — شئون النقد الأردنى .

٣ — مقاطعة إسرائيل .

بين الأردن وبين البلاد العربية اتفاقيات تجارية هى حسب ترتيب تواريخ توقيعها :

١ — اتفاقية التبادل التجارى مع مصر .

٢ — اتفاقية التبادل التجارى مع لبنان .

٣ — اتفاقية التبادل التجارى مع سوريا .

٤ — اتفاقية التبادل التجارى مع العراق .

تنظم هذه الاتفاقيات الثنائية العلاقات التجارية والجمركية بين الأردن والبلاد العربية المذكورة . وباستثناء الاتفاقية التجارية مع مصر ، التى لا تنص على إعفاءات جمركية معينة ، تنص الاتفاقيات التجارية الأخرى على إعفاءات جمركية بالنسبة لسلع معينة فى جداول ملحقة بالاتفاقيات .

وبالنسبة للمعاملات التجارية مع المملكة العربية السعودية لا تخضع هذه المعاملات لاتفاقية ثنائية وإنما تخضع لتسهيلات خاصة اتفق عليها فى سنة ١٩٢٥ بموجب اتفاقية « جدة » التى وقعت فى ١٩٢٥/١١/٢ بين بريطانيا بصفتها الدولة المنتدبة على شرق الأردن فى ذلك الحين ، وبين المملكة العربية السعودية . وقد جاء فى المادة الثالثة عشرة من الاتفاقية ما يلى :

تتعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأن تضمن حرية المرور فى كل حين للتجار من رعايا نجد لقضاء اتجارهم بين نجد وسوريا ذهاباً وإياباً وأن تحصل على

الإعفاء من الضرائب الجمركية وغيرها لجميع الأموال التى تجتاز منطقة الانتداب فى مرورها من نجد إلى سوريا أو من سوريا إلى نجد على أن يخضع التجار وقوافلهم لما قد يلزم من التفتيش الجمركى وأن يكونوا حاملين وثيقة من حكومتهم تشهد أنهم تجار مشروعون بشرط أن تتبع القوافل التجارية ذات الأموال المحملة طرقاً معروفة سيتفق عليها فيما بعد للدخول فى منطقة الانتداب والخروج منها مع العلم بأن هذه القيود لا تسرى على القوافل التجارية التى تقتصر تجارتها على الإبل والحيوانات ولا على العشائر التى تنتقل بمقتضى المواد السابقة من هذه الاتفاقية .

وقد وقعت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية اتفاقيتى تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت وتسديد مدفوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال المعقودتين بين دول الجامعة العربية[1] .

وقد حلت اتفاقيتا التبادل التجارى مع كل من سوريا ولبنان محل الاتفاقية الجمركية التى عقدت بين الأردن وسوريا ولبنان سنة ١٩٢٣ والتى كانت تنص على تبادل المنتجات الصناعية والحاصلات الزراعية ذات المنشأ المحلى معفاة من الرسوم الجمركية.

وبين الأردن ويوغوسلافيا اتفاقية تجارية ، هى أول اتفاقية من نوعها تعقد مع حكومة أجنبية ، وقعت فى شهر آذار (مارس) سنه ١٩٥٤ . وتنص على تسهيل المعاملات التجارية بين البلادين وتعهد يوغوسلافيا باستيراد منتجات أردنيه لا تقل قيمتها عن مائة ألف دينار فى السنة .

وتشمل الاتفاقيات الأخرى :

١ — معاهدة التحالف بين الأردن وبريطانيا .

٢ — اتفاقية التعاون الفنى بين الأردن وإدارة النقطة الرابعة التابعة لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية .

٣ — اتفاقية خاصة باللاجئين بين الأردن ووكالة إغاثة اللاجئين الفلسطينيين .

٤ — اتفاقية استثمار مياه اليرموك بين الأردن وسوريا .

أبرمت أول معاهدة للتحالف بين بريطانيا والأردن سنة ١٩٢٩ ، ثم عدلت

---

(١) نفذ الأردن الاتفاقية اعتباراً من ١٩٥٤/١/٢ (عدد الجريدة الرسمية رقم ١١٦٥) .

سنة ١٩٤٦ [(١)]، عند ما ألغى الانتداب البريطانى على شرق الأردن ونودى بالمغفور له جلالة الملك عبد الله ، ملكا على المملكة الأردنية الهاشمية ، ثم عدلت هذه المعاهدة مرة أخرى سنة ١٩٤٨ . وفى التعديل الأخير احتفظ بنص مادة واحدة ، هى المادة التاسعة ، وردت فى اتفاقية سنة ١٩٤٦ متعلقة بالشئون التجارية بين الأردن وبريطانيا . وتنص هذه المادة على ما يلى :

١ — يشرع الفريقان الساميان المتعاقدان فى عقد اتفاقية للتجارة والمؤسسات التجارية حالما يمكن ذلك .

٢ — إلى أن تعقد الاتفاقية المشار إليها فى الفقرة الأولى أو إلى أن تنتهى سنتان من تاريخ توقيع هذه المعاهدة — أى من الأمرين يأتى أولا — يحتفظ كل من الفريقين الساميين المتعاقدين فيما له علاقة برعاية وتجارة الفريق الآخر بالحالة السائدة وقت توقيع المعاهدة ، على شرط أن لا يعامل أى من الفريقين الساميين المتعاقدين رعايا وتجارة الفريق الآخر فى أى حال من الأحوال معاملة دون ما يعامل بها رعايا وتجارة أحب قطر أجنبى له .

٣ — تطبق أحكام الفقرة الثانية من هذه المادة على المستعمرات وبلدان ما وراء البحار ومحميات جلالة ملك بريطانيا والبلدان التى تديرها حكومة جلالته فى المملكة المتحدة بالانتداب أو الوصاية .

٤ — يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على أن أحكام الفقرة الثانية من هذه المادة بشأن معاملة أحب قطر أجنبى لن تتناول :

١ — الامتيازات الجمركية الخاصة التى فى وقت توقيع هذه المعاهدة كان صاحب السمو الأمير قد عامل بها البضائع المنتجة أو المصنوعة فى أى بلد كان بأكمله فى سنة ١٩١٤ من ضمن تركيا الأسيوية ، أو البلاد العربية بشرط أن لا تمنح هكذا امتيازات إلى أى قطر أجنبى آخر أو

٢ — الامتيازات الجمركية الممنوحة من قبل أحد الفريقين الساميين المتعاقدين إلى قطر ثالث عملا باتحاد جمركى تم أو يتم عقده فيما بعد.

(١) وقعت المعاهدة فى ٢٣ / ٣ / ١٩٤٦

أما المعاهدة الجديدة فنافذة المفعول لمدة عشرين سنة ، ومن أهم أسسها ما يلى ، مما له علاقة بالأوضاع الاقتصادية وسلامة البلاد .

١ — فى حالة خطر اشتباك عدائى مداهم يقوم الطرفان الساميان المتعاقدان فوراً بالتشاور مع بعضهما حول الإجراءات الضرورية للدفاع .

٢ — تعقد اتفاقية تجارية بين البلدين بعد سنتين من إبرام المعاهدة (لم تعقد هذه الاتفاقية منذ ذلك الحين) .

وتتضمن معاهدة سنة ١٩٤٨ المواد التالية مما له علاقة بالشئون المالية والتجارية :

١ — عقد اتفاقية تجارية بين البلدين خلال سنتين من توقيع المعاهدة . (لم تعقد الاتفاقية حتى الآن) .

٢ — تعويض الأردن مالياً لقاء تقديم التسهيلات للجيوش البريطانية .

وتسمى التعويضات التى تدفعها بريطانيا للأردن أحياناً بالمساعدة المالية . وقد بلغت فى السنة المالية ٥٣/٥٤ ثمانية ملايين و ٢٥٠ ألف دينار وفى السنة المالية ٥٤/٥٥ ثمانية ملايين و٧٧٧ ألف دينار .

وفى ٧/٥/١٩٥١ وقعت اتفاقية مالية بين الأردن وبريطانيا بشأن تصفية المسائل الناشئة عند انتهاء الانتداب البريطانى على فلسطين (١) .

وتنص الاتفاقية ضمن ما تنص عليه على تنازل الأردن عن أى ادعاء بخصوص أملاك الحكومة المنتدبة فى فلسطين ، وعلى تحميل الأردن مبلغ مليون جنيه كجزء من الالتزامات المالية المطلوبة من الحكومة المنتدبة ، على أن بريطانيا حسمت نصف مليون جنيه من هذا المبلغ مقابل حصة الأردن فى حسابات مجلس النقد الفلسطينى ، وأبقت نصف مليون جنيه اعتبرته قرضاً مستحق الأداء على خمسة عشر قسطاً سنوياً بفائدة ١٪ . ولكن الأردن لم يدفع أى قسط من هذه المبالغ ، وتطالب الحكومة الأردنية حالياً بتعديل هذه الاتفاقية .

وبموجب الاتفاقية المعقودة بين الأردن والحكومية الأميركية باشرت البعثة

(١) عدد الجريدة الرسمية الأردنية رقم ١٠٦٣ ملحق ١ تاريخ ٧ / ٥ / ١٩٥١

الأميركية فى تنفيذ برامج التعاون الفنى فى الأردن ، عن طريق دوائر تعاونية مختلفة ألحقت بالوزارات المختصة وتعمل فى حقول تحسين مصادر المياه والزراعة والتعليم والصناعة والصحة وصيانة الطرق والخدمات الحكومية وفى ميادين النمو الاقتصادى الأخرى .

وقد شقت البعثة عدداً من الطرق وفحصت التربة فى ٤٠٠ ألف دونم من الأراضى الزراعية وأجرت عمليات حفر عميقة للرى فى بعض الأمكنة . وقدمت البعثة خدمات فنية وأنشأت أبنية للصحة والتعليم والزراعة ، وقدمت لها أجهزة علمية وصحية وزراعية . وأنشأت دائرة خاصة للسياحة ، تولت الانفاق عليها لمدة سنة ، وقدمت قروضاً لخمسة وثلاثين مجلساً بلدياً وقروياً وأقامت مستودعات تخزن الحبوب سعة خمسة آلاف طن . وتقوم بدراسات للثروة المعدنية ، وفى مقدمتها ، أملاح البحر الميت ، والبحث عن البترول . وذلك بالإضافة لمساعداتها فى دراسة مشروع اليرموك .

وكانت الحكومة الأردنية قد سنت قانوناً لاستقرار اللاجئين فى الأردن ، وعقدت تبعاً لذلك فى ١٩٥١/٤/١ اتفاقية مع وكالة الإغاثة — بخصوص التسهيلات والحصانات التى تمنح للوكالة تسهيلا لأعمالها فى الأردن .

وفى ٢٣ / ٧ / ١٩٥٣ عقدت بين سوريا والأردن ولبنان اتفاقية لاستثمار مياه نهر اليرموك السورى الأردنى . وبدأت فى آخر سنة ١٩٥٣ محادثات بين سوريا والأردن والمملكة العربية السعودية لإعادة تسيير الخط الحديدى الحجازى من دمشق إلى المدينة المنورة ، وإصلاح الأقسام الواقعة بين محطة النقب جنوبى الأردن والمدينة المنورة . ولإعادة تسيير الخط مزايا وفوائد عديدة ليس أقلها شأناً ربط الشاطئ الغربى للمملكة العربية السعودية مع البلاد العربية ، وتيسير سفر الحجاج إلى الديار المقدسة ووصول بعضهم إليها من تركيا وإيران .

الامتيازات فى الأردن :

ألغت الحكومة الأردنية الامتياز الذى منحته الحكومة البريطانية بعد الاحتلال ، لشركة البوتاس الفلسطينية لاستخراج بوتاس البحر الميت ، والامتياز

الخاص بتوليد الكهرباء من مساقط نهرى اليرموك والأردن وتشمل الامتيازات التى لا تزال سارية المفعول ، امتياز شركة كهرباء القدس الانكليزية[١] والاتفاقيات الخاصة بمرور أنابيب البترول من العراق والمملكة العربية السعودية إلى البحر الأبيض المتوسط عبر الأردن وسوريا ولبنان .

التبادل التجارى مع البلاد العربية :

يجرى التبادل التجارى بين الأردن وسوريا ولبنان حراً من قيود العملة ، وأهم الصادرات الأردنية هى الخضار ، والأثمار ، وزيت الزيتون ، والجلود والمرمر . وقد زادت أنواع الصادرات بعد حرب فلسطين لأن الصادرات التى كانت تحسب فلسطينية فى السابق تحسب الآن أردنية .

والسوق الأردنى سوق استهلاكى ومن واجب البلاد العربية التى أحرزت تقدماً ملحوظاً فى ميدان التصنيع ، أن تهتم بهذا السوق الوطنى ، ولن تستفيد من الأفضلية الجمركية الواردة فى اتفاقية التبادل التجارى بين البلاد العربية ، وفى الاتفاقات الثنائية . ومما يساعد على تحقيق هذه الغاية إيفاد مندوبين تجاريين عن المؤسسات الصناعية لتحرى أنواع المنتجات المطلوبة ، وإقامة معارض مناسبة بين آن وآخر .

ونجمل فيما يلى إحصاءات التبادل التجارى والترانزيت بين البلاد العربية ونسبتها من المجموع :

التجارة الوطنية المتبادلة بين الأردن والبلاد العربية

السنة	الواردات بالألوف	النسبة إلى مجموع الواردات الاردنية	الصادرات	الصادرات الأردنية نسبتها إلى مجموع
١٩٥٠	١,٩٨٠	١٨،٥ ٪	١,٥٣١	١٠٠ ٪
١٩٥١	٤,٣٤٤	٢٨،٢ ٪	١,٠١٥	١٠٠ ٪
١٩٥٢	٣,٨٣٢	٢١،١ ٪	١,٢٢٠	١٠٠ ٪

(١) كان هذا الامتياز قائماً فى عهد الانتداب البريطانى على فلسطين .

ولا تشمل الأرقام السابقة الذكر البضائع الأجنبية المعاد تصديرها .

الواردات من البلاد العربية حسب المنشأ بألوف الدنانير

البلد	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
سوريا ولبنان	٨٩٨	١,٩١٥	٠٠٠٠
سوريا	٠٠٠	٠٠٠٠	١,٩٢٢
لبنان	٠٠٠	٠٠٠٠	٦١٨
العراق	٤٣٠	١,٧٧٥	٧٣٨
السعودية	١٢	٣٠١	٣٨٥
مصر	٦٣٨	٣٥٣	١٦٩
المجموع	١,٩٨٠	٤,٣٤٤	٣,٨٣٢

الصادرات إلى البلاد العربية بألوف الدنانير

البلد	١٩٥٠	١٩٥١	١٩٥٢
سوريا ولبنان	١,٤٦٦	٩٨٧	٠٠٠٠
سوريا	٠٠٠٠	٠٠٠	٥٦٨
لبنان	٠٠٠٠	٠٠٠	٤٦٠
العراق	١٠	١٧	٥٥
السعودية	٢٦	١٠	١٠٣
مصر	٢٩	١	٠٠٠
المجموع	١,٥٣١	١,٠١٥	١,١٨٦

التبادل التجاري مع البلاد الأجنبية :

سبق إيضاح عوامل التجارة الخارجية الأردنية ، وإحصاءاتها ووسائل تمويلها،

ونضيف الآن أن التعامل التجارى الأردنى تكتنفه صعوبتان أساسيتان هما :

أولا — حاجة الأردن للعملة الأجنبية .

ثانياً — كمية النقد المتداول فى الأردن .

لا يجنى الأردن أية مبالغ معتبرة من العملة الأجنبية مقابل صادراته أو خدماته لأن القسم الأكبر من المنتجات الأردنية يصدر إلى سوريا ولبنان والبلاد العربية الأخرى ، ولا يطلب مقابله الحصول على عملة أجنبية . ولهذا يجرى التعامل مع هذين البلدين المذكورين على أساس الدفع بالعملة المحلية من أردنية ، أو سورية ، أو لبنانية . وبالنسبة للبلاد الأخرى تدفع قيمة البضائع المرخص باستيرادها على أساس الإسترليني ، وتجرى كل سنة محادثات مالية بين الأردن وبريطانيا للإفراج على مخصصات من العملة الأجنبية لتمويل التجارة الخارجية الأردنية . وتقدر هذه المخصصات حالياً بحوالى أحد عشر مليون جنيه استرلينى ، تقوم دائرة الاستيراد بتوزيعها بين التجار المستوردين المسجلين لديها وفق أنظمة موضوعة . ومن شروط الاستيراد ألا يستورد من مناطق العملة الصعبة أى منطقة الدولار ما يمكن استيراده من منطقة الاسترلينى . وبما أن هذه المخصصات محدودة فإن الدائرة المذكورة تواجه تهافتاً من التجار لتسجيل أسمائهم كمستوردين . ويقدر عدد المستوردين المسجلين بـ ١٥٠٠ مستورد ، وكان عددهم قبل نكبة فلسطين حوالى ٢٠٠ مستورد . وفى الحالات التى لا يستطيع معها التجار الحصول على مخصصات من العملة الأجنبية بسبب نفادها ، أو عدم تسجيلهم كمستوردين ، فإن المستوردات تمول بعملة أجنبية من الأسواق الحرة ، وعند وصولها للأردن يدفع المستورد غرامة استيراد معينة لاستيراده تلك البضائع بدون عملة أجنبية ممنوحة له من الحكومة. والأردن بحكم هذا الوضع مضطر لتطبيق أنظمة للعملة الأجنبية والاستيراد .

أما الصعوبة الثانية فتتعلق بكمية النقد المتداول فى البلاد ، فهى كمية محدودة تتراوح بين ثمانية ملايين وتسعة ملايين دينار . وتقيد قلتها حركة التعامل التجارى والتوسع فى التوظيف الصناعى .

والنقد الأردنى حل محل النقد الفلسطينى فى الأردن اعتباراً من ١٩٥٠/٦/١٧

بموجب قانون النقد الصادر فى ١ / ٧ / ١٩٤٩ . وللنقد الأردنى مجلس خاص مركزه لندن ، ويتألف غطاء النقد من سندات وعملة استرلينية يقدم مجلس النقد للحكومة حساباً بها ، وعن الأرباح الناشئة عنها فى نهاية كل سنة مالية .

ومن المسائل التى يجب ذكرها فى هذا الصدد ، شئون مقاطعة إسرائيل والطوق الاقتصادى الذى فرضه العرب حولها بقصد زعزعة كيانها الاقتصادي . فهذه المقاطعة لها ناحيتها السلبية المتعلقة بعدم التعامل مع إسرائيل مباشرة وبالواسطة ، ومقاطعة الشركات الأجنبية التى تؤازر اقتصادياتها وتشاركها فى إنشاء المصانع والمؤسسات الإنتاجية . ولها ناحيتها الايجابية التى تفرض على العرب المبادرة لتنويع الانتاج الصناعى وتوسيع آفاقه ، وتسهيل تبادله بين البلاد العربية بحرية كاملة .

ويثير اليهود بين آن وآخر صعوبات كبيرة فى وجه البلاد العربية ، نتيجة المضايقة التى يشعرون بها بسبب المقاطعة . وتشمل هذه المضايقات الحملات العدوانية على الحدود العربية ، وحشد الأنصار لحجب المساعدات المالية والاقتصادية الدولية عن العرب ، والتأثير على هيئة الأمم المتحدة سنة بعد أخرى لوضع حد لإغاثة اللاجئين . ويتحمل الأردن نصيبه من هذه المضايقات بصورة مستمرة .

وعلى ضوء هذه المسئولية ، ومسئولياته الأخرى الناشئة عن نكبة فلسطين ، تبرز أهمية الالتفات نحو الأردن لمؤازرته فى الجهود والمساعى التى يبذلها من أجل التغلب على صعوباته المختلفة .

الفصل الرابع

١ — مصادر الثروة فى الأردن .

٢ — مشاريع اليرموك ، الأردن ، البحر الميت .

الدخل القومى عماد الحياة ، ووسيلة الشعوب التى تنشد البقاء والنمو ، وتصبو للحرية والكرامة ، وهو سبيل الأمة العربية الوحيد إلى الاستقرار والقوة والمتعة ، وهو ثمرة الإنتاج الذى يقوم على الآلة والعامل ، وتربة الأرض بما تعطى وتنبت ، والعقل بما ينظم ويبتكر .

والأمة العربية فى وضعها الحاضر محدودة الوزن والمكانة فى الاقتصاد العالمى على الرغم مما تجيش به أرضها من موارد سخية وحل مشا كلها الاقتصادية كامن فى بلادها ، فى الوعى الناضج ، والإيمان بالوطن وقوة الساعد ، وبالتعاون الصحيح ، والتنظيم السليم تزول العقبات الكأداء أمام توسيع الإنتاج وزيادة الدخل ، وهو الهدف الذى يتطلع الأردن لتحقيقه لمواجهة صعوباته القائمة ، والتعاون مع البلاد العربية فى رفع شأن الأمة العربية .

إن مصادر الثروة فى الأردن قسمان : قسم يشمل ميزات الموقع وطبيعة الأرض ومصادر المياه والثروات المعدنية ، وقسم يشمل التراث الدينى والتاريخى .

يحتل الأردن مكاناً وسطاً بين عدد من البلاد العربية ، ومن مزاياه الطبوغرافية تباين حالة المناخ فى الفصل الواحد من السنة ، ففيه الجبال المرتفعة والسهول الواسعة ، والأراضى المنخفضة . وفيه الحرارة الاستوائية ، والهواء البارد صيفاً ، والدفء الوثير شتاء . فى أقل من ساعة يستطيع الإنسان الانتقال فى فصل الشتاء من القر إلى الحر ، والعكس فى فصل الصيف . هذه الميزات تجمع المصيف والمشتى فى آن واحد . ففى رام الله وجبال عجلون ، على سبيل المثال ، يمكن إنشاء المصايف ، وفى سهول إريحا يمكن إنشاء المشاتى . وقد بدأت مدينة

رام الله بالنمو كمصيف ، وبدأت مدينة أريحا بالنمو كمشتى ، وفى المدينتين من المناظر الطبيعية ما يحبب الإقامة فيهما ، وليس هذا الوصف من قبيل الدعاية ولكنه تقرير للواقع . فأريحا ، بسبب انخفاضها عن سطح البحر ، وقربها من البحر الميت ، أكثر بقاع العالم انخفاضاً ، والإقامة فيها فى فصل الشتاء مريحة ومحببة . وفى هذه المنطقة بعينها ، وفى مناطق وادى الأردن المعروفة بالغور ، توجد التربة الخصبة ، التى تنبت الزرع أكثر من مرة واحدة فى السنة ، ولها خصائص فريدة لإنبات الخضار وبعض أنواع الفاكهة كالموز والحمضيات فى أوقات مبكرة .

والأراضى فى الأردن واسعة ، وما يستغل منها حالياً لا يزيد على تسعة ملايين دونم أو حوالى عشرة بالمائة من مجموع المساحة . ويحول عدم انتظام سقوط الأمطار فى بعض الجهات من زيادة المساحات المزرعة ، ولكن المناطق القريبة من المياه يمكن تحسينها بتحسين شبكات الرى واستخدام المياه الجوفية ، التى ثبت وجودها فى مناطق كثيرة من البلاد على أعماق قليلة . وأهم مصادر المياه فى الأردن نهرا الأردن واليرموك ، وعدد من الأودية كوادى شعيب والأزرق والولا ، ويقدر الخبراء أنه بالإمكان زيادة مساحة أراضى الرى فى الأردن بحوالى مليون دونم بالمياه الجوفية .

ويؤدى استغلال موارد المياه فى الأردن ، وخصوصا مياه اليرموك والأردن إلى الإنماء الاقتصادى من ثلاثة أنواع هى :

١ — توليد القوى الكهربائية .

٢ — قيام صناعات زراعية ، وثانوية .

٣ — توسيع الزراعة .

وادى الأردن :

لوادى الأردن أسس راسخة فى التاريخ ، فقد تعاقبت عليه أمم متعددة ، وشهد حضارات مختلفة ، وهو من أقدم الأزمان مطمح الأنظار ، لقربه من ملتقى التجارة بين الشرق والغرب ، وللمكانة الدينية الخاصة بنهر الأردن ، فمن طريق

هـذا الوادى هزم العرب فى اليرموك جيوش هرقل عام ٦٢٧ ، وفتحوا فلسطين وشرق الأردن . وأنشأوا صفحات لامعة فى تاريخ الوادى ، تشهد بها آثارهم . وقد أدرك العرب فى الماضى قيمة هذا الوادى فاعتنوا بأمره ، وأفادوا من خصائصه ، وجنوا من أرضه أخصب المحاصيل . ومضت بهم عجلة الزمن حتى داهمتهم الحروب الصليبية ، التى سجلت اهتمام الغرب بالشرق ، وزعزعت الأحوال الاقتصادية ، وأثارت الخلافات والمنازعات المحلية ، ونشرت الفوضى التى مهدت للفتح التركى سنة ١٥١٧ . ولكن العثمانيين أهملوا شأن الوادى وتركوا أهله فى فوضى من المنازعات والخلافات ، وتحت نير ثقيل من الضرائب حتى عمت يد الخراب أرجاء الوادى ، فأقفر بعد ازدهار وأجدب بعد إيناع .

واستعاد الوادى أهميته فى مطلع القرن التاسع عشر ، عندما رجع إليه رجال الغرب ، يبحثون وينقبون ، ويحاولون السيطرة عليه كمصدر من مصادر الخيرات والثراء ، وساروا فى تنقيبهم حتى أكملوا دراسة البحر الميت ، وثرواته المعدنية .

ويهمنا هذا الماضى ، لتأكيد خصب الوادى ، وضرورته للاقتصاد العربى اليوم ، خصوصا وأن أمر العناية به بدأ عمليا عندما دالت دولة الأتراك ، وحل الانتداب البريطانى فى البلاد ، فمنح اليهود امتياز استغلال مساقط المياه لتوليد الكهرباء وامتياز استخراج أملاح البحر الميت ، بينما حصل اليهود بطرقهم الخاصة بهم على امتياز تجفيف بحيرة الحولة . فى هـذا الدور من تاريخ الوادى بدأت الرأسمالية الصهيونية تغرس حربتها المسمومة فى صـدر الوادى بدراسات علمية لاستغلال مياهه وأراضيه .

حوض وادى الأردن [1]

تطلق عبارة حوض الأردن Jordan Valley على الدورة المائية التى تشمل منابع الأردن ومجراه وروافده والبحيرات التى يمر فيها والتى ينتهى إليها ، والأراضى

(١) كتاب وادى الاردن وامتيازاته ومشروعاته للسيد عبد الرحمن الكردى — ونشرة غرفة تجارة دمشق سنة ١٩٥٤ — الدكتور أحمد السمان .

التى ينصرف ماؤها فى مجراه وتقدر مساحته الكلية بحوالى ٤١ ألف كيلو متر مربع .

ويبدأ النهر من جنوبى حاصبيا فى لبنان ثم يجرى جنوبا مخترقاً بحيرتى الحوله وطبريا مستمراً فى مجرى شديد الانحدار حتى البحر الميت بعد أن يقطع مسافة ١٦٠ ميلا ويهبط من ١٣٠٠ قدم فوق سطح البحر (٤٠٠ متر) إلى ١٢٨٠ قدماً تحت سطح البحر (٤٣٠ متراً) .

ويقسم الحوض إلى خمسة أقسام من الشمال إلى الجنوب :

أولا — الأردن الأعلى :

ويشمل منابعه الأردن مع الحوله وتؤلف هذه المنابع أربعة روافد هى : نهر بانياس الذى ينبع من السفح الجنوبى لجبل الشيخ عند نقطة اتصال الحدود السورية بالحدود اللبنانية الشرقية ، ونهر دان الواقع غربى نهر بانياس ، ونهر الحاصبانى ، أطول روافد الأردن ونهر البريغيث القادم من مهول مرجعيون اللبنانية .

وبعد مسافة طولها عشرة أميال من التقاء هذه الروافد يصب الأردن فى بحيرة الحولة وهى بحيرة مثلثة الشكل ، عرضها ميلان عند طرفها الأعلى وطولها ثلاثة أميال ويتراوح عمقها بين ٩ أقدام و ١٦ قدما . ويجرى النهر مسافة عشرة أميال حتى يصل إلى بحيرة طبريا .

ثانيا — الأردن الأوسط :

« ويشمل بحيرة طبريا وجزءاً من النهر الذى يجرى جنوبها وينخفض من ٢٣٠ قدماً فوق سطح البحر عند بحيرة الحولة إلى ٦٩٠ قدماً تحت سطح البحر عند بحيرة طبريا . وطول البحيرة حوالى ١٣ ميلا وعرضها فى أوسع مكان لها ٨ أميال .

ثالثا — الأردن الأدنى :

ويشمل مجرى النهر منذ بحيرة طبريا حتى البحر الميت ويبلغ طوله ٢٠٠ ميل مع أن المسافة التى يقطعها لا تزيد على ٦٠ ميلا وذلك لكثرة منحنياته . وبعد

حوالى ٣ أميال من مغادرته لبحيرة طبريا يلتقى بنهر اليرموك . ويقدر ما يحمله الأردن من المياه بـ ٥٠٠ مليون متر مكعب فى السنة ، وما يحمله اليرموك حوالى ٤٨٠ مليونا .

رابعا — البحر الميت :

ينتهى الأردن بالبحر الميت ويغذيه بمياهه . ويبلغ طول هذا البحر ٤٨ ميلا وعرضه فى أوسع مكان ١٠ ومساحته الكلية ٣٦٠ ميلا مربعاً .

خامسا — وادى عربة :

ويستمر حوض الأردن جنوباً حتى منتصف المسافة بين الطرف الجنوبى للبحر الميت وبين خليج العقبة وتعرف هذه المنطقة بوادى عربة .

* * *

مشاريع وادى الأردن

وافق ظهورَ الصهيونية ، تفكير فى استثمار موارد فلسطين الطبيعية . ويمكن القول بأن التوسع اليهودى فى الوادى مر بأربعة مراحل :

أولا : من سنة ١٨٧٨ إلى ١٩٠٢ .

شرع اليهود فى إقامة مستعمرات زراعية بالأموال التى تبرع بها لهذا الغرض البارون أدمون روتشيلد وأهمها مستعمرة روش بينا ومستعمرة مشمارها ياردن .

وفى هذه المرحلة حاول اليهود الاتفاق مع السلطان عبد الحميد ليسمح لهم بالتوطن فى فلسطين مقابل تخفيض فوائد الديون المطلوبة على الإمبراطورية من ٤ ٪ إلى ٢ ½ ٪ . ولكن هذه المحاولة باءت بالفشل . ثم عرضوا على الحكومة العثمانية منحة سنوية لتأجيرهم أراضى بيسان لزراعتها بالقطن ولكن هذا العرض فشل أيضاً .

ثانياً — من سنة ١٩٠٢ — ١٩٢٠

تألفت الجمعية اليهودية لاستعمار أراضى فلسطين برئاسة البارون روتشيلد

واعترفت بها الحكومة البريطانية ، وبتأليفها توغل التوسع اليهودى فى فلسطين ، وبدأ عمليا استيطانهم فيها على مقياس واسع .

ثالثا — من سنة ١٩٢٠—١٩٤٨

فى هذه المرحلة أسس اليهود المستعمرات فى مناطق استراتيجية من فلسطين وخصوصاً على الحدود المتاخمة للبلاد العربيـــة ، وفى هذه المرحلة قويت شوكة الصهيونية ، واشتد استعدادها للسيطرة على البلاد ، وقد تناول نشاطها فى وادى الأردن بناء المستعمرات ، وتجفيف أراضى الحولة ، وتوليد الكهرباء ، واستخراج البوتاس من البحر الميت . وفى هـذه المرحلة أيضا بدأت الدراسات اليهودية لاستغلال مياه الأردن ، ففى سنة ١٩٣٦ أوصت اللجنة الملكية لفلسطين بإيفاد مهندس للرى للقيام بأعمال المساحة المائية فى فلسطين ، وفى سنة ١٩٣٧ انتدب لهذه المهمة المهندس م . ج . ابونيدس ، الذى أقام فى شرق الأردن سنتين ، وضع بعدها تقريراً عن الاستفادة من مياه الأردن واليرموك ، ولكن مشروعه صادف مقاومة يهودية لأن القسم الأكبر من الأراضى التى ستفيد من الرى تقع فى شرق الأردن لا فى فلسطين .

وهاجم اليهود التقرير بشدة ، وضغطوا على الحكومة الأميركية لانتداب خبير لوضع دراسة لحوض الأردن ، فأوفدت الحكومة الأميركية سنة ١٩٣٩ المهندس « لودرملك » الذى وضع مشروعا جديداً على أساس احتياج فلسطين للماء والكهرباء .

وقد أوصى لودرملك بمشروع للرى يشبه مشروع وادى تنسى ويسمى باسم سلطة وادى الأردن Jordan Valley Authority على غرار إدارة مشروع وادى تنسى .T. V. A . ويقوم مشروع وادى تنسى بين سبع ولايات أميركية وله إدارة حكومية تتمتع باستقلال مالى وإدارى ، تجمع بين سهولة الأعمال التجارية وأهداف الدوائر الحكومية . وقد ساعد المشروع على مكافحة الفيضانات واستغلال المياه فى الرى وتوليد الكهرباء ، وكان سبيلا لإقامة صناعات كثيرة متنوعة .

ويرى لودر ملك أن الماء للرى يأتى من تحويل مياه الدان والحاصبانى وبانياس

واليرموك والزرقاء وجمعها فى أقنية ودفعها لرى السهول وسفوح الجبال والتلال ومنها سهول مرج ابن عامر وبيسان وأراضى الجليل .

ويرى أن الكهرباء تتولد من التباين بين سطح البحر الأبيض المتوسط ووادي الأردن ، بحفر قناة طولها ٢٥ كيلو متراً من حيفا إلى منحدرات الأردن تنقل مياه البحر إلى مجرى النهر لتصب فى البحر الميت وتعوض عن مياه الأردن وتولد طاقة كهربائية تستخدم فى الصناعة والرى . وقد راق هذا المشروع للهيئات الأميركية ، التى تبنت الدعاية له ، والحث على تنفيذه . وفى الحرب العالمية الثانية طويت صفحته وبقيت مطوية حتى إنشاء الدولة اليهودية ، التى عادت إليه بسببين أولهما : حاجتها الملحة لتوسيع الأراضى الزراعية فى فلسطين ، وزيادة عدد المهاجرين وثانيهما : منع العرب من الاستفادة من مياه الأردن .

وهكذا دخل المشروع مرحلته الرابعة : فى هذه المرحلة بدأ اليهود بتحويل مجرى الأردن ، وفيها أيضاً اتفقت الحكومتان السورية والأردنية على استغلال نهر اليرموك . وهنا بدأ صراع عنيف بين الجبهتين : الجبهة العربية والجبهة الصهيونية وبحكم رغبة الحكومة الأمريكية فى توطيد الاستقرار فى الشرق الأوسط ، على حد زعمها ، أثارت موضوع مشاريع الإنماء الموحدة ووضعت مشروعا حمله « اريك جونستون إلى البلاد العربية ، وسبقت وصوله إلى البلاد العربية دعاية واسعة خلاصتها : « أن التعاون المشترك ربما يؤدى إلى التفاهم وإلى السلام التام ، وإلى عودة التعاون بين العرب واليهود على الشكل الذى عرفوه فى الأندلس[1] » ، وأيد جونستون دعوته للمشروع بتهديد قال فيه :

« إن مشروعى مجرد اقتراح يحمل الفرج إلى جميع الفرقاء أصحاب العلاقة (أى سوريا ولبنان والأردن وفلسطين المحتلة) لأنه يشق طريقاً عملياً لتخفيف حدة النزاع الإسرائيلى العربى . ويساعد على تخفيف نكبة اللاجئين . ويساعد إسرائيل على المضى فى مشاريعها الرامية إلى استثمار أقصى ما يمكن استثماره من مصادرها الضئيلة

(١) نشرة غرفة تجارة دمشق سنة ١٩٥٣ .

التى يجب أن تعتمد عليها . وأعتقد أن مشروعى سيساعد على تحقيق رفاه جميع شعوب الشرق الأوسط » .

وقال : « إن المشروع واقعى وعملى ما دام القائمون بتنسيق التعاون فيه وسطاء لا يرقى الشك إليهم . لا حاجة لأن يكون المرء فى واشنطن ليعرف أن الولايات المتحدة لن تظل تنفق أموالها هدراً ، إذ أن لها الحق فى أن تتوقع تقدماً وتحسيناً فى أحوال الشرق الأوسط مقابل أموالها » .

وأهم مظاهر المشروع هى :

١ — بناء سد على الحاصبانى فى مستعمرة يهودية على الحدود لخزن وتنظيم مياه النبع وتوليد الكهرباء .

٢ — بناء أقنية للرى من نهر بانياس حتى جبال الجليل الواقعة إلى الجنوب الغربى من بحيرة طبريا .

٣ — بناء سد وقناة لجر مياه اليرموك إلى بحيرة طبريا بعد تمليتها .

٤ — بناء أقنية للرى فى الضفتين الشرقية والغربية لنهر الأردن .

٥ — رى منطقة الحولة بعد تجفيفها .

٦ — توليد الكهرباء من سد اليرموك — تولد الكهرباء فى المنطقة العربية .

مزايا المشروع :

إرواء ٤١٦ ألف دونم فى إسرائيل و ٤٩٠ ألف دونم فى الأردن و ٣٠ ألف دونم فى سوريا وتوريد ٣٩٤ مليون متر مكعب ماء لليهود و ٧٧٤ مليون م٣ للأردن و ٤٥ مليون م٣ لسوريا .

ومما يجدر ذكره أن الشركة التى كلفت بوضع المشروع هى شركة شارلس مين الهندسية فى مدينة بوسطن وقامت بوضعه تحت إشراف إدارة وادى تنسى . ولم يزر أى من المكلفين بوضع المشروع وادى الأردن ، لوضع المشروع على أساس الدراسة والملاحظة المحلية . ويحتاج إتمام المشروع إلى ما بين ١٠ سنوات و ١٥ سنة ، وتقدر تكاليفه بحوالى ٢٠٠ مليون دولار .

هذا المشروع وضع على أساس باطل مبدئياً وهو تجاهل الحدود، وثانياً على إعطاء اليهود حصة من مياه نهر اليرموك العربى، وإفادة اليهود من مساقط المياه فى لبنان، مع حرمانه من فائدة المشروع وفوائد مياهه. ولقد أحسنت الدول العربية صنعاً برفضه، كما أحسنت صنعاً بتقدمها بمشروع مقابل.

ويقوم المشروع العربى على الأسس التالية :

١ – استغلال مياه نهر اليرموك لأغراض الرى وتوليد القوى الكهربائية.

٢ – استغلال مياه نهر الأردن وروافده شمالى بحيرة طبريا لأغراض الرى وتوليد القوى الكهربائية.

٣ – استغلال مياه نهر الأردن وروافده جنوبى بحيرة طبريا.

٤ – استغلال مياه الوديان والآبار.

ويحتاج إلى المشاريع التالية :

١ – إنشاء سد على نهر اليرموك عند المقارن لخزن المياه وتوليد الكهرباء.

٢ – إنشاء قناة من النهر عند قرية العدسية الأردنية لإقامة محطة ثانية للكهرباء.

٣ – إنشاء سد على الحاصبانى لتوليد الكهرباء للبنان وإنشاء قناة لرى الأراضى اللبنانية.

٤ – إنشاء اقنية من نهر بانياس لرى الأراضى السورية.

ومزايا هذا المشروع أنه يحفظ لكل بلد عربى حقا معلوماً فى الماء، والطاقة الكهربائية، ويفيد مساحات واسعة تبلغ ٢٥ ألف دونم فى لبنان و ١١٩ ألفاً فى سوريا، ٤٩٠ ألفا فى الأردن و ٢٣٤ ألفاً فى فلسطين المحتلة.

ويقترح المشروع تأليف هيئة دولية لمراقبة إسرائيل، لئلا تحوّل من مياه النهر شمالى طبريا والحولة أكثر من حقها، ولئلا تسبب بمثل هذا العمل خسارة للاردن.

مشروع اليرموك :

لقد شغل نهر اليرموك أذهان المهندسين منذ أواخر القرن التاسع عشر.

وكانت المشاريع الصهيونية ، الظاهرة والمستترة ، تعتمد على مياهه لاستثمارها خارج سوريا . وعندما أعلن الانتداب على سوريا وفلسطين عقد مؤتمر فى باريس بين ممثلى الحكومتين المنتدبتين ، غايته تسوية مسائل معينة تتصل بالانتدابات على سوريا ولبنان وفلسطين والعراق . وكانت نتيجة هذا المؤتمر حصول اليهود على امتياز لتوليد الطاقة الكهربائية من اليرموك والأردن . واستمر هذا الحال حتى نهاية الانتدابين البريطانى والفرنسى . وفى سنة ١٩٤٩ وضع مهندس سورى «نور الدين كحاله» مشروعا لاستثمار مياه اليرموك فى توليد الطاقة الكهربائية . وبقى المشروع على حاله إلى أن بدأت الحكومة الأردنية ببحث مشروع يقوم على استغلال المياه للرى وتوليد الطاقة الكهربائية . وقد قدرت تكاليف المشروع بـ ٧٠ مليون دولار وتشترك فى تمويله وكالة الإغاثة والحكومة الأردنية والحكومة السورية ، على أن تدفع وكالة الإغاثة القسم الأكبر من النفقات ، بينما تساهم الحكومتان الأردنية والسورية بنصيب معلوم ، وتتولى إدارة النقطة الرابعة تنفيذ المشروع ، وتشرف على المنشآت المشتركة لجنة من الوزراء ذوى العلاقة ومن ممثلى الجهات الممولة . وقد أحال مجلس الأعمال الأردنى المشروع إلى شركتين أميركيتين للقيام بالدراسات اللازمة وإعداد دفتر الشروط ، لقاء مبلغ مليون وربع مليون دولار وما كاد هذا المشروع يعلن حتى قامت قائمة اليهود واعترضوا عليه ، متذرعين بالأسباب التالية :

١ — ادعى اليهود بأن تنمية الوادى تمنح العرب قوة اقتصادية فى تلك المنطقة مما قد يخل بالتوازن بين البلاد العربية وإسرائيل .

٢ — إن المشروع باهظ النفقات ، وإن الفائدة منه تقتصر على دولتين اثنتين ، مع أنه بالإمكان إنفاق أموال أقل على مشروع وادى الأردن وبذلك تفيد من النتيجة أربع دول .

ولا شك أن هدف اليهود هو عرقلة الإنماء العربى أينما وجد ، وأن نفوذهم أوحى بتعطيل المشروع انتقاما من العرب .

مصادر الثروة المعدنية والزراعية

البحر الميت :

يعتبر البحر الميت أغزر مصادر الثروة المعدنية فى الأردن وهو بحيرة داخلية تقع بين مرتفعات تحيط بها جبال من الشرق والغرب ، ويبلغ طوله ٧٢ كيلو متراً وعرضه فى أوسع أمكنته ١٦ كيلو متراً ، وأقصى عمق له ١٣٠٠ قدم . ويعتمد البحر الميت على نهر الأردن ، إذ لولاه لانخفض مستواه لشدة التبخر . وقد درست أوضاعه فى مؤلفات كثيرة أكثرها غربى والنزر اليسير منها عربى . وأهم خواص البحر الميت شدة ملوحته ، وعلو كثافة مياهه . وقدر الماجور بروك فى عام ١٩١٩ بعد تحليل مياه البحر فى لندن ، أن كميات الأملاح فيه تبلغ كما يلى ، مع العلم بأن كمية مياهه تقدر بـ ١٥٩ كيلو متراً مكعبا —.

كلوريد البوتاس	٢٠٠٠	مليون طن
بروميد المغنيسيوم	٩٨٠	« «
كلوريد الصودا (الملح العادى)	١١٠٠٠	« «
كلوريد المغنيسيوم	٢٢٠٠٠	« «
كلوريد الكلس	٦٠٠٠	« «

وتقدر كميات الإملاح فى اللتر ثمانية أضعافها فى اللتر الواحد من مياه البحر . ولكى نقدر الأهمية الاقتصادية للبحر حق قدرها نوجز فيما يلى مجال استعمال هذه الأملاح — .

١ — يستعمل كلوريد البوتاس ويسمى « البوتاش » فى إنتاج المخصبات الكيماوية ، وهو مكمل للمخصبات المصنوعة من الفوسفات والنترات . ويستعمل أيضاً فى صناعة ملح البارود والعقاقير الطبية والدهان والزجاج والورق وغيرها .

٢ — وتستعمل أملاح البرومين فى صناعة التصوير والأدوية ، والقنابل الغازية وغيرها .

٣ — وتستعمل أملاح الكلورين فى صناعات كثيرة يدخل فى عدادها القنابل والصابون .

ويرجع الاهتمام بالبحر الميت إلى منتصف القرن التاسع عشر عند ما قامت بعثات أجنبية بدراسة خواص البحر وأملاحه وأول من تقدم لاستغلاله تجاريا نوفومسكى أول مدير لشركة البوتاس الفلسطينية فى سنة ١٩١١ وفى أول عهد الانتداب البريطانى حصلت الشركة التى ألفها على الامتياز ، فى فلسطين وشرق الأردن لمدة ٧٥ سنة اعتباراً من سنة ١٩٣٠ .

فى سنة ١٩٣٦ بلغت صادرات البوتاس ثلاثة وعشرين ألف طن و ٤٧٨ طناً من البرومين قيمتها ١٣٢ ألف جنيه . واستمرت الصادرات فى الزيادة حتى بلغت حوالى ١٠٠ ألف طن قيمتها حوالى مليون دينار فى أواخر عهد الانتداب .

وفى أثناء حرب فلسطين دمرت المصانع الرئيسية الواقعة فى القسم العربى فى البلاد ، وبقيت لليهود المصانع الفرعية فى الجنوب ، وهى التى يحاولون توسيعها الآن بعد أن أتموا تأميم الشركة فى سنة ١٩٥٣ .

وقد اعتمدت الحكومة الأردنية إحدى الهيئات الأمريكية لدراسة مشروع لاستثمار هذه الأملاح ، وتقدير تكاليف إنشائه وسائر احتياجاته ، وخصوصاً إنشاء طرق المواصلات التى ستربط المشروع بمنافذ التصدير . وهذا المشروع ثروة كبيرة يقوم على إنتاج سلعة عالية ، لا يفتر الطلب عليها فى السلم أو الحروب ، ومن شأن تنفيذه إنعاش الأردن وخلق كيان دولى للاقتصاد العربى .

ومن مصادر الثروة المعدنية المؤكدة مناجم الفوسفات ، التى تقدر محتوياتها بملايين الأطنان . وأهم مواقعها الرصيفة والإحساء فى جنوبى الأردن .

وفى أوائل سنة ١٩٥٤ ألفت الحكومة الأردنية شركة رأسمالها مليون دينار ، كى تتولى استغلال هذه الثروة لاعتقادها بأن تصدير الفوسفات يزيد دخل البلاد من العملة الأجنبية ، ويستوعب عدداً كبيراً من الأيدى العاملة . ويتوقع تصدير الفوسفات الخام عن طريق العقبة وبيروت فى سنة ١٩٥٤ بكميات تقرب من مائة ألف طن .

والفوسفات مخصب معروف ، ولكن المشروع البعيد الأمد الذى تهدف إليه

الحكومة الأردنية هو إنشاء مصنع لإنتاج السوبر فوسفات، وتصديره بدلا من تصدير تراب الفوسفات .

ويجرى فى الوقت نفسه استقصاءات جيولوجية للتعرف على مصادرة الثروة المعدنية الأخرى كالبترول والمانغنيز والنحاس الكبريت، ويجرى التنقيب عن هذه المعادن بحت إشراف الحكومة .

ومن مصادر الثروة الزراعية فى الأردن شجرة الزيتون التى يوجد فى الأردن منها حالياً حوالى أربعة ملايين شجرة بين مثمرة وغير مثمرة . ويقدر محصول الزيت الفائض سنويا فى الوقت الحاضر بألف وخمسماية طن . وقد أنشئت شركة برأسمال حكومى وأهلى لتصفية زيت الزيتون وغيره من الزيوت النباتية . وقد بلغت صادرات زيت الزيتون الأردنى سنة ١٩٥٣ حوالى ١٢٥٠ طن قيمتها ١٩٠ الف دينار .

ويستعمل القسم الأكبر من المحصول فى صنع الصابون، ولكن الهدف البعيد هو استعمال الفائض للتصدير واستعمال زيوت أخرى للصابون .

أما عن مصادر الثروة الأخرى، فالمعروف أن فى البلاد من المقدسات الإسلامية والمسيحية والأمكنة التاريخية والأثرية، ما يلهم زيارتها والحج إليها .

وقد شيدت للسواح فنادق كثيرة، ولكنها صغيرة لا تفى بالحاجة والمجال متسع لزيادتها . وأخص ما يجب عمله لتشجيع السياحة هو تنسيق العمل السياحى بين البلاد العربية وتنظيمه على أسس مشتركة لتستفيد جميعها من هذا المورد الهام، ولكى تناهض مجتمعة تلك الدعايات السيئة التى يبثها اليهود بادعاءاتهم المتكررة عن اضطراب الأحوال فى البلاد العربية، أو بوجود الأمكنة المقدسة فى المنطقة التى يسيطرون عليها، والنضال المشترك أجدى نفعاً وأبعد أثراً من الجهود المتناثرة التى تسعى لنفس الهدف . ومما يبعث على التفاؤل فى مستقبل السياحة الأردنية توسيع مطارى عمان والقدس، وزيادة تجهيزاتهما واستعدادها، لاستقبال الطائرات الكبيرة .

ومن النواحى الأخرى المتعلقة بمصادر الثروة المواصلات الجوية والبرية والبحرية . توجد فى الأردن شركتان للطيران، تقومان بالنقل الجوى الداخلى، وبالعمل على الخطوط الجوية للبلاد المجاورة .

أما المواصلات البرية ، فمن أهم نواحيها خط سكة حديد الحجاز ، وهو الخط الحديدى الوحيد فى الأردن . ويمتد داخل الأراضى الأردنية من الحدود السورية الجنوبية حتى بلدة معان ومحطة النقب ، وطوله داخل الأراضى الأردنية ٣٦٧ كيلو متراً . وقد نشط الخط فى السنتين الأخيرتين فى نقل حجاج بيت الله الحرام ، من سوريا ولبنان وتركيا وإيران ، حيث استحضرت البواخر إلى ميناء العقبة لنقلهم إلى جدة بينما استعمل القطار فى نقلهم داخل الأراضى الأردنية ، وبدىء فى شحن بعض البضائع الأردنية بحراً عن طريق ميناء العقبة ، وبذلك دب شريان الحياة مرة أخرى فى هذا الخط .

وميناء العقبة اليوم ، هو الميناء الأردنى الوحيد ، وأهميته أنه يبعث الحياة فى جنوب البلاد وينعش مصائد الأسماك فى تلك المنطقة ، ويخلق مجالا جديداً للانتعاش الأردنى . وتتجه النية حالياً لإنشاء شركة ملاحة أردنية لنقل البضائع الأردنية بحراً من بعض الموانىء العربية .

وأود أن أشير بإيجاز إلى مشروع الإسمنت الجديد فى الأردن الذى ينتج مائتى طن فى اليوم . لقد ثبتت صلاحية التربة الأردنية فى بعض المناطق لصناعة الأسمنت ، وتبين فى الوقت نفسه أن حركة البناء والعمران تؤخرها أسعار الأسمنت بسبب كثرة تكاليف النقل . ومن هنا ولدت فكرة فى سنة ١٩٥٠ لإنشاء مصنع يكفى حاجة الأردن ، وفور ذلك تأسست شركة وطنية رأسمالها مليون دينار ساهمت الحكومة الأردنية بنصف مليون ، وساهم الشعب بالنصف الآخر . وقد هبط سعر طن الأسمنت نتيجة لهذه الخطوة من ١٨ ديناراً إلى أقل من عشرة دنانير ومن فوائد هذا المشروع الأخرى أنه يوفر على الأردن مالا يقل عن ثلاثمائة ألف دينار من العملة الأجنبية ويهيىء مجال العمل للأيدى العاملة . وتشرف الحكومة الأردنية على الدراسات التالية :

١ — مسح البلاد جيولوجياً .

٢ — دراسة مشروع استخراج بوتاس البحر الميت .

٣ — توسيع ميناء العقبة .

٤ — دراسة مناجم المنغنيز التى اكتشفت فى جنوبى البلاد .

٥ — تحسين شبكات الرى .

٦ — إنشاء مصفاة للبترول .

٧ — إنشاء مصنع لتكرير الزيوت النباتية .

٨ — مشاريع الزراعة والتحريج والثروة الحيوانية .

وتقوم أيضاً بدراسات فنية لإنشاء عدد من الصناعات الخفيفة .

والهدف من جميع هذه المشاريع إنعاش الحالة العامة وزيادة إنتاج المواد الغذائية وبعض المواد الصناعية ، وزيادة الصادرات المنظورة وغير المنظورة ، وتخفيض العجز فى الميزان التجارى ، وميزان المدفوعات .

وإذا تأمنت للأردن حاجة الخبرة الفنية من بلاد مختلفة ، فإن البحث يدور الآن عن مصادر الأموال لتمويل المشاريع العامة ، والمشاريع الكبيرة ، والمشاريع الفردية .

وتتخذ فى الوقت نفسه الترتيبات لإجراء تعداد عام فى الربع الأخير من سنة ١٩٥٤ ، لمعرفة عدد السكان ، وتقدير أحوال البلاد تقديراً فنياً صحيحاً ، كما يجرى دراسة فنية للدخل القومى .

إن أهمية إنماء مصادر الثروة الأردنية لا تخص الأردنيين وحدهم ، ولا تفيد خيراتها الأردن فقط ، بل تمتد هذه الأهمية إلى كل بلد عربى لأن أكثر هذه المصادر فريد فى نوعه ، ولأن نمو الثروة فى الأردن يخلق مجالا اقتصادياً وتجارياً كبيراً للأمم العربية الصاعدة نحو التصنيع ، ومجالا حيوياً نامياً لتلك البلاد العربية التى تشعر بالضيق من كثرة السكان ، وازدحام الأرض والمرافق المنتجة ، ويبنى للأمة العربيـة قطراً قوياً قادراً على الصمود أمام الأحداث الخارجية ، ويسهل تحقيق أمنية العرب الكبرى ، فى وحدة اقتصادية كاملة تتجاوب مع الحقيقة وفى بناء قوة عربية متماسكة العرى والأطراف .

والجهاد فى سبيل الإنماء والإحياء جهاد خلاق من أجل مستقبل أفضل ، ينقذ الملايين من أبناء الشعب العربى من حياة الكفاف ، ولهذا لابد للأمم العربية من التعاون الوثيق لاستغلال الثروات الدقيقة بجهود منظمة ومتعاضدة .

الفصل الخامس

١ — مشاريع الإنماء الأردنية .

٢ — مصادر التمويل .

٣ — أهمية مشاريع الإنماء فى الاستقرار الاقتصادى .

٤ — بناء كيان اقتصادى عربى موحد .

يجتاز الأردن مرحلة خطيرة من حياته يخوض فيها معركتين خطيرتين فى آن واحد — أولهما معركة خارجية فى ميدان الاستعداد ليوم يمعن فيه العدو المتربص على الحدود بالشر ، ويندفع فيه نحو بسط دخائل كيده وتوسيع نفوذه ، وفى ميدان النهوض بمكانته فى محيطه العربى وبين مجموعة دول العالم . وثانيهما — معركة داخلية تستهدف انتصار العمل على الجمود ، من أجل الحياة الناجحة الكريمة ، التى تسد العوز وتقهر الفقر ، وتصرع الجهل .

ولقد كان من الجائز أن يعتمد الأردن فى خوض هاتين المعركتين ، على الوسائل العادية ولكن هذا التقدير مستحيل فى الأحوال السائدة لأن الأردن يواجه ظروفاً وأحوالا غير عادية تحتاج مجابهتها لتدابير غير عادية .

إن طاقة الأردن الحالية ، كما يبدو من الإحصاءات التجارية والمالية محدودة ، والزمن لا يسعفها لإدراك الغايات المنشودة بالسرعة التى تفرضها ظروف السياسة والحياة . فالأردن يواجه انحطاطاً فى مستوى المعيشة متسبباً عن ضآلة الدخل القومى بالنسبة لعدد السكان . ولا تتوافر الإحصاءات الدقيقة عن هذا الدخل ولكنه مهما يكن من أمر ، فإن الظاهرة التى لا تفوت الملاحظة ، لا تترك مجالا للشك بضآلة دخل الفرد الأردنى وانحطاط مستوى معيشة . من أجل هذا تواجه البلاد مسئوليات خطيرة ، وتضطلع الحكومة بواجبات كبيرة ، تفرض عليها تعبئة جميع الجهود والإمكانيات المتيسرة وتسخيرها للتعمير والإنشاء ، وتحديد الأسس

التي ينبغي أن يقوم عليها الإعمار ، وصفة المشاريع التي يجب إعطاؤها الأفضلية على غيرها لكي تصل البلاد إلى النتائج المرغوبة :

١ — في خلق التوازن بين الاستهلاك والإنتاج ، والواردات والصادرات وتسوية ميزان المدفوعات .

٢ — وفي القضاء على البطالة أو على الأقل تخفيضها إلى حد معقول .

٣ — وفي دعم موازنة الدولة وتحريرها من العجز الدائم .

٤ — وفي تحسين مستوى المعيشة .

من أجل تحقيق هذا الهدف تواجه الحكومة الأردنية مسئولية تدبير موارد الرزق لنصف عدد السكان ، على أقل تقدير . وزيادة الإنتاج الوطني زيادة تؤمن ما لا يقل عن خمسة عشر مليون دينار ، لتسوية العجز في الميزان الحسابي ، وزيادة موارد الدولة بمليون دينار على الأقل لسد العجز في النفقات العادية ، وعشرة ملايين دينار للإنفاق على الشئون العسكرية ؛ وتقع على عاتقها أيضاً مسئولية التفكير في مستقبل الزيادة الطبيعية في عدد السكان ، والتوسع في الخدمات التي ستنشأ عن تضاعف مسئولياتها نتيجة لزيادة الحاجة للاستيراد ، والنفقات الإدارية والصحية والعلمية والاجتماعية .

وهذا بلا شك برنامج ضخم هائل ، لا يمكن تحقيقه في مرحلة واحدة ، أو سنوات قليلة ، بل يحتاج إلى عدة مراحل تستغل خلالها موارد الأرض والطبيعة أحسن استغلال . وعند وضع هذا البرنامج لا يمكن التخلي عن بعض العوامل الإنسانية ، المنبثقة عن قضية اللاجئين ، الذين لم تتقدم قضيتهم قيد أنملة منذ نكبة فلسطين ، ولا يبدو أنها ستتقدم في المستقبل القريب ، ولذا فإن الأردن مضطر عند وضع منهاجه الاقتصادي إلى عدم إغفال أمرهم ، أو التخلي عن تحسين حالتهم ما استطاع إلى ذلك سبيلا .

وإذ تتوافر النية والتصميم على الإنشاء وإحياء موات الأرض ، فإن الخطوة الثانية هي تأمين المال والخبرة الفنية . وفي تلمس سبيل النهضة الاقتصادية لا مفر للأردن من الاستعانة برؤوس الأموال والخبرة الفنية من الخارج ، ولا يملك الأردن المال أو

الخبرة الفنية وليس باستطاعته ، والعدو على طول حدوده ، واللاجئون تصهرهم الفاقة والحرمان ، الصبر حتى تتهيأ له الخبرة الفنية من أوساطه ، أو الأوساط القريبة عنه ، وتتكون له الأموال عاما بعد عاما من فائض العمل والادخار . على أن استقدام الخبراء الأجانب واقتراض الأموال لا يمنعان تنظيم الادخار المحلى ، وإعداد الخبراء المحليين من الجيل الناشىء . والبلاد العربية جميعها بحاجة للخبرة الفنية على نطاق اوسع ولـكنها ليست جميعها بحاجة للأموال ، فبعضها تتوافر لديه ثروات واسعة يمكن أن تفيض على الأردن وتؤازر مساعيه .

فالأردن حتى الآن كما شاهدنا ، يعتمد على مصدر مالى غير عربى ومصادر التمويل التى يمكنه الاعتماد عليها هى رؤوس الأموال القومية الأردنية ، ورؤوس الأموال العربية ، ورؤوس الأموال الأجنبية .

إن الأموال المحلية محدودة النطاق ، وتشجيعا لاستثمارها فى المشاريع الـكبيرة أقرت الحـكومة الأردنية مبـدأ مساهمتها فى بعض المشاريع جنباً إلى جنب مع الأموال الأهلية . والمشاريع التى شرعت الحـكومة بتنفيذها ثلاثة هى :

أولا — شركة مصانع الإسمنت وراس مالها مليون دينار ساهمت الحـكومة بنصف مليون ، وا كتتب ألفان وأربعمائة مساهم بنصف المليون الثانى . وقد بدأ المصنع بالإنتاج بمعدل مائتى طن فى اليوم . وستوفر البلاد حوالى نصف مليون دينار سنوياً كانت تنفقها على مستوردات الإسمنت .

ثانياً — شركة الفوسفات الأردنية ، ورأسمالها مليون دينار . . . ساهمت الحـكومة الأردنية بمائة وخمسين ألف دينار ، وساهمت بمثلها الشركة الأهلية التى كانت تقوم باستخراج الفوسفات وتصديره قبل إنشاء الشركة الحـكومية . وهدف هذه الشركة زيادة الصادرات من الفوسفات الخام والتدرج بعد ذلك نحو إنتاج السوبرفوسفات والحوامض الـكيماوية المتعلقة به .

ثالثاً — شركة الزيوت النباتية ورأسمالها حوالى ١٠٠ ألف دينار ، ساهمت الحـكومة بنصفها ، وساهم أفراد الشعب بالنصف الثانى . ومن المتوقع أن تفرغ الشركة من إنشاء مصانعها خلال سنة ١٩٥٤ ، وستقوم الشركة بتكرير الزيوت النباتية وخصوصاً زيت الزيتون وإعداده للتصدير .

وهناك شركة رابعة لاستغلال منجم المانغنيز ، قررت الحكومة تأسيسها والمساهمة بنصف رأسمالها ، ولكنها توقفت عن العمل موقتاً ريثما ينتهى الخبراء من استكمال دراسة مناجم المانغنيز . ومما يجدر ذكره أنه عرضت على الأردن أموال أجنبية لاستثمار مناجم الفوسفات ، ولكن جميع هذه العروض رفضت ، لرغبة الحكومة فى جعل المشروع قومياً عربياً خالصاً .

ولا يعتقد أنه من المتيسر توظيف أية أموال أخرى محلية فى المشاريع الكبيرة فى الوقت الحاضر ، وأمام الحكومة الأردنية ثلاثة مشاريع أخرى يتعذر تنفيذها بالاقتصار على الأموال المحلية من حكومية وأهلية وهى :

١ — مشروع موارد البحر الميت .

٢ — مشروع مصنع لتكرير البترول .

٣ — مشروع استغلال موارد مياه الأردن واليرموك .

وبدافع الرغبة فى الحصول على قروض عربية قامت الحكومة الأردنية فى سنة ١٩٥٣ بمفاوضة الحكومتين العراقية والسعودية . وزار وفد أردنى بغداد وجدة ، وقد حددت الحكومة الأردنية طلبها من المملكة العربية السعودية بقرض مالى وفتح فروع للمصارف العراقية فى الأردن ، واشتراك المتمولين العراقيين بالمساهمة فى المشاريع الصناعية القائمة والتى تتجه النية إلى إقامتها .

وفى أوائل سنة ١٩٥٤ زارت بعثة اقتصادية مصرية العاصمة الأردنية ، ودار البحث حول فتح فروع لبنك مصر فى الأردن ، ومساهمة شركات بنك مصر ، والمتمولين المصريين فى المشاريع الصناعية القائمة ، التى تتجه النية إلى إقامتها .

وقد وافقت الحكومة العراقية على فتح فرع لكل من المصرفين الزراعى والصناعى ، لتمويل المشاريع الفردية الصناعية والزراعية ، وتسليف الأموال للمزارعين والصناعيين ، وتترقب الأوساط الأردنية تنفيذ هذا القرار . وبالنسبة للقرض الذى طلبته الحكومة الأردنية لتمويل مشاريع الطرق وشبكات الرى وتحسين ميناء العقبة وغيرها ، لم تصل المفاوضات إلى نتيجة ملموسة .

وفى أواخر سنة ١٩٥٣ حصلت الأردن على قرض من بريطانيا بدون فائدة

قيمته مليون دينار أضيف إلى صندوق مجلس الاعمار لإنفاقه على المشاريع الإنتاجية ، ومنها إقراض المزارعين لشراء الآلات الزراعية وتحسين إنتاجهم .

وبطبيعة الحال فإن الانماء لا يعتمد على المشاريع الكبيرة فقط بل يعتمد أيضاً إلى حد بعيد ، على النشاط الفردي فى حقلى الزراعة والصناعة . ولتمويل المشاريع الفردية توجد فى الأردن حالياً عدة مؤسسات قام بعضها قبل بعضها قبل نكبة فلسطين ، وقام بعضها الآخر بعد النكبة ومنها :

المصرف الزراعى :

وهو مؤسسة حكومية ، تأسست سنة ١٩٢٢ ، يديرها مدير موظف ويشرف على شئونها العامة مجلس مؤلف من وكلاء وزارات المالية والزراعة والداخلية وممثل عن دائرة الأراضى ، وغرفة التجارة والمزارعين . ويستمد ماليته من المساعدات الحكومية ، والقروض التى يستطيع الحصول عليها من الحكومة والبنوك ، ويبلغ رأسماله حالياً حوالى ٤٢٠ ألف دينار .

ووظيفة البنك تسليف المزارعين ، وأكبر مبلغ يسمح بتسليفه لشخص واحد ألف دينار ، وأقل مبلغ خمسة دنانير ، لمدة لا تزيد على عشر سنوات وبفائدة تتراوح بين ٤ و٦ بالمائة . وفى السنوات التى يعجز فيها المحصول الزراعى كما حدث فى سنتى ١٩٤٧ و ١٩٥٢ ، تؤجل الحكومة دفع الأقساط المستحقة ، وتتجمد بذلك نسبة كبيرة من أموال المصرف ، الذى يحتاج فى الواقع لزيادة الأموال الموضوعة تحت تصرفه .

المصارف التجارية :

توجد فى الأردن ثلاثة مصارف تجارية عاملة هى : البنك العربى ، والبنك العثمانى والبنك البريطانى للشرق الأوسط . وتقتصر عمليات هذه البنوك على التسليف التجارى . وقد بلغ مجموع موازناتها فى نهاية سنة ١٩٥٢ ما قيمته ١٥ مليون دينار ، ولا تسلف هذه البنوك الأموال للزراعة والصناعة .

بنك الإنشاء الأردني :

تأسس هذا البنك سنة ١٩٥١ برأسمال قدره نصف مليون دينار ، ساهمت وكالة الإغاثة فيه ب ٤٠٠ ألف دينار ، والحكومة الأردنية بخمسين ألف دينار ، والبنوك التجارية بثلاثين ألف دينار ، وتوجد عشرون ألف سهم بقيمة دينار للسهم الواحد لم تعرض للبيع .

ويقوم بأعمال التسليف للصناعة والزراعة لمدة تتراوح بين ٥ و١٠ سنوات بفائدة ٦ ٪ مقابل رهن عقاري . ولا يزال البنك في أول عهده ، ولا يمكن تقدير النتائج التي تحققت بفضل الأموال التي أقرضها .

ولقد أنشىء هذا البنك لإنعاش اللاجئين القادرين على إنشاء الصناعات ، والقيام بالأعمال الزراعية ، ولكنه لم يحقق هذه الخدمة ، بسبب إصراره على رهن عقاري مقابل القروض . ولما كان اللاجئون لا يملكون مثل هذه العقارات فإن إمكانية استفادتهم كانت ضئيلة جداً حتى الآن .

مشروع إقراض القرى :

خصص مجلس الإعمار الأردني مائة وتسعين ألف دينار لتسليف صغار المزارعين في القرى ، لزيادة إنتاجهم الزراعي . وقد أصاب هذا المشروع نجاحا طيباً أغرى مجلس الإعمار بالنظر في التوسع في التسليف ، ووضع مشروع آخر لتسليف أرباب الصناعات الصغيرة ، ولا يطلب مجلس الإعمار هنا مقابل القروض ، إلا في الحالات التي تزيد فيها القيمة على ألف دينار . أما الفائدة فهي محددة بأربعة بالمائة . ويتبع مجلس الإعمار طريقة عملية في تأمين استخدام القروض للأغراض الزراعية في الحالات التي يرغب فيها المزارع في استيراد آلات زراعية ، فيقوم المجلس عندها بدفع قيمة الآلات التي يحتاجها المزارع لئلا يضطر إلى استيرادها بوسائط أخرى قد تكلفه بعض النفقات التي يمكنه توفيرها .

الشركة العقارية العربية (شركة مساهمة مصرية) :

تأسست الشركة فى القاهرة سنة ١٩٤٨ وباشرت أعمالها فى الأردن سنة ١٩٥١ ، وتختص بالإقراض للبناء والزراعة . وقد قدرت القيمة الاسمية لعقود الرهن فى نهاية سنة ١٩٥٣ بـ ٩٧٧ ألف دينار مقابل عقارات مرهونة بقيمة ٢٨٨ ألف دينار . وتسهيلا لأعمال الشركة أعفتها الحكومة الأردنية من ضريبة الدخل وحددت فوائدها بـ ٥ و ٦ ٪ للمزارعين و ٥ و ٧ ٪ للأبنيـة . والواقع أن الشركة بقروضها خففت من ضائقة المساكن فى الأردن ، وسهلت للكثيرين من السكان بناء مساكن لإقامتهم .

دائرة الإنشاء والتعمير :

عقدت وكالة الإغاثة فى سـنة ١٩٥٣ اتفاقية مع الحكومة الأردنية ، قدمت الوكالة بموجبها أحد عشر مليون دولار ، لإنفاقها على بناء وحدات السكن للاجئين وإنعاش المزارعين اللاجئين . ويشرف على إدارة هذا الصندوق دائرة خاصة تتبع وزارة الاقتصاد . وقد تم إنشاء حوالى مائتى وحدة سكن فى جهـات مختلفة من البلاد ، ومنح رب العائلة مساحة من الأرض لاستغلالها . وتقوم هذه الدائرة بخدمة فنية أخرى تتعلق بالبحث عن مصادر المياه الجوفية وحفر الآبار الارتوازية وتأجير آلات الحفر للمزارعين عندما يتقدمون بطلب لها ، ويدفعون رسوماً معينة . وقد تم فعلا حفر الآبار الارتوازية فى جهات متعددة من البلاد ، وقد جاءت بأحسن النتائج .

المشروع الإنشائى الأردنى :

قبل انتهاء الانتداب البريطانى على فلسطين تبرعت الحـكومة المراقية بحوالى ربع مليون دينار كدفعة أولى لتحسين أحوال المزارعين فى فلسطين ، بقصد الحيلولة دون تسرب الأراضى العربية لليهود . وعنـد انتهاء الانتداب قام المدير المفوض بإدارة المشروع ، السيد موسى العلمى ، بمجازفة كبيرة ، فتح نجاحها فتحاً جديداً وكبيراً فى استصلاح الأراضى فى منطقة كانت التقارير الرسمية فى حكومة الانتداب ، تؤكد عدم صلاحيتها للزراعة ، وعدم توافر المياه فيها ، وتقع هذه المنطقة فى سهل واسع إلى الشرق من مدينة أريحا .

وقد قام السيد العلمى بحفر بئر ارتوازى على سبيل التجربة ، وكوفئت مجازفته بمياه غزيرة تفيض اليوم فى جنبات السهل ، تملؤه بخيراتها الزراعية . ثم حفر آباراً أخرى ، كانت قدوة لغيره ، وابتنى الأبنية لتعليم الأحداث الزراعة والصناعات الخفيفة وإسكان العائلات التى ترغب فى الإنتاج الزراعى . ونتيجة لهذه الجهود توسع العمران فى تلك المنطقة ، وأقدم عدد كبير من الأفراد على حفر الآبار وإنشاء المزارع ، مما حول الأراضى هناك من سهول جرداء إلى حقول خضراء ينساب فيها الماء الغزير ، وينبت فيها الزرع الوفير .

* * *

هذه أهم مصادر التمويل فى الأردن ، ومن الضرورى أن لا نغفل أمر المرابين الذين يجدون فى المزارع الذى لا يعرف أبواب مؤسسات التصريف ، فريسة لأطماعهم . ولهم وسائطهم الخاصة بهم لابتزاز أكبر قدر من المال ، ولا يمكن القضاء عليهم إلا بنشر التعليم والوعى بين الطبقات المزارعة .

ولمنع استملاك المرابين للأملاك المرهونة لديهم ، سنت الحكومة الأردنية قانوناً يمنع بيع الأراضى الزراعية المرهونة للدائنين ، ويؤجل بيع الأراضى الزراعية المرهونة لدى المؤسسات المصرفية لمدة سنة ، مع إعطاء الراهن الحق باستعادة أرضه إذا تمكن من دفع الدين بعد مرور سنة أخرى . وقد حد هذا المشروع من طمع المرابين ، وحفظ للمزارع أرضه . ولمكافحة هذه الآفة تقوم الحكومة الأردنية حالياً بتشجيع إنشاء الجمعيات التعاونية .

أما عن مصادر التمويل الأجنبى للقروض ، فقد قرعت الحكومة أبواب البلاد العربية طالبة إقراضها بالأموال ، وعرضت مشاريعها الإنتاجية ومشاريعها العمرانية على الحكومات العربية ، ولكنها لم تتلق حتى الآن ما يروى ظمأها . وطرقت أيضاً أبواب بنك الإنشاء والتعمير الدولى ، للحصول على قرض لتمويل مشروع الفوسفات ولا تزال تترقب الجواب .

وتعتمد الحكومة الأردنية سنويا ، بعض الأموال لمشاريع التحريج وبناء أقنية الرى والسدود . ولكن هذه المخصصات لا تتناسب مع الضرورة الملحة للقيام بأعمال واسعة النطاق ، لأن الموازنة ، كما تبين فى مناسبة سابقة ، أعجز من أن تكفى

لأى مشروع إنشائى كبير لا سيما إذا كان خاصاً باستصلاح الأراضى وموارد المياه .

فالمال إذن هو العصب الحساس والعرق النابض فى الإنعاش والنهوض ، ومهما تنوعت مشاريع الإنماء وتعددت ، ومهما أبدع الخبراء والمختصون فى وضع تصاميمها ، ستبقى معطلة حتى تتهيأ لها الأموال الكافية لتنفيذها .

وتتناول مشاريع الإنماء التى يقترح تنفيذها النواحى التالية :

١ — الاقتصاد الصناعى ويتمثل فى بناء مصانع البوتاس والفوسفات والمانغنيز .

٢ — الاقتصاد المختلط الذى يجمع بين الزراعة والصناعة ويتمثل فى صناعات الزيوت والتبغ والخضار المحفوظة ودبغ الجلود وإنتاج الألبان ، وتنمية الثروة الحيوانية .

٣ — الاقتصاد الزراعى ويتمثل فى التوسع الزراعى وإدخال الزراعة المكثفة ، وزراعة الزيتون والحمضيات وأشجار الفاكهة والتحريج .

٤ — الاقتصاد المساعد ويتمثل فى تحسين شبكات الطرق ، وأقنية الرى ، وبناء السدود ، والتدريب الزراعى والصناعى .

٥ — الصناعات الخفيفة وتتمثل فى تشجيع الصناعات الفردية المتوسطة والصغيرة على اختلاف أنواعها .

والتنمية الاقتصادية تحتاج إلى جهود متواصلة ، وطريقها محفوف بالمتاعب والمشاق ، فهى لا تتناول أعمال الإنشاء والبناء فحسب ، وإنما تتناول أيضاً إعداد السكان اقتصادياً للحياة الجديدة التى ستترتب على التوسع والانتعاش الاقتصادى ، وعندئذ سيتمكن الأردن من الانتصار على واقعه السىء ، وتعزيز موقفه الخارجى .

أما أهمية هذه التنمية الأردنية للبلاد العربية ، فتكمن فى كل ما يشعر به كل فرد عربى نحو خلق مجتمع عربى واقعى ، يقوم على التعاون والتضامن العادى إلى جانب الروابط الأخوية والمعنوية . وما المجتمع الواقعى العربى سوى ذلك المجتمع الذى يعيش فى أرض لا تفصل بين أجزائها حواجز مصطنعة ، تتمثل فى أخشاب نخرة تتوقف عندها حركة التنقل والسفر وتبادل الإنتاج .

والتجسد العملى للتعاون الصحيح ، لا يتطلب التضحية فحسب وإنما يفرض الحرمان أيضاً ، كى تتقوى عناصر التقارب وتحل الفكرة الواحدة بأن مال العرب للعرب ، وأن العربى أينما وجد فى دنيا العرب لا تتبع صفته العربية أية دلالة على جنسية محلية . وستكون إحدى ثمرات هذه الوحدة حل أزمة تضخم السكان فى بعض الأقطار ، وبناء التكامل الاقتصادى الصحيح ، الذى يزيل من رؤوسنا فكرة الكفاية الذاتية لكل قطر عربى على حدته . فنشوء صناعات ثقيلة فى أحد الأقطار ، وأخرى متوسطة فى قطر ثان ، وزراعة نامية فى قطر ثالث ، تخلق فى مجموعة هذه البلاد كفاية ذاتية شاملة من تلقاء نفسها ، وتحل الكثير من مشاكل المجتمع العربى الذى يواجه فى حاضره مجموعة من أخطر المشاكل ، وأهمها مشكلة اللاجئين الذين ينشدون العودة أحراراً إلى البلاد التى أخرجوا منها ، ومشكلة الخطر الصهيونى .

وإذا كان العالم العربى ينشد التحرر من أى نفوذ كان ، فالأجدر به أن ينشد هذه الأمنية مجتمع الصفوف ، وأن يطلبها للجميع على السواء ، ليقوم لهذه الأمة كيان واحد بدلا من كيانات مبعثرة ، فى دول مستقلة ، وأخرى شبه مستقلة وغيرها تحت الحماية أو الوصاية .

لقد نص ميثاق الجامعة العربية على : « أن تعاون الدول أعضاء الجامعة تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دولة منها ، فى الشئون الاقتصادية والمالية بما فى ذلك التبادل التجارى والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة» .

والتعاون الاقتصادى العربى ضروة ملحة لجميع الدول العربية ، ويفرض عليها إنشاء مجلس مشترك ، إلى جانب اللجان المتعددة التى سبق تأليفها ، للاشراف على تنفيذ المشاريع الكبيرة التى تكمن فيها الفوائد العملية دون النظر إلى موقعها الإقليمى . ولو أنه وجد مثل هذا المجلس لهرع إليه الأردن مستنجداً العون الاقتصادى ، لا للتغلب على صعوباته الاقتصادية ، وإنما لإقامة تلك المشاريع الإنشائية ذات القيمة الدولية ، وذات النفع المادى العميم لإحياء جزء عزيز من البلاد العربية يواجه من الخطر ما يهدد كيان جميع البلاد العربية .

إن بلادنا مهددة بعدو قوى يعيش فى قلبها ويفصل بين أجزائها . ولن ينقذها سوى جهود موحدة يدعمها اقتصاد موحد . ولعل أفضل ما يمكن أن اختتم به هذه السلسلة عبارة للسيد محمد سعيد الزعيم وزير المالية السورى السابق ، فى مؤتمر غرف التجارة والصناعة والزراعة العربية فى دمشق إذ قال :—

« إن البلاد العربية كانت تعيش فى وحدة اقتصادية فى عهد المماليك ، ومن العار أن تبقى منفصلة مجزأة فى عهد حكومات الشعوب . .

الخلاصة

لقد سردت التاريخ الاقتصادى والمالى للأردن ، وأوضحت واقعه مستمداً من الحقائق والإحصاءات الرسمية ، ومجرداً من التفاصيل الوصفية والتعليقات العاطفية. رسمته على حقيقته ذاكراً ماله وما عليه ، ومبينا ما يلابسه من المساوىء ، وموضحاً الإمكانيات والقابليات ، وما تزخر به الأرض الأردنية من مصادر الثروة الطبيعية ، والطاقة الجثمانية ، وواصفاً مناهج الإعمار ، ومشاريع الإنماء والعوامل التى تساعد على تنفيذها ، أو تحول دون ذلك . لقد أردت أن أوفى الواقع الأردنى حقه من العناية ، كى يسهل بعد ذلك تتبع المناهج التى رسمت للمستقبل على أساس هذا الواقع الذى يعيش الأردن فى ظله قلقاً على المستقبل . والأمة العربية فى جميع أقطارها تصبو لمستقبل أفضل ، يفيض خيراً وطمأنينة واستقراراً ، ولكن هذا المستقبل لن يكون لها إلا إذا وفّت الحاضر حقه من الدرس والتمحيص ، كى تعرف مضار القوة وتعالج مواطن الضعف ، وتكيف طريق المستقبل على ضوء العلم ومنطق الحوادث ، والعلاقات الدولية .

إن الأردن لجزء من العالم العربى ، يخوض واقعاً ماديا مثقلا بالخطر ، ويعيش فى جو من الضيق الاقتصادى الذى يدق به ناقوس الخطر للعالم العربى ، كى تهرع أقطاره منفردة ومجتمعة ، لنجدته والتعاون معه على استئصال الداء قبل استفحاله ، ومعالجته فى أول أدواره قبل أن تتضاعف مشاكله وتزداد التزامات حلها ومعالجتها. هناك الكتل البشرية من اللاجئين الذين ينهكهم الجوع ، ويفتك بهم البؤس والمرض ، وتنذرهم هيئة الأمم المتحدة بين آن وآخر بقطع الإعاشة والتوقف عن الإغاثة ، وهناك الحدود الشاسعة التى يربض وراءها الأعداء الطامعون الذين يقلقهم الضيق الاقتصادى ، ويحركهم حب العدوان والمغامرة ، وتحقيق ما يتمنونه من التوسع بقصد السيطرة ، واثقين بأن هذا العالم يؤيد الأمر الواقع ، ويلين أمام القوة والعنف . ولا يتطلع الأردن لكمال العيش ، وترف الحياة ، وإنما

ينشد الانتصار على الأخطار ، والاستعداد لأى خطر داهم ، أو عدوان مفاجىء ، وتلبية للدعوة الخالدة بأن الفردوس المسلوب لا بد عائد لأحضان الوطن العربى الأكبر .

ولا تقبل معالجة هذا الموقف التسويف والتأجيل ، لأن الوقت أثمن من أن يضيع فى الانتظار ، ولأن العالم العربى على الرغم من حاضره ملىء بالمتاعب ، يطرد تقدماً من حيث مركزه الدولى .

ولا تحول معالجة الأوضاع الاقتصادية الداخلية فى البلاد العربية أولا ، دون مد المساعدة إلى خارج الحدود ، لأن الخطر يحدق بالجميع ، ولأن انهيار المقدمة يعصف بالمؤخرة ، ولأن دنيا العرب كل واحد ، لا بد لجميع أجزائها من التحرر من جميع القيود والأصفاد .

ذيل

بالوضع المالى والاقتصادى فى فلسطين

خلال الانتداب البريطانى

١ — شئون عرب فلسطين الاقتصادية .

٢ — أثر وعد بلفور وسياسة الحكومة المنتدبة على الحياة الاقتصادية .

٣ — شئون التجارة والمال .

كتب عن فلسطين الشيء الكثير ، واشتدت حملة الكتابة والتأليف فى موضوعها منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى بصورة لا مثيل لها .

كانت فلسطين فى العهد العثمانى مؤلفة من ثلاث متصرفيات : سنجق القدس وكان تابعاً للآستانة ، وسنجقا نابلس وعكا وكانا تابعين لولاية بيروت . وقد مرت بهذه البلاد أدوار كثيرة ودارت على أديمها معارك ضارية بين أمم مختلفة . وكان النزاع عليها متركزاً حول ما تضمه من الأمكنة المقدسة ، مطمح أنظار المسلمين والمسيحيين واليهود . وكانت البلاد تستمد أهميتها الاقتصادية من ميزات موقعها الجغرافى ، ومكانتها الدينية والتاريخية . واشتدت حركة السياحة والحج إليها فى مطلع القرن التاسع عشر ، عندما استعادت مواسم الحج نشاطها السابق الذى كان لها أثناء القرون الوسطى . وقد عزز انتشار السفن هذه السياحة ، وساعد على زيادة عدد السياح الوافدين لزيارة القدس والأمكنة المقدسة الأخرى . وكان السواح فى منتصف القرن التاسع عشر ينزلون فى ميناء يافا ، ومنها يمتطون الركائب إلى القدس وبيت لحم . وعندما حضرت الامبراطورة اوجينى حفلة افتتاح قنال السويس ، وأعربت عن رغبتها فى زيارة القدس ، قامت الحكومة العثمانية بأمر السلطان عبد العزيز بتعبيد الطريق بين يافا والقدس ، ومما ساعد على انتعاش السياحة إلى فلسطين فى ذلك الوقت مد الخط الحديدى بين القدس ويافا سنة ١٨٩٢ .

وكانت الزراعة والسياحة أهم مصادر الدخل القومى ، ولكنه إلى جانب هذا العمل ، كانت تجرى فى البلاد حركة استيطان يهودية مستترة ، بدأت بهجرة اليهود من روسيا بمساعدة جمعية الاليانس الاسرائيلية العالمية ، لمساعدة اليهود

المضطهدين التى تألفت فى فرنسا عام ١٨٦٠ ، وفى عام ١٨٧١ تألفت فى بريطانيا جمعية مماثلة ، وقبيل مطلع القرن العشرين بسنوات معدودات تبرع البارون ادموند روتشيلد بإنشاء سبع مستعمرات زراعية يهودية تمين على زيادة عدد المهاجرين اليهود ، ولم يكن عدد السكان العرب فى ذلك الحين معروفا بالضبط لأن هؤلاء السكان كانوا يقاومون أية محاولات لإحصائهم ، خوفا من الخدمة العسكرية ، أو مصادرة المحصولات . ولما استقرت الجيوش البريطانية فى فلسطين تأسست فى البلاد حكومة إدارية استمرت فى الحكم حتى سنة ١٩٢٢ ، عندما أبرمت عصبة الأمم السابقة صك الإنتداب على فلسطين ، وكانت فى طليعة الأعمال التى قامت بها الحكومة المنتدبة فى فلسطين إجراء إحصاء عام للسكان ، كانت نتيجته تقديرهم بـ ٧٥٢ ألف نسمة[١] منهم :

المسلمون	:	٥٨٩٫٠٠٠
اليهود	:	٨٣٫٠٠٠
المسيحيون	:	٧١٫٠٠٠
الطوائف الأخرى	:	٨٫٠٠٠

وكان الفقر فى تلك السنوات منتشراً بين السكان ، وخصوصاً بين من سببت الحرب دمار ممتلكاتهم ومزروعاتهم وكانوا كثيرين . وفى سنة ١٩٢٠ منحت الإدارة البريطانية للمزارعين قروضاً بقيمة نصف مليون دينار ، ونظمت أول موازنه فى السنة المالية ١٩١٩ — ١٩٢٠ ، بلغ مجموع وارداتها ٧٣٥٫٠٠٠ ألف جنيه استرليني . واستمرت الضرائب تجبى على أساس النظام المالى العثمانى حتى شملها التغيير التدريجى سنة بعد أخرى .

---

(١) تقرير اللجنة الملكية لفلسطين سنة ١٩٣٦ .

وفى سنة ١٩٣١ أجرى إحصاء ثان للسكان أسفر عن تقدير عددهم بمليون و٣٥ ألف نسمة منهم :

مسلمون : ٧٥٩٫٠٠٠

اليهود : ١٧٤٫٠٠٠

المسيحيون : ٩٢٫٠٠٠

الطوائف الأخرى : ١٠٫٠٠٠

وفى الدراسة التالية سنقتصر على التميز بين السكان اليهود والعرب بحيث تشمل العبارة الأخيرة المسلمين والمسيحيين والطوائف الأخرى . كانت كثافة السكان فى فلسطين عام ١٩٢٢ ، ٢٩ شخصاً فى الكيلو متر المربع الواحد ، ثم زادت هذه النسبة إلى ٤٠ شخصاً عام ١٩٣١ ، وإلى ٧٠ شخصاً عند انتهاء الانتداب عندما قدر عدد السكان بما فيهم البدو الرحل بحوالى مليون و٩٠٠ ألف نسمة ، منهم :

عرب : ١٫٢٥٠٫٠٠٠

يهود : ٦٥٠٫٠٠٠

وكان اليهود فى السنوات التى تلت سنة ١٩٣١ يقاومون إجراء أى تعداد للسكان تستراً على المهاجرين ، كما كانوا دوما يقللون من عدذ السكان العرب ما أمكنهم إلى ذلك سبيلا .

وتبلغ مساحة فلسطين ٢٧٫٠٠٠ كيلو متر مربع (أو ١٠٫٤٠٠ ميل مربع) أو ما يعادل ٢٧٫٠٠٩٫٠٠٠ دونم (مساحة الدونم ألف متر مربع) ، منها ٢٦٫٣١٩٫٠٠٠ دونم من الأراضى و٦٩٠٫٠٠٠ دونم من سطح المياه ، ومن هذه المساحة ١٢٫٥٧٧٫٠٠٠ دونم من الأراضى الصحراوية الواقعة فى الجنوب فى منطقة بئر السبع ، المعروفة بالنقب ، والباقى من الأراضى الزراعية وغير الزراعيه والتلال والجبال فى مناطق البلاد الأخرى . وكان تقدير مساحة الأراضى الزراعية موضع مناقشات ومشاحنات شديدة فى عهد الانتداب البريطانى بسبب علاقتها الوثيقة بالهجرة اليهودية واستيطان اليهود .

وقدرت مساحة الأراضى القابلة للزراعة بـ ٨,٧٦٠,٠٠٠ دونم بما فى ذلك الأراضى الزراعية فى منطقة بئر السبع ، وفيما يلى جدول بمواقع ومساحات الأراضى الزراعية مقدراً بالدونمات :

الموقع	مجموع المساحة	الأراضى الزراعية	النسبة للمجموع	غير الزراعية
السهل الساحلى (مرج بن عامر)	٢,٩٢٨,٣٠٠	٢,٣٠٠,٠٠٠	٪٧٩	٦٢٥,٠٠٠
سهل عكا	٣١٥,٩٠٠	٢٠٣,٣٠٠	٪٦٤	١١٢,٦٠٠
سهل شارون	٤١٥,٩٠٠	٣٦٦,٤٠٠	٪٩٥	٤٩,٥٠٠
منطقة السامرة والقدس	٦,٠٠٥,٣٠٠	٢,٧٦٥,٠٠٠	٪٤٦	٣,٢٤٠,٣٠٠
تلال القدس	١,٠٥٠,٩٠٠	...	...	١,٠٥٠,٩٠٠
الجليل	٢,٠٨٣,٣٠٠	١,٠٥٤,٠٠٠	٪٥١	١,٠٢٩,٣٠٠
وادى الأردن منطقة الحولة	٢٦١,٦٠٠	١٧٣,٥٠٠	٪٦٦	٨٨,١٠٠
بقية وادى الأردن	٦٨١,٢٠٠	٢٥٥,٧٠٠	٪٣٧	٤٢٥,٥٠٠
بئر السبع والنقب	١٢,٥٧٧,٠٠٠	١,٦٤٠,٠٠٠	٪١٣	١٠,٩٣٧,٠٠٠
المجموع	٢٦,٣١٩,٤٠٠	٨,٧٦٠,٥٠٠	٪٣٣	١٧,٥٥٨,٩٠٠

ولعلاقة الأرض بالسكان أهمية كبيرة فى حياة فلسطين الاقتصادية ، بسبب الظروف السياسية الخاصة بوعد بلفور .

فى ٢ تشرين الثانى (نوفمبر) عام ١٩١٧ ، أصدرت الحكومة البريطانية ، على لسان وزير خارجيتها آنذاك اللورد بلفور ، وعدا بمنح اليهود وطناً قومياً فى فلسطين وهو الوعد الذى عرف باسم صاحبه وجاء فيه مايلى :

« تنظر حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعين العطف إلى إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين ، مع بذل أقصى جهودها لتسهيل تحقيق هذا الهدف ، على أن يكون مفهوما تماما عدم القيام بأى عمل من شأنه الإجحاف بالحقوق المدنية

والدينية للطوائف غير اليهودية فى فلسطين أو بالحقوق والأوضاع السياسية التى يتمتع بها اليهود فى أية بلاد أخرى » .

وجاء فى المادة الثانية من صك الانتداب على فلسطين لعام ١٩٢٢ ما يلى :
« الدولة المدنية مسئولة عن وضع البلاد فى ظروف سياسية وإدارية واقتصادية تؤمن إنشاء الوطن القومى اليهودى ، وفق ما جاء فى مقدمة صك الانتداب ، عن تنمية مؤسسات الحكم الذاتى ، وكذلك المحافظة على الحقوق الدينية والمدنية التى يتمتع بها جميع السكان دون تمييز فى العنصر أو الدين » .

وتضمنت المادة الرابعة تعهد الدولة المنتدبة بالاعتراف بالوكالة اليهودية واعتبار مشورتها ، والتعاون معها فى إدارة البلاد فيما يتعلق بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الأمور المتصلة بإنشاء الوطن القومى بما فى ذلك استغلال موارد البلاد .

كانت فلسطين ، كما ذكرنا ، بلداً زراعيا ، وممراً تجاريا للقوافل ، والسفن ، وقبلة الألوف من السواح والزوار . وبحكم موقعها الجغرافى أنشئت فيها محطة كبرى للخط الحجازى تربط بين ميناء حيفا وقلب الجزيرة العربية وسوريا ، وخطوط حديدية أخرى بين يافا والقدس وحيفا والقنطرة فى مصر .

ولكن وعد بلفور دفع بالبلاد إلى أتون نضال عنيف ، ونزاع خطير استعر بين عقيدتين متناقضتين وجبهتين مختلفتين ، واستمر هذا النضال أكثر من ربع قرن انتهت مرحلته الأولى بتشريد عرب فلسطين ، واقتحام ديارهم ، وبناء دولة إسرائيل على انقاضهم ، وبدأت مرحلته الثانية بتهديد الكيان العربى فى الشرق الأوسط ، وترقب الفرص للعدوان عليه ، بقصد استكمال مملكة إسرائيل ، من النيل إلى الفرات كما هو منقوش على مدخل مجلس الأمه اليهودى (الكينيست) فى القدس .

وما أن أبرمت عصبة الأمم السابقة صك الانتداب ، واعترفت الحكومة المنتدبة بالوكالة اليهودية بموجب المادة الرابعة من هذا الصك حتى بادر اليهود للاستيلاء على أهم مصادر الثروة الطبيعية فى البلاد ؛ فحصلوا من الحكومة المنتدبة على امتياز توليد الكهرباء المعروف بمشروع (روتمبرغ) وامتياز استغلال البحر

الميت . ولا بد قبل شرح نواحى النشاط الاقتصادى للعرب واليهود فى فلسطين من الإشارة إلى الدور الكبير الذى لعبته المؤسسات اليهودية فى تسخير الشئون الاقتصادية الفلسطينية لمآرب الوطن القومى اليهودى . لقد كان اليهود على علم تام بأن المناورات السياسية لا تجدى كبير نفع إذا لم يدعمها استعمار اقتصادى عميق الجذور ، يخلق لليهود كياناً قويا ، يمكنهم من السيطرة على الشئون المالية والتجارية والزراعية فى البلاد لتحقيق أطماعهم فى المستقبل . وكانت أداتهم للوصول إلى هذا الهدف عدة مؤسسات أهمها الوكالة اليهودية .

تألفت المنظمة الصهيونية فى مدينة بال بسويسرا سنة ١٨٩٧ كهيئة دولية ، تنتظم ضمنها هيئات إقليمية فرعية فى أكثر بلاد العالم . وكان عدد هذه الهيئات مؤخراً خمسا وأربعين هيئة منتشرة فى أقطار العالم ، بالإضافة إلى الهيئات التى كانت تعمل سراً فى البلاد التى منعت النشاط الصهيونى . وإلى جانب المنظمة الصهيونية كانت هناك منظمة أخرى أقل أهمية ، ولكنها كانت تتبنى الأهداف نفسها ، وينطوى تحت لوائها اليهود غير الصهيونيين . وفى سنة ١٩٢٩ تآلفت الهيئتان وانبثقت عنهما الوكالة اليهودية التى اعترفت بها حكومة فلسطين بموجب صك الانتداب . وللوكالة اليهودية هيئة تنفيذية ، ومجلس استشارى وهيئة عامة . وقد أغدق اليهود الأموال على الوكالة لتستغلها فى استيطان اليهود . وبلغت الأموال التى وضعت تحت تصرفها بين سنتى ١٩٢١ و ١٩٣٦ ستة ملايين وربع مليون جنيه (تقرير اللجنة الملكية لفلسطين سنة ١٩٣٦ . وكانت هذه اللجنة الملكية قد حضرت لفلسطين للتحقيق فى ظلامات العرب إثر ثورتهم المعروفة فى تلك السنة) .

وكان الهدف المباشر للوكالة تشجيع الهجرة اليهودية لفلسطين ، والتعاون مع الحكومة المنتدبة على تأمين استيطانهم . وتألف إلى جانبها المجلس الملى اليهودى للعناية بالشئون الاجتماعية والدينية وما يماثلها . ثم نمت الوكالة ، واستقرت دعائمها وأصبحت حكومة ضمن حكومة ، كما وصفتها اللجنة الملكية لفلسطين سنة ١٩٣٦ . وكانت الوكالة تهتم بالشئون الاقتصادية والمالية العامة ، وتجمع الإحصاءات

والمعلومات إلى حد يعادل ، إن لم يفق أحياناً ، إحصاءات ومعلومات حكومة فلسطين . ولم تكن الوكالة لتتيح للحكومة التدخل فى شئون اليهود إلا بالقدر الذى سمح لها به . والغريب فى الأمر أن الحكومة المنتدبة كانت ترضخ لهذه الحركة .

أما من ناحية العرب فقد تسلطت عليهم الناحية السياسية من الموضوع ، واستحوذ عليهم النضال والجهاد إلى حد لم تنل معه الشئون الاقتصادية من عنايتهم سوى النزر اليسير ، واستمرت الجهود الاقتصادية العربية قائمة على الأعمال الفردية فى التجارة والزراعة والصناعة والمال ترعاها الهيئات القومية أحياناً دون أية عناية من الحكومة . وكانت الاضطرابات التى غشيت البلاد والثورات التى أشعلها العرب دفاعا عن كيانهم تثير فى صدورهم جذوة الحماس لمضاعفة جهودهم فى ميدان الأعمال الزراعية والتجارية والمالية والصناعية ، لإنهاض حالتهم العامة حتى يتمكنوا من خنق الاقتصاد اليهودى ومنعه من التوسع والنمو .

ونتيجة لتوسع الهجرة ، ظهرت نظرية الاستيعاب الاقتصادى القائمة على التوسع فى الأعمال الاقتصادية تسهيلا لاستيعاب المهاجرين اليهود ، وقامت نظرية الزراعة المكثفة وذلك لزيادة استيعاب المزارعين واستغلال الأراضى .

أما تجارة فلسطين فقد نمت بنمو الوطن القومى وزيادة عدد القوات البريطانية فى البلاد .

وكانت قيمة واردات فلسطين فى سنة ١٩٢٢ / ٥,٧٢٦,٠٠٠ دينار (جنيه فلسطينى) وصادراتها ١,٣٨٨,٠٠٠ دينار ، أو ما يعادل تسعة جنيهات ونصف جنيه للشخص الواحد من الواردات . وزادت هذه النسبة حتى بلغت فى سنة ١٩٣٩ عند ابتداء الحرب العالمية الثانية أربعة عشر جنيهاً للشخص الواحد ، بينما كانت الصادرات فى الحالة الأولى حوالى جنيهين وفى الحالة الثانية حوالى خمسة جنيهات للشخص الواحد . أما الفرق بين الوارد والصادر ، فكانت تغطيه الصادرات غير المنظورة كالأموال التى كانت تدخل البلاد مع المهاجرين ، أو نفقات للقوات البريطانية المرابطة فى البلاد ، لمنع العرب من النضال من أجل حقوقهم الشرعية .

ومع ذلك فإن نسبة الواردات فى أوائل عهد الانتداب ، تدل على أهمية البلاد التجارية ، ونشاط أبنائها فى التجارة ، ومدى استعدادهم لهذا العمل ، خلافاً لادعاء اليهود ، بأنهم كانوا السبب المباشر لنمو النشاط التجارى فى البلاد .

ويتضمن الجدول التالى بعض الإحصاءات تجارية ومدى علاقتها بعدد السكان :

(القيمة بالجنيه الفلسطينى)

السنة	الواردات	الصادرات	مجموع السكان	العرب	اليهود
١٩٢٢	٥,٧٢٦,٠٠٠	١,٣٨٣,٠٠٠	٧٥٢,٠٠٠	٦٦٩,٠٠٠	٨٣,٠٠٠
١٩٣١	٥,٩٤٠,٠٠٠	١,٥٧٢,٠٠٠	١,٠٣٣,٠٠٠	٨٥٩,٠٠٠	١٧٤,٠٠٠
١٩٤٢	٢١,٣٧٥,٠٠٠	٨,٦٧٦,٠٠٠	١,٦٢٠,٠٠٠	١,١٣٦,٠٠٠	٤٨٤,٠٠٠
١٩٤٣	٢٧,٢٠٢,٠٠٠	١٢,٧٥٢,٠٠٠	١,٦٧٦,٠٠٠	١,١٧٣,٠٠٠	٥٠٣,٠٠٠
١٩٤٤	٣٦,٢٢٣,٠٠٠	١٤,٦٣٨,٠٠٠	١,٧٣٩,٠٠٠	١,٢١١,٠٠٠	٥٢٨,٠٠٠
١٩٤٥	٤٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٥٠٠,٠٠٠	١,٨١٠,٠٠٠	١,٢٥٦,٠٠٠	٥٥٤,٠٠٠

* * *

صادرات فلسطين :

نمت تجارة الاستيراد فى فلسطين ، بشكل أوسع كثيراً من نمو التصدير . ففى سنة ١٩٢١ بلغت قيمة صادرات فلسطين حوالى ٧٧٠٫٠٠٠ جنيه ، يقابلها ٥٫١١٧٫٠٠٠ جنيه سنة ١٩٣٩ قبل نشوب الحرب العالمية الثانية . وجنحت الصادرات إلى الهبوط خلال الحرب العالمية الثانية ، ثم بدأت بعد ذلك فى الزيادة ، بحكم التوسع الصناعى اليهودى وغزوه للبلاد المجاورة .

وأهم صادرات فلسطين هى الحمضيات وقد زادت الصادرات منها من مليون ونصف صندوق سنة ١٩٢٥ ، قيمتها حوالى نصف مليون جنيه . إلى ١٥ مليون صندوق سنة ١٩٣٩ بقيمة أربعة ملايين جنيه . وفى الحرب العالمية الثانية هوت هذه الصادرات إلى الحضيض ولم يزد ما صدر سنة ١٩٤٢ على ثلاثة آلاف صندوق . وبتوقف تصدير الحمضيات تداعت تجارة الصادرات الفلسطينية ، ولكنها ما لبثت

أن انتمشت بتصدير الإنتاج الصناعى إلى البلاد المجاورة حيث حل محل مستورداتها الأجنبية التى توقفت بسبب ظروف الحرب . وهكذا أصبحت فلسطين فى سنوات الحرب مركزاً صناعياً هاماً ، وغزت منتجاتها الصناعية الأسواق العربية وغير العربية ومنها الماس ، ومنتجات البترول من مصافى حيفا . حتى إن قيمة الصادرات بلغت أوجها بقيمة خمسة عشر مليون دينار سنة ١٩٤٥ ، وبعدها بدأت الصادرات بالتدهور نتيجة للمقاطعة العربية ، واضطراب الأحوال فى البلاد . على أن الصادرات خلال السنوات ١٩٤٠ — ١٩٤٤ تدل على أن تصنيف هذه الصادرات كان كما يلى ، مقوماً بألوف الدنانير .

السنة	مواد غذائية	مواد خام غير مصنوعة	مواد صناعية
١٩٤٠	١,٧٠٠	٨٥٣	١,٥١٦
١٩٤١	٥١٣	٦٢٩	٣,٠٧١
١٩٤٢	٥٦٥	١,٩١٣	٦,١٩٥
١٩٤٣	٨٠٠	٣,٧٢٢	٨,٢٢٩
١٩٤٤	٢,١٦٤	٥,١٢٦	٧,٣٤٧

وللدلالة على أهمية التصدير الصناعى يكفى أن نذكر قيم الصادرات لبعض الأصناف فى إحدى السنوات ولتكن سنة ١٩٤٢ .

المـــادة	القيم بألوف الجنيهات
١ — مصنوعات جلدية	٢٦٧
٢ — أدوات معدنية	٤١٩
٣ — مصنوعات مختلفة	٧٢٧
٤ — البسة	١,٠٧٣
٥ — مواد كيماوية وأدوية ودهانات	١,٤٧٩

ويضاف إلى ما سبق الأدوات الكهربائية ، والقطن الطبى ، والأسنان

الصناعية والقرطاسية ، والماكينات والمنسوجات . ومن أهم صادرات فلسطين في ذلك الحين الماس ، حيث بلغت قيمة المصدر منه حوالى ثلاثة ملايين جنيه فى السنة ، مما يجعل قيمة المواد المصنعة المصدرة حوالى سبعة ملايين دينار .

وقد صدّر إلى بلاد الشرق الأوسط من مجموع أربعة عشر مليون جنيه ، ما قيمته حوالى تسعة ملايين جنيه أو حوالى ٦٥ ٪ . مع العلم بأن ما صدر إلى البلاد الأخرى كان حمضيات لبريطانيا ، وماساً لأميركا ، وملح البوتاس إلى الممتلكات البريطانية . فالوضع إذن كان يسير نحو التوسع فى الانتاج الصناعى للتصدير إلى البلاد العربية ، والاستهلاك المحلى بصورة رئيسية .

تجارة الترانزيت :

ساعد موقع فلسطين الجغرافى على نمو تجارة الترانزيت نمواً سريعاً ، وتعزز هذا النمو بالاستعدادات الكبيرة فى ميناء حيفا ، وبتمديدات السكك الحديدية . وظهر هذا النمو جلياً واضحاً فى السنوات الأخيرة قبل انتهاء الانتداب ، فقد ارتفعت من ما قيمته ٥٤٩ ألف دينار سنة ١٩٣٩ ، إلى حوالى سبعة ملايين دينار عند انتهاء الانتداب . اشتملت على ما قيمته ثلاثة ملايين وثلاثة أرباع المليون جنيه لمصر و ٨١٤ ألف جنيه لسوريا ولبنان ومثلها للأردن و١٨٥ ألف دينار للعراق . وكانت النية متجهة لمنح العراق تسهيلات واسعة فى ميناء حيفا . ولا تشمل الأرقام السالفة الذكر كميات البترول الواردة بواسطة أنابيب شركة بترول العراق والتى قدرت قيمتها بعشرة ملايين دينار سنوياً .

وقد بلغ عدد البواخر التى وصلت إلى الموانىء الفلسطينية فى أواخر عهد الانتداب حوالى ثلاثة آلاف باخرة فى السنة حمولتها حوالى خمسة ملايين طن .

الشئون المالية :

كان نمو موارد الدولة ، وظهور موارد جديدة سبباً فى تحسن اقتصاديات البلاد . والواقع أن اليهود اتخذوا من هذا التحسن ذريعة لبث دعايتهم بأن القوى المحركة

لمشروع العمران اليهوى فى فلسطين لم تنشأ عن أمنية فى سيطرة سياسية ، بل صدرت عن رجاء شعب مضطهد ومسلوب الوطن فى التحرر من الذل والعبودية ، والعيش بسلام فى فلسطين ، وإفادة أهل البلاد اقتصادياً ومالياً ومساعدتهم على النهوض والتقدم . وبدافع من هذا الادعاء قاموا بخطة واسعة النطاق وخصوصاً فى أوروبا وأمريكا لإيضاح المزايا والفوائد التى عادت على العرب ، وعلى موارد حكومة الانتداب فى فلسطين نتيجة للهجرة اليهودية . والمندوب السامى الأول وقد كان يهودياً ، وهو اللورد صموئيل ، كتب فى تقريره عن حالة البلاد سنة ١٩٢٢ مايلى :

« البلاد . . . غير متقدمة ، ومأهولة بعدد قليل من السكان ، طرق الزراعة المرعية فيها أولية بأغلبها ، ومساحة الأرض المزروعة اليوم تستطيع أن تعطى محصولات أوفر ، وفوق ذلك تحتوى البلاد على مساحات كبيرة صالحة للزراعة وغير مستثمرة بعد . أكمات الجبال وجوانبها صالحة لغرس الأشجار غير أنها اليوم جرداء وغير مشجرة . قد كان بالإمكان استثمار التلال الرملية الممتدة على عدة أميال ولكن لم يعمل أى شىء فى هذا السبيل . والرمال اليوم تهدد الحقول القريبة منها . يمكن توليد القوى الكهربائية من نهرى اليرموك والأردن ولكن أحداً لايستغل مصادر هذه القوة . هناك فروع حيوية أخرى مثل صيد الأسماك وزراعة التنباك قد قضت عليها القوانين التركية الصارمة . السوق الفلسطينية وأسواق البلاد المجاورة الأخرى يكاد أغلبها تتمون بالبضائع الأوروبية . والبضائع الواردة إلى البلاد والصادرة منها بطريق البحر تحمل وتفرغ فى مرامى حيفا ويافا لعدم وجود مرافىء بالبلاد . والتقاليد الدينية والذكريات التاريخية المرتبطة بفلسطين والتى من شأنها أن تجذب على الأقل الشعوب الغربية بكاملها ، كما تجذب كثيراً قلوب الشعوب الشرقية أيضاً ، لم تأت للبلاد حتى الآن ، إلا بعدد صغير من الحجاج والسواح مع أنه لو أدخلت التحسينات على أحوال البلاد لتوافد إليها أولئك الحجاج والسواح بأعداد كبيرة . والبلاد غير مأهولة تماماً لأن شيئاً من تلك التحسينات لم يتم حتى اليوم . وعدد السكان اليوم لا يزيد على ٧٠٠,٠٠٠ نسمة أى أقل بكثير من عدد السكان الذين كانوا يقطنون مقاطعة الجليل وحدها فى زمن السيد المسيح » .

بمثل هذه اللغة كانوا يكتبون عن فلسطين فى التقارير الرسمية دلالة على سوء الحالة فيها وتبريراً لإنشاء الوطن القومى . ويلاحظ أن التقارير التالية كانت تتحدث بنعمة الهجرة اليهودية وأثرها فى تحسين الأحوال .

ومن الواضح أن الهوة بين الصادرات والواردات كانت سحيقة ، تنذر بالإفلاس العاجل . غير أن تدفق الأموال باستمرار حال دون ذلك ، وبفضل النفوذ اليهودى العالمى ، كان التوظيف المالى فى فلسطين يعتبر فى درجة عالية من الضمان . وقدرت الأموال التى أنفقت فى الخمس عشرة سنة الأولى من انتهاء الحرب بـ ٧٥ مليون جنيه . وقد تزايدت قيمة النقد المتداول فى البلاد بصورة مستمرة كما يظهر من الجدول التالى :

السنة	كمية النقد بألوف الجنيهات	السنة	كمية النقد بألوف الجنيهات
١٩٢٧	١,٤٦٥	١٩٤١	١٣,٣٦٦
١٩٣٢	٢,٥٤١	١٩٤٢	٢٤,٠٥٢
١٩٣٧	٤,٨٢٩	١٩٤٣	٣٥,٩٧٨
١٩٣٨	٥,٥٠٩	١٩٤٤	٤١,٥١٦
١٩٣٩	٨,٥٢٥	١٩٤٥	٤٤,٢٨٧
١٩٤٠	١٠,٦٢٥	١٩٤٦	٥٦,٠٠٠
		١٩٤٧	٦٠,٠٠٠

* * *

وتراوح دخل الحكومة فى السنوات الإحدى عشرة الأولى من تأسيسها بين مليون و٦٧٦ ألف جنيه ، ومليونين و٨٠٠ ألف جنيه فى السنة . ثم زادت فى السنوات التالية بسرعة ملحوظة حتى بلغت فى السنة المالية ٣٦/٣٥ خمسة ملايين و٧٧٠ ألف جنيه . وما لبثت أن انخفضت بسبب الاضطرابات فى السنة التالية إلى أربعة ملايين و٦٤٠ ألف جنيه . وبدأت فى الزيادة بعد ذلك حتى وصلت حوالى عشرين مليوناً عند نهاية الانتداب .

ومن المعروف أن القسم الأكبر من النفقات كان يصرف على قوات الأمن والسجون ، التى بلغت نفقاتها فى السنة المالية ٤٥/٤٤ ، على سبيل المثال أحد عشر مليون جنيه من مجموع سبعة عشر مليوناً . ومهما قيل فى موازنة السنين التى مرت بفلسطين إبان عهد الانتداب ، فإنها لا تخرج عن صفتها الواقعية بأنها كانت موازنات عسكرية ، القصد منها المحافظة على الأمن والنظام ، أو بالأحرى الدفاع عن الوطن القومى .

وقد أقامت الحكومة المنتدبة منشئات كثيرة ، وخصوصاً ما يتعلق بشبكات المواصلات والطرق والبرق والبريد والتليفون ، وبناء الموانىء والمطارات والقلاع الخاصة بالأمن العام ، ودوائر الإدارة والتى عرفت باسم قلاع « تيجارت » .

وكانت الضرائب المباشرة أهم موارد الدولة إذ كانت مواردها تبلغ ضعف الضرائب غير المباشرة من الرسوم الجمركية .

وللدلالة على نمو الموارد المالية من الضرائب المباشرة وغير المباشرة نوجز موازنات بعض السنوات المالية :

السنة	الواردات	الضرائب المباشرة	الضرائب غير المباشرة
٣٤/٣٣	٣,٩٨٥,٠٠٠	٣٨٥,٠٠٠	٢,٢٥٧,٠٠٠
٣٨/٣٧	٤,٨٩٧,٠٠٠	٤٠٩,٠٠٠	٢,٤٥١,٠٠٠
٤٥/٤٤	١٧,٥٠٠,٠٠٠	٦,٤٥٠,٠٠٠	٣,٥٧٦,٠٠٠

وقد فرضت ضريبة الدخل لأول مرة فى السنة المالية ٤٢/٤١ وأربت حصيلتها بعد ذلك على ثلاثة ملايين جنيه فى السنة .

وخلاصة القول ، إن التنظيم المالى فى عهد الانتداب أزال إلى حد بعيد مساوىء توزيع أعباء الضرائب بالنسبة للعهد العثمانى .

ولكن لا بد من القول بأن مالية الحكومة كانت مسخرة لحفظ الأمن العام ، بسبب نمو الوطن القومى اليهودى ونضال العرب ضده . فقد بلغ معدل حصة

الشخص من نفقات الأمن العام ، حوالى نصف جنيه سنة ٣٤/١٩٣٣ ثم زادت هذه الحصة إلى حوالى ستة جنيهات . هذا فى الوقت الذى كانت فيه الزراعة تنال أقل من ٢ ٪ والمعارف ٣ ٪ والصحة ٣ ٪ . ومن المعروف فى ذلك الحين أن الاقتصاد العربى كان زراعياً ، والانفاق على ترقيته كان أمراً واجباً .

ولقد كان اهتمام اليهود بالشئون الاقتصادية ناشئاً عن طبيعتهم الشخصية ، وعن تمسكهم بمبدأ الاستيعاب الاقتصادى ، كوسيلة لزيادة عدد المهاجرين . وكان من المقدر إذا استمرت الهجرة اليهودية بمعدل ستين ألفاً فى السنة ، أن يتساوى العرب واليهود فى العدد سنة ١٩٤٥ ، وإذا استمرت بنسبة خمسين ألفاً فى السنة أن يتساوى الفريقان سنة ١٩٥٠ ، وتأيدت عقيدتهم فى الاستيعاب الاقتصادى ، بتلبية رغباتهم فى زيادة الحماية الجمركية ، والأخذ بمبدأ حماية الصناعات الناشئة .

* * *

ولا بد الآن من بحث اقتصاديات كل من العرب واليهود على حدة :

كانت الأرض رأسمال العرب فى فلسطين . وكانت مقسمة بالنسبة لمالكيها أو المتصرفين بها إلى خمسة أقسام :—

١ — أراضى السكان العرب .

٢ — أراضى الدولة .

٣ — أراضى المالكين الغائبين أى الأشخاص غير الفلسطينيين .

٤ — أراضى اليهود .

٥ — الأراضى الموقوفة .

وكانت هناك ثلاث مشاكل تتعلق بالأرض كان لا بد من معالجتها وهى : —

أولا — شرط صك الانتداب الخاص بتسهيل استيطان واستقرار اليهود فى الأراضى الفلسطينية .

ثانياً — شرط صك الانتداب الخاص بالمحافظة على حقوق السكان العرب .

ثالثاً — تعميم الأساليب المكثفة فى الزراعة بدلا من الأساليب الواسعة القديمة .

وعندما تسلمت الحكومة البريطانية زمام الإدارة فى فلسطين ، عينت فى سنة ١٩٢٠ لجنة خاصة لوضع نظام لتسجيل الأراضى وضبطها . ثم عينت لجنتين أخريين لتعيين مواقع ومساحات الأراضى المتروكة ، والأراضى الخاصة بالدولة .

وفى سنة ١٩٢٣ عينت لجنة رابعة للتحقيق فى الأراضى المشاع ، وبررت هذه الخطوة بأن الشيوع فى ملكية الأرض يعرقل الأعمال الزراعية ، ويحول دون استغلال هذه الأراضى للتشجير والتحسين الزراعى . وفى سنة ١٩٢٤ أسست دائرة للمساحة ، وأخرى للتسوية .

وفى سنة ١٩٤٥ قدرت مساحة الأراضى التى يملكها العرب بـ ١٢٫٢٥٧٫٠٠٠ دونم ، والتى يملكها اليهود بـ ١٫٤٥٠٫٠٠٠ دونم (نشرة إحصاءات حكومة فلسطين) .

وكانت الحمضيات أبرز المحاصيل الزراعية العربية ، وليس من عجب فى ذلك ، فقد اشتهرت فلسطين بزراعة الفاكهة منذ أمد طويل . وقد استثمر العرب فيها أموالا كبيرة ، ومهروا فى زراعتها ، حتى بلغت مساحة أراضى الحمضيات ١٤٥ ألف دونم ، أو حوالى ٥٢ ٪ من المجموع . وكانت هذه المساحة مركزة فى لواء اللد ، أو منطقة يافا حيث بلغت ١٧١ ألف دونم تقريباً . وفى المناطق العربية البحتة كان للعرب ٣٢ ألف دونم فى لواء غزة ، و٤٧ ألف دونم فى منطقة طولكرم .

وقد بقى من هـذه الثروة فى حوزة العرب حوالى ألف دونم فى الأردن و ٢٠ ألف دونم فى قطاع غزة .

والمحصول الثانى هو الزيتون ، وقد قدرت مساحة أراضيه بثمانية ألف دونم أكثرها للعرب . ومواقعها حسب كثافة الأشجار هى نابلس وجنين وطولكرم ورام الله وصفد ، وقد بقى للعرب منها القسم الأكبر من هذه المساحة التى تضم حوالى أربعة ملايين شجرة (نشرة الاحصاءات الأردنية لسنة ١٩٥٢) .

والزراعة الثالثة التى كانت من اختصاص العرب هى زراعة التبغ ، وقد وصلت مساحة الأراضى المزروعة تبغاً ٣٨٫١٦٩ دونماً ، قدر إنتاجها بـ ١٫٦٨٣ طناً مجموع قيمتها السنوية بين ٣٠٠ و ٤٠٠ ألف جنيه . وقد فقد العرب جميع هذه المساحة لوقوع أكثرها فى منطقتى الجليل وعكا شمالى فلسطين .

أما أراضى الغلال والخضار والفواكه فقد كانت الإحصاءات الخاصة بها كما يلى :

النـوع	المساحة	كمية المحصول بالطن	القيمة بالجنيه
القمح	١,٤٥٠,٠٠٠	٥٧,٠٠٠	١,٣٧٧,٠٠٠
الشعير	١,٤١٤,٠٠٠	٤١,٠٠٠	٦٧٩,٠٠٠
الغلال الأخرى	١,٣٧١,٠٠٠	٦٤,٠٠٠	٢,٣١٧,٠٠٠
الخضار	٢٩٤,٠٠٠	٢٧١,٠٠٠	٧٥,٢٥,٠٠٠
الفواكه باستثناء الحمضيات	١,٠٩٤,٠٠٠	٢٠١,٠٠٠	٦,١٨٤,٠٠٠
المجموع العام	٥,٦٢٣,٠٠٠	٦٣٤٠٠٠	١٨,٠٦٢,٠٠٠

وقد تعذر تقسيم هذه المساحة بين العرب واليهود لعدم توافر الإحصاءات الخاصة بها . على أن المساحة التى تؤلف الآن الضفة الغربية فى الأردن أو القسم العربى من فلسطين تبلغ حوالى ٥,٥٠٠,٠٠٠ دونم منها ٣,٥٠٠,٠٠٠ دونم تتألف من التلال والأراضى غير الصالحة للزراعة .

وفى حقل الصناعة ، بنيت الإحصاءات على أساس الإحصاء الصناعى الذى نظم فى البلاد فى السنتين ١٩٣٩ و ١٩٤٢ (نشرة الإحصاءات الفلسطينية لسنتى ١٩٤٤ — ١٩٤٥) وكانت نتيجته كما يلى :

	العرب		اليهـود	
	السنة ١٩٣٩	السنة ١٩٤٢	السنة ١٩٣٩	السنة ١٩٤٢
عدد المنشآت	٣٣٩	١,٥٥٨	٨٧٢	١,٩٠٧
رأس المال	٧٠٠,٠٠٠	٢,٢٣١,٠٠٠	٤,٣٩٠,٠٠٠	١٢,٠٩٣,٠٠٠ (جنيه)
قوة المحركات	٣,٩١٤	٣٨١٢	٤٠٦٠٠	٥٧٤٠٠ (حصان)
الأجور	١٢١٠٠٠	٥١١٠٠٠	١,٠٠٠,٠٠٠	٥,٦٤٠,٠٠٠ (جنيه)
عدد العمال	٤,١١٠	٨,٨٠٠	١٣,٦٠٠	٣٧,٧٠٠

وكانت أكثر الصناعات العربية من النوع الخفيف، واليدوى والخاص بإنتاج المواد الغذائية والمشروبات الروحية والألبسة، وزيت الزيتون. والأحذية والطباعة. أما الصناعة اليهودية فقد كانت شاملة لحوالى ثمانين صنفاً رئيسياً، مقابل ٢٣ صنفاً للعرب. وقد قدرت قيمة الإنتاج اليهودى سنتئذ بـ ١٧ مليون جنيه مقابل ثلاثة ملايين ونصف مليون جنيه للعرب.

وفى سنة ١٩٤٧ أجرى مدير الإحصاءات العامة لفلسطين، تقديراً عاماً للدخل القومى وتوزيعه، وخلاصة ما جاء فى تقريره أن مجموع الدخل القومى للعرب واليهود قدر بـ ١٤٤ مليون جنيه فى السنة، منها ٨٢ مليوناً لليهود و ٦٢ مليوناً للعرب وكانت موزعة كما يلى:

مصدر الدخل	العرب	اليهود
الصناعة	٧	٣٠
الزراعة	٢٦	١٠
التجارة	٩	١٦
المواصلات	٣	٥
الإنشاءات	٤	٣
ريع العقارات	٣	٤
الاستخدام فى الحكومة	٥	٣
الاستخدام فى الجيش	٣	١
مصادر أخرى	٢	١٠
المجموع	٦٢	٨٢

وخلاصة القول إن العرب الفلسطينيين حققوا نجاحا ملحوظاً فى ميادين العمل، فى الوقت الذى كان فيه الاقتصاد اليهودى موجهاً ومنظما تؤازره وكالة قوية، وتموله مصادر غنية، وبعبارة أخرى كان الاقتصاد اليهودى مدخراً للأزمات

ومعبئاً للطوارئ ومسيراً نحو غاية عدوانية ، كشفت عنها أحداث فلسطين . فقد تحولت المشاغل الميكانيكية إلى مصانع لتصفيح السيارات وإنتاج الأسلحة ، وبيوت العمال فى المستعمرات الزراعية إلى حصون وقلاع ، ومنشآت النسيج لإنتاج الألبسة العسكرية .

وكانت السلطات المنتدبة على البلاد تعمل بسبب وعد بلفور ، متعاونة فى ذلك مع اليهود ومهتمة بالدرجة الأولى بشئون الأمن العام ، والمحافظة على الهدوء مهما كلفها الأمر من إجراءات . والحماية الجركية ، أو حماية الصناعات الناشئة ، كما كانوا يطلقون عليها ، كانت أداة تشجيع للصناعة اليهودية وانتشارها فى فلسطين والأقطار المجاورة ، ولم يكن التدريب الصناعى بين العرب من أهداف الحكومة ، إذ اكتفت فى وقت متأخر جداً ، بتدريب عدد محدود من الشبان على بعض المهن اليدوية . ولولا اندفاع العرب نحو التعليم الجامعى فى الخارج ، ورغبتهم الشديدة فى النهوض لما أحرزوا أى تقدم صناعى أو علمى يذكر . وكان من أهداف اليهود أقصاء العرب عن ميادين الصناعة ، كى يبقى العرب شعباً زراعياً ومستهلكا لمصنوعاته ، وكان للضرائب المباشرة قصة أخرى . فكم مرة فرضت هذه الضرائب ، أو زيدت على الأراضى الزراعية وعلى الأراضى العراء ، وعلى المزارعين المرهقين بالديون كى يضطروا لبيع هذه الأراضى . وليس أدل على هذا القول من تطور الضرائب على الأراضى فى المدن والقرى وكلها باستثناء القليل منها مملوك للعرب .

السنة	القيمة بألوف الجنيهات
٣٦/٣٥	٣٤١
٣٨/٣٧	٣٨٦
٤٣/٤٢	٦٧٣
٤٥/٤٤	١,١٤٤

وكان اليهود يدعون أنهم يدفعون القسم الأكبر والأعظم من الضريبة ،

ولكنهم كانوا يتناسون نسبة ما يحتمله العرب من الرسوم الجمركية بحكم كثرتهم العددية وما يدفعونه من الضرائب فى المحاكم . والواقع أنهم كانوا دائماً يرحبون بالضرائب المباشرة على الأراضى ، لعلمهم بما تؤول إليه نتيجتها على الفلاح الفلسطينى .

العلاقات الاقتصادية بين فلسطين والبلاد العربية

كانت العلاقات التجارية بين البلاد العربية فى العهد العثمانى حرة من قيود السفر ، وحواجز الجمارك . وكان التجار من فلسطين يسافرون بحرية كاملة لشراء السلع من أسواق دمشق وبيروت أو لاستيرادها بواسطة ميناء بيروت ، والسفر منها إلى البلاد الغربية إذا تعذر عليه السفر من ميناء يافا ، أو تأخرت البواخر عن الرسو فيه

كانت فلسطين فى ذلك الحين ممراً تجارياً بين سوريا ولبنان ومصر ، وكانت تصدر الحمضيات إلى أوروبا ، وتستقبل الألوف من السواح وزوار الأمكنة المقدسة.

وقد قدرت صادراتها سنة ١٩١٣ بما قيمته ١,١٢١,٠٠٠ جنيه استرلينى ووارداتها بـ ١,٦٥٧,٠٠٠ جنيه استرلينى (١).

وبعد الحرب العالمية الأولى انفصلت فلسطين عن شقيقاتها ، وتألفت فيها حكومة خاصة بها ، فعلت ما فعلته البلاد المجاورة ، من حيث إقامة الحواجز الجمركية وقيود التنقل والسفر ، وإنشاء علاقات تجارية مباشرة مع البلاد الأوروبية لاستيراد سلعها بواسطة ميناءى حيفا ويافا . ولم توصد الحكومة المنتدبة باب التعاون التجارى بين فلسطين والأقطار المجاورة ، وخصوصاً سوريا ولبنان ، بل طبقت ما جاء فى معاهدة لوزان وميثاق عصبة الأمم ، فيما يتعلق بحق البلاد التى انفصلت عن السيادة العثمانية بإنشاء اتحادات جمركية بينها ، أو منح بعضها البعض أفضلية جمركية . وفى سنة ١٩٢٩ وقعت أول اتفاقية تجارية بين الدولة المنتدبة على فلسطين والدولة المنتدبة على سوريا ولبنان ، نصت على تبادل الحاصلات والمنتجات المحلية معافاة من الرسوم الجمركية . ولكن هذا الوضع لم يرض يهود فلسطين ، لعدم ملاءمته لحماية مصنوعاتهم إزاء الإنتاج الصناعى السورى واللبنانى المفضل لدى عرب

---

(١) النظام الاقتصادى لفلسطين — مطبوعات الجامعة الأمريكية ببيروت — صفحة ٣٨٧

فلسطين . وفى سنة ١٩٣٦ عدلت الاتفاقية ، بفرض رسوم جمركية على المنتجات الصناعية السورية واللبنانية تعادل ثلث الرسوم المطبقة ، مع إبقاء الحاصلات الزراعية معفاة من الرسوم الجمركية . وفى عام ١٩٣٧ وقع اتفاق بين العراق وفلسطين لتنظيم وتسهيل تجارة الترانزيت بينهما ومنح العراق منطقة حرة فى ميناء حيفا . أما التبادل التجارى مع البلاد العربية الأخرى ، باستثناء شرق الأردن ، فكان على غرار التبادل مع البلاد الأجنبية .

وتدل إحصاءات التبادل التجارى على زيادة كبيرة فى صادرات فلسطين إلى البلاد العربية ، وخصوصاً خلال الحرب العالمية الثانية . ونكتفى بإحصاءات بعض السنوات للتدليل على هذا التبادل التجارى .

الواردات بألوف الجنيهات الفلسطينية

البلد	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٤
مصر	٤٠٥	٥٩٩	١٣٨٨	١,٦٧٧	٢,٠٩٨
سوريا ولبنان	١٠١٤	١٣٥٥	٥٠٠	٣٩٥	١,٤٠٠
العراق	١٧٢	٢٠٦	١١٣٨	١,٣٤٥	١١,٦٤٨
الأردن سجلت الإحصاءات التجارية منذ ١٩٤١				٢٨٥	١٤٤٠

ويلاحظ أن الواردات من البلاد العربيــة زادت زيادة عظيمة خلال الحرب العالمية الثانية ، لانقطاع واردات فلسطين من وراء البحار ، حيث أصبحت منتجات البلاد العربية الزراعية عماد الحياة فى فلسطين . وبينما كانت هذه الواردات تؤلف قبل الحرب العالمية الثانية ١٧٪ من مجموع الواردات ، أصبحت عند نهاية الحرب سنة ١٩٤٥ تؤلف ٥٦ ٪ من هذا المجموع ، مما يدل على أهمية العلاقة التجارية بين البلاد العربية وفلسطين ، للإبقاء على حياة الأخيرة فى الأزمات والحروب .

أما من حيث الصادرات ، فقد هيأ استعداد اليهود الصناعى زيادتها زيادة كبيرة ودخولها لجميع البلاد العربية ، التى كان بعضها يصدر لفلسطين المواد الخام ، كالقطن مثلا ليستورده منسوجاً أو مصنوعاً فى فلسطين . ولو أن البلاد العربية كانت

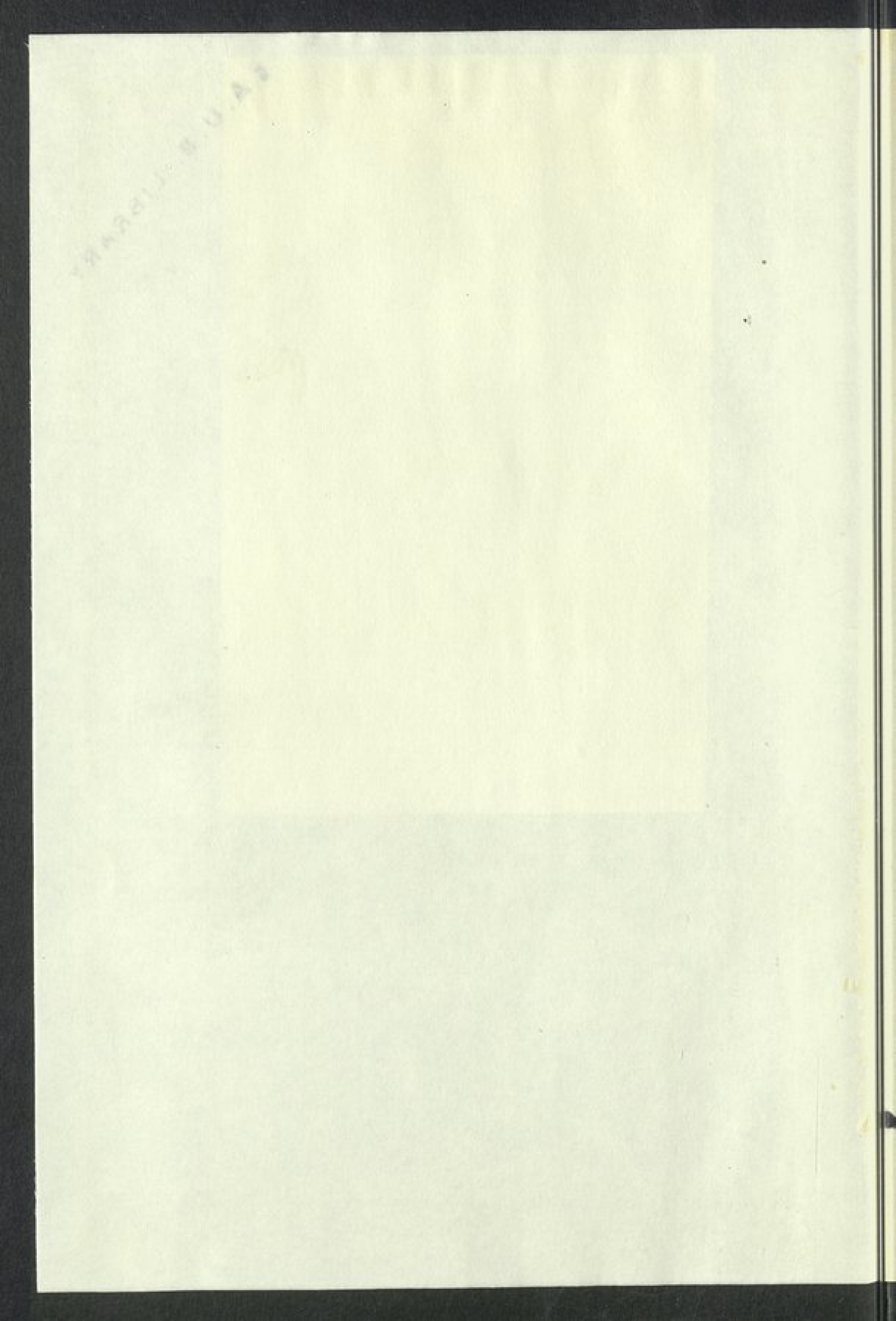
فى الحرب العالمية الثانية حائزة على درجة محترمة من التصنيع ، لما تمكنت الصناعة اليهودية من دخولها فى ذلك الحين . ولا يزال اليهود يطمعون فى غزو الأسواق العربية بمنتجاتهم الصناعية ، لعقيدتهم بأن الوسط العربى زراعى ، ويجب أن يبقى كذلك .

وفيما يلى جدول بقية صادرات فلسطين إلى البلاد العربية بألوف الجنيهات الفلسطينية .

البلد	١٩٣٨	١٩٣٩	١٩٤٠	١٩٤١	١٩٤٤
مصر	١٠٠	٩٧	٤٤٩	١,٤٩٩	٤,٤١٢
سوريا ولبنان	٤١٢	٣٨٩	٤٣٣	٧٧٩	١,٣٠٠
العراق	٨	٥	١٥	٢٣	٣٨٣
الأردن	—	—	—	١٥٠	٦٥٦

زادت صادرات فلسطين لبلاد الشرق الأدنى من ١٠ ٪ من مجموع صادرتها سنة ١٩٣٨ ، إلى ٥٦ ٪ من المجموع سنة ١٩٤٥ ، عندما بلغت هذه الصادرات ذورتها بما قيمته ١٥ مليون جنيه ، باستثناء الحمضيات .وفى الوقت نفسه زادت قيمة البضائع المارة عبر فلسطين للبلاد العربية بنسبة كبيرة وخصوصاً لمصر وسوريا ولبنان والعراق والأردن ، أما سبب هذه الزيادة فيرجع لنمو ميناء حيفا وبناء الطريق البرى بين فلسطين والعراق ، وامتداد السكك الحديدية من لبنان عبر فلسطين إلى مصر ، وفتح الطريق الصحراوى بين فلسطين ومصر . وبذلك كانت فلسطين صلة الاتصال بين البلاد العربية براً وبحراً وجواً . أما بالنسبة لعلاقات فلسطين بالبلاد الأجنبية ، فكانت المملكة المتحدة ، والممتلكات البريطانية مستأثرة بالأسواق الفلسطينية كما كانت فرنسا مستأثرة بالأسواق السورية واللبنانية . ولكن بريطانيا كانت أكثر البلاد استيراداً للحمضيات الفلسطينية . وفى سنوات كثيرة كانت صادرات فلسطين إليها تزيد على الواردات منها .

على أن الخلاصة التى نصل إليها استناداً إلى الظروف السائدة فى ذلك الحين ، هى اعتماد فلسطين على الأقطار المجاورة لتصريف مصنوعاتها من ناحية الحصول على المواد الخام واستيراد احتياجاتها الغذائية من ناحية ثانية . وبعبارة أخرى تقدمت الصناعة اليهودية فى فلسطين على حساب المجهود الحربى للحلفاء فى الشرق الأوسط ، وحاجة البلاد العربية للمنتجات الصناعية التى انقطع الوارد منها من الأسواق العالمية .



DATE DUE

